جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ـ الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ،الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:

بوحساية أشواق

بعنوان :

دور صيغة الإجارة في تمويل مشاريع البنى التحتية
دراسة حالة بنك إسلامي للتنمية و مصرف السلام خلال الفترة 2018-2021

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2023/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاستاذ:(بشير كاوجة /أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيساً .

الاستاذ:(عبد الحفيظ بن ساسي/أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفاً و مقررا.

الاستاذ:(مختار بونقاب/أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشاً .

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ـ الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:

بوحساية أشواق

بعنوان :

دور صيغة الإجارة في تمويل مشاريع البنى التحتية
دراسة حالة بنك إسلامي للتنمية و مصرف السلام خلال الفترة 2018-2021

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2023/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاستاذ:(بشير كاوجة /أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيساً .

الاستاذ:(عبد الحفيظ بن ساسي/أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفاً و مقررا.

الاستاذ:(مختار بونقاب/أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشاً .

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهـــــداء

إذا كان الإهداء جزءا من الوفاء أهدي هذا البحث:

إلى صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة الذي كان له الفضل الأول في بلوغي مستوى التعليم العالي فلم يبخل علي طيلة حياته والدي العزيز رحمة الله عليه

إلى من كان دعائها سر نجاحي ومن وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت أقدامها وقرها في كتابه العزيز أمي الحبيبة أطال الله في عمرها و حفظها

إلى ملاذي وقوتي وسندي بعد الله سبحانه إخوتي وأخواتي:

** عبد الحكيم،عادل،نبيل،سهام،فايزة،أمال،نسرين،جمانة**

إلى من جمعتني بهم الأيام صديقاتي الغاليات

إلى جميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون

اهدي لكم هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة والصبر على المشاقة فالحمد لله كثيرا.

الشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف

" عبد الحفيظ بن ساسي " على كل ما قدمه من توجيهات وإرشادات طيلة هذه السنوات و كذلك في إنجاز بحثنا هذا خطوة بخطوة لإتمامه.

كل الشكر لأمي الذي تعبت معي للإتمام هذا البحث.

ولن أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أختي نسرين التي كانت لي عونا مثاليا و التي لم تبخل علينا بإرشاداتها و نصائحها و توجيهاتها السديدة،وكذا صبرها وسعة حرصها على إتمام العمل.

ونتقدم جزيل الشكر إلى مشرفي التربص الميداني موظفي بنك السلام وكالة ورقلة لحسن معاملتهم وصبرهم معنا.

فالحمد الله

الملخص:

تهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة دور صيغة الإجارة في تمويل مشاريع البنى التحتية من خلال دراسة الميدانية في بنك إسلامي للتنمية ، إذ اعتمدنا في الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي واستخدمنا أسلوب دراسة حاله المقابلة كأدوات لجمع المعلومات وقد تم تحليل النتائج بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك إسلامي للتنمية و مصرف السلام لدراستنا الحالية .

أظهرت نتائج الدراسة: أن البنك إسلامي للتنمية يقوم بتمويل العديد من المشاريع البنى التحتية بنسب مقبولة جداً و مساهمته الكبيرة لهاته المشاريع ،كما مول العديد من مشاريع البنى التحتية بصيغة الإجارة وهذا ما رأيناه من خلال رصدنا لتقارير السنوية لبنك إسلامي للتنمية .

رغم ضعف مصرف السلام الجزائري في التمويل مشاريع البنى التحتية و اثبات قلة مساهمته (نسبة التمويل 1%)في تمويل هذه القطاعات وبتالي عدم تفعيلها، إلا أنها تبقى متميزة عن غيرها من البنوك الأخرى التقليدية في ظل تزايد الاهتمام والإقبال الكبير عليها حول قضية التمويل الإسلامي من قبل الأوساط المجتمع الجزائري ليس فقط لاعتبارات شرعية وإنما اقتصادية كذلك.

الكلمات المفتاحية: بنوك الإسلامية، تمويل مشاريع البنى التحتية، إجارة،بنك إسلامي للتنمية، بنك السلام الجزائر.

Abstract:

Through this research, we aim to know the role of the lease formula in financing infrastructure projects through a field study in an Islamic Development Bank. Development Bank Development and peace Bank for current study.

The results of the study showed: that the Islamic Development Bank finances many infrastructure projects at very acceptable rates and its large contribution to these projects, as it financed many in f truture projects in the form of leasing, and this is what we saw through our monitoring of the annual reports of the Islamic Development Bank.

Despite the weakness of the Algerian Al Salam Bank in financing infrastructure projects and proving its lack of participation(the financing ratio is 1%) in financing these sectors and thus not activating them, it remains distinct from other traditional banks in light of the growing interest and great demand for it on the issue of Islamic finance from the circles accepted the Algerian society, not only for legal considerations, but also for economic reasons.

Keywords: Islamic banks, financing infrastructure projects, leasing, Salam Bank Algeria.

Résumé:

A travers cette recherche, nous visons à connaître le rôle de la formule de location dans le financement des projets d'infrastructures à travers une étude de terrain dans une Banque Islamique de Développemen.Dans l'etude,nous nous so mmes appuyes sur l'approche analytique descriptive,et nous avons utilise la methode d'etude de cas par entretien comme outils.Les resultats ont été analyses sur la base des rapports annuels d'une banque islamique,la Banque de Developpment et de la Paix Pour notre étude actuelle.

Les résultats de l'étude ont montré : que la Banque islamique de développement finance de nombreux projets d'infrastructures à des taux très acceptables et sa contribution importantion acceeptables et sa contribution impotante à ces projets, puisqu'elle a financé de nombreux projets d'infrastructures sous forme de crédit-bail, et c'est ce que nous avons vu à travers notre suivi des l rapports annuels de la Banque islamique de développement.

Malgré la faiblesse de la Banque Algérienne Al-Salam a financer des d'infrastructures projets et a prouver Son absence de participation (le taux de financement est de 1%) au financement de ces secteurs et donc de ne pas les activer, elle reste distincte des autres banques traditionnelles au regard de la croissance l'interet et la forte demande a son egard sur la question de la finance islamique de la Part des milieux ont accepte la société algérienne, non seulement pour des considérations juridiques, mais aussi pour des raisons économiques.

Mots clés : Banques islamiques, financement de projets d'infrastructures, crédit-bail, Salam Bank Algérie.

قائمة المحتويات

مقدمة	الصفحة
الفصل الأول: الدراسات النظرية و التطبيقية لصيغة الإجارة و تمويل مشاريع البنى التحتية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل نظري لصيغة الإجارة و تمويل مشاريع البنى التحتية	3
المطلب الأول: أساسيات حول أسلوب التمويل بالإجارة	3
المطلب الثاني: المشاريع البنى التحتية وإشكاليات تمويلها	10
المطلب الثالث: أهمية تمويل مشاريع البنى التحتية بصيغة الإجارة	13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول صيغة الإجارة و تمويل مشاريع البنى التحتية	18
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية(محلية)	18
المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	21
المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل الاول	26
الفصل الثاني : دور صيغة الإجارة في تمويل مشاريع البنى التحتية بالبنك الإسلامي للتنمية و مصرف السلام	
تمهيد	28
المبحث الأول: عينة و أدوات الدراسة	29
المطلب الأول: متغيرات وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة	29
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	36
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	37
المطلب الأول: عرض و مناقشة نتائج المتحصل عليها من بنك إسلامي للتنمية	37
المطلب الثاني: عرض و مناقشة نتائج المتحصل عليها من مصرف السلام	45
المطلب الثالث: الفرق ما بين البنكين (بنك إسلامي للتنمية و مصرف السلام) من ناحية التمويلات و نسبها	54
خلاصة الفصل	55
خاتمة	57

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	يوضح الفرق بين التأجير التمويلي و التأجير التشغيلي	16
الجدول رقم (1-2)	يوضح الفرق بين الدراسات السابقة و الحالية	24
الجدول رقم (2-1)	االتوزيع القطاعي لصافي اعتمادات "موارد البنك الرآسمالية العادية"لسنة 2018	37
الجدول رقم (2-2)	االتوزيع القطاعي لصافي اعتمادات "موارد البنك الرآسمالية العادية"لسنة 2019	39
الجدول رقم (2-3)	االتوزيع القطاعي لصافي اعتمادات "موارد البنك الرآسمالية العادية"لسنة 2020	41
الجدول رقم (2-4)	االتوزيع القطاعي لصافي اعتمادات "موارد البنك الرآسمالية العادية"لسنة 2021	43
الجدول رقم (2-5)	يوضح عدد الشركات الممولة في قطاع النشاط لمصرف السلام	49
الجدول رقم (2-6)	يوضح التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك حسب مجال استغلالها	49
الجدول رقم (2-7)	يوضح توزيع تمويلات المؤسسات خلال سنتي 2018 -2019	50
الجدول رقم (8.2)	يوضح أهم الفروق بين الدراسة الميدانية لدى البنكيين	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(1–1)	يوضح عملية التمويل التأجيري في البنوك الإسلامية	14
الشكل رقم(1–2)	يوضح عملية التمويل التشغيلي في البنوك الإسلامية	15
الشكل رقم(2–1)	يوضح مجموعة البنك الاسلامي للتنمية	29
الشكل رقم(2–2)	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك إسلامي للتنمية	33
الشكل رقم(2–3)	التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات "موارد البنك الرآسمالية العادية"لسنة 2018	37
الشكل رقم(2–4)	التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات "موارد البنك الرآسمالية العادية"لسنة 2019	40
الشكل رقم(2–5)	التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات "موارد البنك الرآسمالية العادية"لسنة 2020	41
الشكل رقم(2–6)	التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات "موارد البنك الرآسمالية العادية"لسنة 2021	43
الشكل رقم(2–7)	الهيكل التنظيمي لبنك السلام وكالة ورقلة	48
الشكل رقم(2–8)	يوضح رصيد تمويلات الإجارة بمليون(دج)وبمليون(دولار)خلال سنتي 2018-2019	50
الشكل رقم (9.2)	يوضح رصيد تمويلات الإجارة بمليون (دج) وبمليون (دولار) خلال سنتي 2018 و2019 .	51
الشكل رقم(2–10)	يوضح تطور نشاط الإجارة (دج) خلال سنتي 2018-2019	52

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01		66

المقدمة

أولا/ توطئة:

تعتبر البنوك الاسلامية حديثة من حيث النشأة إلا أنها استطاعت التوسع والانتشار في مختلف دول العالم وفي ظرف وجيز، فقد فرضت فكرة البنوك الإسلامية كبديل شرعي للبنوك الربوية التقليدية كما حققت هاته البنوك نجاحاً معتبراً في مجال نشاطها وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية في قالب إسلامي .

و نظرا لان التمويل من خلال البنوك التقليدية أو التمويل التقليدي بصفة عامة له تكاليف أكبر،توجهت الأنظار إلى التمويل الإسلامي،و أصبح يحتل مكانة في مجال في تمويل استثمارات البنى التحتية عاملاً مهما لدفع عجلة النمو الاقتصادي في أي دولة،حيث تم اعتماد أدواته في العديد من دول العالم حتى غير المسلمة منها، و تعد صيغ و أساليب التمويل الإسلامية من أهم وسائل تمويل مشاريع البنى التحتية في الوقت الحالي،نظرا لاستيعابها التمويلات الضخمة مع إمكانية مشاركة أكثر من جهة فيها،فهذه المشروعات تحتاج إلى أدوات تمويلية تتوفر فيها العديد من الشروط الشرعية و الفنية .

يعتبر البنك الاسلامي للتنمية من البنوك الاسلامية التي إهتمت بتمويل مشاريع البنى التحتية في البلدان الاسلامية من خلال تمويل عدة مشاريع من أهم صيغ التي يستخدمها البنك الاسلامي وهي صيغة الاجارة ركزنا على أهم مصدر من مصادر التمويل الإسلامي وهي صيغة الإجارة التي تقوم على قواعد ثابتة من العدل والإحسان وتسعى البنوك الإسلامية لتكيفها وفق احتياجات وظروف العصر و تعزيز دراستنا بأخذ مصرف السلام مثال حي لمعرفة المشاريع التي تمت تمويلها من قبل هذا المصرف .

ثانيا: إشكالية الدراسة:

يحظى التمويل المشاريع البنى التحتية بأهمية خاصة لدى المنظومة المصرفية المالية الاقتصادية لما له من دور كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو يحقق فائدة كبيرة للبنوك من جهة والمستفيدين من جهة أخرى بحيث تساهم آليات التمويل المشاريع في البنوك الإسلامية .

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على الإشكالية الآتية:

" ما مدى مساهمة البنك الإسلامي للتنمية و مصرف السلام في تمويل مشاريع البنى التحتية من خلال صيغة الإجارة " ؟

تتضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تتمثل المميزات التمويلية لصيغة الإجارة للبنك الإسلامي للتنمية؛
2. ما طبيعة أساليب التمويلية التي يمارسها البنك الإسلامي للتنمية في تمويل مشاريع البنى التحتية؛
3. ما هو حجم تمويلات مشاريع البنى التحتية بصيغة الإجارة من قبل البنك الإسلامي للتنمية ؛
4. هل مول مصرف السلام مشاريع البنى التحتية (هل كان دور لصيغة الإجارة بتمويل هاته المشاريع).

ثالثا/ فرضيات الدراسة:

و من خلال التساؤلات فقد انطلقنا من فرضيات تم اختيارها ميدانيا و معالجتها إحصائيا و التي كان مفادها :

1. تتميز صيغة الإجارة بمميزات تجعلها تتميز على باقي الصيغ منها تقلل المخاطر المالية و كذلك تحقيق عوائد مرتفعة ...الخ؛
2. يستعمل البنك إسلامي للتنمية أساليب تمويلية متنوعة في تمويل مشاريع البنى التحتية ؛

3. تتمتع صيغة الإجارة بأحجام تمويلية مرتفعة لمشاريع البنى التحتية من قبل البنك الإسلامي للتنمية ؛
4. قدم مصرف السلام العديد من التمويلات في مجال مشاريع البنى التحتية .

رابعا/ مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

المبررات الموضوعية:

- الرغبة في البحث عن أدوات و صيغ تمويلية بديلة عن تعاملات الربوية،و المالية الاسلامية مجالا واسعا يمكن البحث فيه،لهذا نجده دافعا للقيام بدراسة اقتصادية منفردة نبرر فيها الدور التمويلي لهذه الصيغة،مثلها مثل بقية الصيغ الإسلامية الأخرى كالمرابحة،و الاستصناع،... الخ ؛
- أهمية مشاريع البنى التحتية لأي دولة ووقوف مشكل توفير التمويل كعائق لتطور الاقتصاد ؛
- الغياب الشبه الكلي لدراسات التي تناولت هذا الموضوع بصفة خاصة على مستوى الجامعات الجزائرية حسب اطلاع الطالبة .

المبررات الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالاطلاع على آليات التمويل التأجيري للبنوك الإسلامية لهاته المشاريع؛
- كون موضوع البحث له علاقة بمجال التخصص (اقتصاد نقدي وبنكي)؛
- إحياء فكرة التعامل بجميع صيغ الإسلامية لتمويل مشاريع البنى التحتية .

خامسا/أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

1. يعد تمويل الاستثمار البنى التحتية الركيزة الأساسية للتنمية فهي العمود الفقري لاقتصاديات الدول وذلك للبعد الملموس الذي تمثله هذه الاستثمارات في هيكل هذه الاقتصاديات ،وبذلك نستدل على أهمية الدور الذي يقوم به التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية في مجتمعات الدول عن طريق الإسهام والدعم المباشر لقطاع استثمارات البنى التحتية على اختلاف أنواعها وأغراضها ؛
2. تسليط الضوء على حقيقة دور صيغ التمويل الإسلامي حول تمويل مشاريع البنى التحتية؛
3. تجميع كم هائل من المعلومات المهمة حول موضوع دور صيغة الإجارة في تمويل مشاريع البنى التحتية.

سادسا/أهداف الدراسة :

في البحث العلمي عادة تصاغ أهداف الدراسة من فرضياتها و لقد هدفت الدراسة إلى:

1. ابراز دور الذي تلعبه صيغة الإجارة في عملية التمويل مشاريع البنى التحتية ؛
2. تبيان العلاقة بين صيغ التمويل الإسلامي (صيغة الإجارة)و تمويل مشاريع البنى التحتية ؛

3. إبراز أهم الصيغ التي تستخدمها البنوك الإسلامية في عملياتها التمويلية خاصة المتعلقة بالتمويل مشاريع البنى التحتية ؛
4. تحديد مدى مساهمة بنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاستثمار البنى التحتية مع أخذ مصرف السلام كنموذج .

سابعا/حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

الحدود المكانية :عينة من البنك إسلامي للتنمية(السعودية) ISDBو مصرف السلام (الجزائر وكالة ورقلة)؛

الحدود الزمانية: كانت عبارة عن رصد التقارير السنوية لكلا البنكين من 2018 إلى غاية 2021 .

ثامنا/منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

من أجل اختبار فرضيات، والإجابة على إشكالية المطروحة، اعتمدت هذه الدراسة على ما يلي:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بدراسة متغيرات هذا الموضوع كل من صيغة الإجارة و مشاريع البنى التحتية ، و منهج دراسة حالة و ذلك بالاعتماد و بشكل رئيسي على التقارير السنوية للبنك إسلامي للتنمية و مصرف السلام خلال الفترة من 2018 إلى 2023 ،من الادوات المنهجية المستعملة كالإحصائيات و تقارير و إجراء مقابلة مع مدير المصرف.

تاسعا/مرجعية الدراسة:

من أجل الجانب النظري للبحث اعتمدنا على المصادر والمراجع التالية:

- الدراسات السابقة المتمثلة في المقالات؛
- نظرا لندرة وقلة الكتب، الرسائل الجامعية كالماجستير والدكتوراه التي تناولت موضوع الدراسة، إلا أننا استطعنا الاعتماد على القليل من الرسائل؛

أما في الجانب التطبيقي استخدمنا:

- المقابلة الشخصية؛
- EXCEL؛
- الملاحظة.

عاشرا/ صعوبات الدراسة: واجهت عدة عوائق وصعوبات أثناء إنجاز لهذه الدراسة تمثلت أهمها في:

- حداثة تطبيق البنوك الاسلامية في العمل المصرفي في الجزائر؛
- ندرة المواضيع المتعلقة بالدراسة خاصة التي تناولت دراسة حالة بنك اسلامي للتنمية ؛
- عدم حصول على بعض معلومات المتعلقة بموضوعنا هذا من قبل مصرف السلام(وكالة ورقلة).

حادي عاشر /هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم العمل وفقا لمنهجية IMRADإضافة إلى المقدمة والخاتمة و فصلين ؛

الفصل الأول: يتناول مبحثين يتمثل المبحث الأول الأدبيات النظرية حول أسلوب التمويل بالإجارة مع تحديد أنواعها متعامل بها، بالإضافة إلى التطرق لأساسيات التمويل لمشاريع البنى التحتية من أهميتها تجاه الاقتصاد و معوقات تمويلها، وصولا إلى صيغ التي تعتمدها البنوك الإسلامية في تمويل هاته المشاريع، لننهي هذا الفصل بالمبحث الثاني الذي يتمثل في مجموعة من الدراسات السابقة المختلفة العربية والأجنبية في الأدبيات التطبيقية.

الفصل الثاني: يتناول دراسة ميدانية، تضمن المبحث الأول فيها تقديم عام لعينة من الدراسة الميدانية، منهج والأدوات المستعملة خلال فترة الدراسة، والمبحث الثاني سنعرض فيه تحليل ومناقشة النتائج .

الفصل الأول:

الدراسات النظرية و التطبيقية لصيغة الإجارة و تمويل مشاريع البنى التحتية

تمهيد

يعد موضوع تطوير المشاريع البنى التحتية من أهم المواضيع التي تحتل حيزاً كبيراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، ونظراً للدور الذي تلعبه خاصة في نهاية القرن الماضي، باعتبارها رائداً حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وتعتبر فضاءاً حيوياً لتحقيق فرص العمل وتخلص من ظاهرة الفقر التي تمس أغلبية دول النامية ،وهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، ومشاريع البنى التحتية كغيرها من المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلي التمويل للقيام بنشاطها الاقتصادي ولعل أسلوب التمويل الإسلامي من قبل المصارف الإسلامية يكون البديل التمويلي الأنسب لمشاريع البنى التحتية لما لهذه المشاريع من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن صيغ التمويل الإسلامي تتضمن خصائص وسمات، لا توجد في أنظمة التمويل التقليدي، فهي تتسم بالتنوع والتعدد فهناك أساليب وصيغ تمويلية قائمة على المشاركة وأخرى قائمة على البيوع، وأسلوب التمويل بالاجارة، وكل هذا يتيح فرص أكثر لتمويل مشاريع البنى التحتية،من أجل الإلمام بمختلف جوانب هذا الفصل ارتأنيا تقسيمه إلي مبحثين .

المبحث الأول :مدخل نظري لصيغة الإجارة وتمويل مشاريع البنى التحتية .

المبحث الثاني :دراسات سابقة حول صيغة الإجارة و تمويل مشاريع البنى التحتية .

المبحث الأول: مدخل نظري لصيغة الإجارة و تمويل مشاريع البنى التحتية

قد يكون نظام التمويل الإسلامي كفيلاً بالمساهمة في إيجاد حل لمشكلة تمويل مشاريع البنى التحتية، ومن أجل تبيين مدى ملائمة الصيغ المتاحة في نظام التمويل الإسلامي لهذه المشاريع لذلك خصصنا هذا المبحث وقسمناه للمطالب التالية :

المطلب الأول :أساسيات حول أسلوب التمويل بالإجارة .

المطلب الثاني :مشاريع البنى التحتية وإشكاليات تمويلها .

المطلب الثالث :أهمية تمويل مشاريع البنى التحتية بصيغة الإجارة .

المطلب الأول :أساسيات حول أسلوب التمويل بالإجارة .

سنتطرق في هذا المطلب الى تناول مفهوم التمويل الاسلامي وخصائصه وكيفية تطبيق مبادئه وأساليبه المتنوعة.

الفرع الأول:مدخل حول التمويل الإسلامي .

تحتل عملية التمويل درجة بالغة الأهمية في الأنظمة ونجاعته مرتبطة بتوليد القنوات التمويلية ،تعبئتها،ثم توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية لتساهم هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية .

تعريف التمويل :

- **التمويل لغة** هو "الإمداد بالمال".
- **والتمويل اصطلاحا** يعرف بأنه "مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها،ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل " [1].
- ويعرفه الكاتب (**بيش**) على أنه "الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها "[2].
- ويعرف التمويل العام ويقصد به المعنى الضيق الذي يقع عبء تدبيره على الموازنة العامة للدولة ولا يدخل فيه تمويل قطاع الأعمال العام ،وينبع التمويل العام في الموازنة من المصادر السيادية الرئيسية وهي : الضرائب،الرسوم،فائض القطاع العام المحول[3] .

التعريف 01 :

منذر قحف: عرف التمويل الإسلامي على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية ،بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية [4].

---

[1] حمد عبد الحميد محمد فرحان ،**التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة :دراسة لأهم مصادر التمويل** ، مصارف الإسلامية ،2003 ،ص 30 .

[2] أكبر عمر محي الدين الجباري،**التمويل الدولي ،الاكادمية العربية المفتوحة في الدنيمارك**،2009 ،ص 4،متاح على :

http://www.alsafwabooks.com/download.php?id=533 . **تاريخ الإطلاع :2016/08/01**

[3] محمد محمود عبد الله يوسف ،**مصادر تمويل الاستثمارات البلدية في مجالات التخطيط العمراني والحركة والنقل ومدى تطور هذه الاستثمارات في مصر** ،(مؤتمر التخطيط العمراني وقضايا الحركة والنقل في الدول العربية ،المعهد العربي لانماء المدن،سوريا،حماة،2005)،ص 110 .

[4] منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر(1991) 1425، جدة، ص12.

التعريف 02 :

محمد البلتاجي :يعرفه على أنه تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ،ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية [1].

التعريف 03:

فؤاد السرطاوي :يعرفه بأنه يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين طرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري[2] .

✓ يملك التمويل الإسلامي من الخصائص والسمات مالا يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي ،ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

- **ربح الممول في جميع أنواع التمويل الإسلامية المذكورة يستحق بسبب الملك** : في تمويل بالبيع تستحق الزيادة في الثمن الآجل بسبب تملك العين ،وفي الإجارة يستحق المؤجر الأجرة بملكه للعين المؤجرة ومنافعها وفي كل من التمويل بالمشاركة بالربح والخسارة والتمويل بالمشاركة في الإنتاج ،الممول هو المالك لمال المضاربة أو حصته من مال الشركة أو الأصل ثابت المنتج ،ويستحق الربح بملكه[3].
- **التمويل في جميع الصيغ يرتبط بالجانب الحقيقي للاقتصاد** : لا يقدم التمويل الإسلامي على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط ،وإنما أيضا حسب دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري ،فهو ظاهرة اقتصادية حقيقية مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات ،ويزداد أو ينقص بقدر حاجة هذه الدورة لعنصر التمويل[4] .
- **استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء** : وتستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله " وأحل الله البيع وحرم الربا "[5].

وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته [6].

- **العمل والاستثمار في الاوجه الحلال** : ومعناه الالتزام بالعمل والاستثمار الحلال والابتعاد عن كل ماله صلة بالحرام ،فلا يجوز مثلا تمويل انتاج السلع والخدمات المحرمة كالخمور ولحم الخنزير ...وغيرها ،وبدلا من ذلك عليها ولوج نشاطات انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المسلم [7].

---

[1] عبد الباري مشعل ،**آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي** ،أطروحة دكتورا ،تخصص اقتصاد إسلامي ،جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية ،بدون تاريخ ،ص 219 .

[2] عبد الباري مشعل ، نفس المرجع السابق

[3] منذر قحف ،**معالجة العجز في الميزانية العامة** ،مجلة بحوث اقتصادية إسلامي ،الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي /مج 1 ،عدد 1 ،ص 11 .

[4] محمد فهيم خان ،**اقتصاديات مقارنة لبعض وسائل التمويل الإسلامي** ،مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ،مج 1،عدد 1،ديسمبر 1994 م،ص 49 .

[5] سورة البقرة ،الأية 275 .

[6] أحمد جابر بدران ،**مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي** ،مجلة المسلم المعاصر،العدد 156 ،2015/09/28 ،لبنان .

[7] حسين محمد سمحان ،**معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية** ،مجلة الدراسات المالية المصرفية ،العدد 2 ،1996 ،ص 51 .

الفرع الثاني : مبادئ التمويل الإسلامي

تضبط التمويل في الإسلام مجموعة مبادئ ،وسنتناولها على النحو التالي :

1. **ارتباطه بالعقيدة:** لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح وحراستها،ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام [1].
2. **الواقعية:** تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقة الصحيحة ،فالأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح والمقاصد ،لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات إلا ما اشتمل على الظلم كتحريم الربا والاحتكار والغش أما ما خشي فيه أن يودي إلى نزاع وعداوة بين الناس كبيوع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعبديا بل معلل .
3. **تعريف الاكتناز:** يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج ،ولقد حرم سبحانه وتعالى الاكتناز في كتابه فقال "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم "سورة البقرة الآية 34" [2].

فالإسلام يحث على رواج الأموال في الأيادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته وينال به إثما في المفهوم الإسلامي، ويسبب ضائقة وضيق على المجتمع بالمفهوم الاقتصادي.

4.**تحريم الربا:** الربا بطبيعته يؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي مثلا في التبادل والإنتاج ،فالفوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت ،بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفعا للإنتاجية ،ومع نمو المديونية تنمو الفوائد عليه أو ما يسمى خدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أولا بأول ،هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل والمدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للاستمرار [3] .

5. **مبدأ الغنم بالغرم** : الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة ويقصد بالمبدأ أن يتحمل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق ،حيث يتم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ ،قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الواجبات والحقوق ،فلا تثقل إحداهما على حساب الأخرى .

6. **الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية:** يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي ،فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف،فهي تجتنب كل تعامل في هُجالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل ،كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم المعايير ،دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية [4].

---

[1] زبيرعياش و سميرة مناصرة،**التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مجلة علوم اقتصادية،العدد 3 ،2016 ،ص 117 .

[2] سورة البقرة ،الآية 34 .

[3] ابراهيم خليل عليان،**التمويل الإسلامي**،مؤتمر بيت القدس الخامس ،فلسطين،2008 ،ص 9 .

[4] زبير عياش و سميرة مناصرة،**مرجع سبق ذكره**،ص 118 .

7. **مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد:** إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط،وإنما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبول كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة وأقدما على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما،كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات ،ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد،أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة .

الفرع الثالث: أساليب التمويل الإسلامي

هناك العديد من أساليب التمويلية الاسلامية متنوعة من ناحية صيغها وهذا ما يتم عرضه من خلال الفرع .

أولاً – **أسلوب التمويل بالشركة (تقاسم الأرباح)** : يحتوى هذا الأسلوب على مجموعة من الصيغ وتتمثل في المشاركة ،المضاربة،والصيغ الزراعية .

I. التمويل بصيغة المشاركة

1. **تعريف صيغة المشاركة:** وهي عقد بين طرفين أو أكثر للاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال بهدف تحقيق الربح ،ولا يشترط تساوي نسب الأرباح والعمل بين الشركاء و أما الخسارة إن حدثت تكون حسب حصة كل شريك في رأس المال[1] .

2. **شروط صيغة المشاركة :**

- أن يكون رأس المال من النقود ومعلوما ، ولا يشترط تساوي رأس المال أو العمل بين الشركاء ؛
- لا يكون بينهم على حسب ما اشتركوا من حصص وإنما بنسبة شائعة معلومة؛
- توزيع الخسارة حسب رأس المال كل شريك فقط [2].

3. **أنواع صيغة المشاركة:**

- المشاركة الثابتة :هي التي تبقى فيها حصة الشركاء ثابتة طوال أجلها المحدد في العقد .
- المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك : يعطي المصرف فيها الحق للشريك في حلول محله في الملكية للعقار مثلاً،مع الاتفاق تسدد العميل عدداً من الأقساط الدورية مقابل تنازل المصرف عن حصته من الملكية للعميل الذي يصبح في نهاية مالكاً للعقار كله[3] .

II. التمويل بصيغة المضاربة :

1. **تعريف صيغة المضاربة** :عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل به بهدف تحقيق الربح على أن يتم توزيعه بينهما بنسب يتفق عليها ،أما الخسارة يتحملها صاحب المال ،بشرط عدم تقصير الطرف الآخر[4] .

2. **شروط صيغة المضاربة :**

---

[1] محمد محمود العجلوني،**البنوك الإسلامية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان-الاردن،تاريخ النشر04/01/2008،ص 224 .

[2] حسين عبد المطلب الأسرج ،**تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات ص و م** ،مجلة دراسات إسلامية ،العدد 8،مارس 2010،ص4.

[3] محمود عبد الكريم أرشيد ،**المدخل الشامل على معاملات وعمليات المصارف الإسلامية** ،ط 1 ،دار النفائس للنشر و التوزيع،الأردن ،1/1/2014،ص 35 .

[4] حسين محمد السمحان وموسى عمر مبارك ،**محاسبة المصارف الإسلامية** ،ط 1 ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان-الاردن،2009 ،ص 114 .

- أن يكون رأس المال نقداً وثابت وحاضراً لا ديناً في ذمة المضارب ؛
- أن يكون اربح مقداراً معلوماً، ونسبة الربح حصة شائعة من الربح وليس من رأس المال [1].

3. أنواع صيغة المضاربة :

- المضاربة المقيدة : يشترط فيها رب العمل شروط معينة ومقبولة شرعياً يتقيد بها المضارب والعمل في إطارها.
- المضاربة المطلقة : فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما يشاء دون الرجوع لرب العمل إلا عند نهاية المضاربة [2].

III. **التمويل بالصيغ الزراعية** : تتمثل الصيغ الزراعية في المزراعة ،المساقاة ،المغارسة .

أولاً : صيغة المزراعة

1. **تعريف صيغة المزراعة** : المزراعة دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل فيها و الزرع بينهما[3] .
وذلك بناء على الرواية الثانية وفيها يجوز أن يكون البذر من العامل[4] .

2. شروط صيغة المزراعة :

- يشترط في الأرض أن تكون صالحة للزراعة وبيان نوع البذر الذي سيبذر فيها ؛
- يشترط أن تكون مدة المزارعة معلومة وكافية لزرع الأرض [5].
- بيان نصيب كل منهم في الناتج أي اشتراك الطرفان في الناتج[6] .

ثانياً : صيغة المساقاة

1. **تعريف صيغة المساقاة** : هي نوع من المشاركات تقوم على أساس بذل الجهد والعمل لرعاية الأشجار المثمرة والتعهد بسقيها على أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة متفق عليها .

2. شروط صيغة المساقاة :

- أن يكون عمله إصلاح السواقي والسقي، وإحضار ما يحتاجه في عمله، إن لم يكن موجوداً ؛
- الاتفاق على كيفية تقسيم الناتج، وأن يكون نصيب كل منهما جائز شرعاً ؛
- الاتفاق على المدة إذا يجوز أن تبقى مجهولة المدة[7] .

ثالثاً : صيغة المغارسة

1. **تعريف المغارسة** : دفع الأرض لمن يغرسها ، مع نسبة معينة من ثمار هذا الغرس ، أي دفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجرا بعوض معلوم ومدة معلومة على أن يكون الثمار بينهما[1] .

---

[1] سامر مظهر قنطقجي ،**صناعة التمويل في المصارف الإسلامية** ،ط 2 ،دار ابي الفداء العالمية لنشر والتوزيع والترجمة ،سوريا ،2015 ،ص206.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج ،مرجع سابق ،ص 5 .

[3] الفواكه الدواني–أحمد بن غنيم النفراوي،دار المعرفة .

[4] المدونة الكبرى،رواية سحنون عن ابن القاسم عن الإمام مالك،مطبعة السعادة .

[5] سامر مظهر قنطقجي ،مرجع سابق ،ص 316 .

[6] أحمد محمود ناصر ،مرجع سابق ،ص 56 .

[7] خباية عبد الله ،**الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية،البنوك التجارية،السياسات النقدية)** ،ط 1 ،مؤسسة الشباب الجامعية ،الإسكندرية ،مصر،2008 ،ص 166 .

2. شروط المغارسة :

- أن يغرس فيها أشجار ثابتة الأصول وليس زرعاً أو بقول تتفق الأصناف أو تتقارب من حيث المدة ؛
- أن تكون الشركة في الأرض والشجر معاً [2].

ثانياً – أسلوب التمويل بالبيع (العائد الثابت): إضافة إلى صيغ التمويل القائمة عن المشاركة ، هناك صيغاً تمويلية قائمة على البيوع تتمثل في :

I. صيغة المرابحة :

1. **تعريف المرابحة :**

لغة: مصدر من الربح وهو الزيادة يقصد به النماء.

اصطلاحا: فهي نقل ما ملكه بالعقد الأول،بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم [3].

2. **أقسام المرابحة :** وتنقسم البيوع الإسلامية إلى نوعين :

- بيوع المساومة : يتفق البائع والمشتري على ثمن البيع بغض النظر عن الثمن الأول للسلعة .
- بيوع الأمانة : يتفق البائع والمشتري على ثمن السلعة مع الأخذ في الاعتبار القيمة الشرائية ،وتعدد صوره هذا النوع كالتالي :
- بيوع المرابحة : وهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم ؛
- بيوع التولية : وهي بيع بمثل الثمن الأول دون زيادة أو نقصان ؛
- بيع الوضعية : ثمن البيع يكون أقل من ثمن الشراء [4].

3. شروط المرابحة :

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري ،والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع فإذا لم يكن معلوما فهو فاسد المبيع معلوما ،ولا يكون محرما شرعاً [5]؛
- أن يكون الربح المضاف على الثمن الأول معلوما للطرفين (البائع والمشتري)[6]؛
- أن يمتلك البائع السلعة بعقد صحيح قبل أن يبيعها إلى المشتري الثاني ،وذلك حتى لا يقع البائع في محضور شرعي وهو بيع مالا يملك[7].

---

[1] أحمد محمود ناصر ،مرجع سابق ،ص 62 .

[2] محمد محمود العجلوني ،مرجع سابق ،ص281 .

[3] خالدي خديجة،**عدالة و كفاءة البنوك الاسلامية تحليل نظري و رياضي**،رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،الجزائر،2008 .

[4] محمد محمود المكاوي ،**أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة** ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ط 1 ،01/01/2009،ص 52

[5] فادي محمد الرفاعي ،**المصارف الإسلامية** ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،لبنان ،1/10/2003،ص 136

[6] عابد فضل الشعراوي ،**المصارف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،ط 2 ، بيروت ،لبنان ،2007 ،ص 385 .

[7] سليمان ناصر ،**تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية** ،نشر جمعية التراث ،ط 1 ،غرداية ،الجزائر،2002 ،ص 111 .

II. صيغة السلم

1. تعريف عقد السلم : ومعناه أن يدفع الثمن حاضراً مقابل استلام سلعة في المستقبل [1] .

ولذلك يعرف الفقهاء عقد السلم بأنه "بيع آجل بعاجل "الآجل فيه هو السلعة ،والعاجل فيها هو الثمن [2].

2. شروط عقد السلم

- الثمن يجب أن يكون معلوم للطرفين فلا يجوز أن يكون مجهولاً أو ديناً في ذمة المسلم إليه ؛
- فيما يتعلق بالمسلم فيه المبيع ، يجب أن يكون الوزن والكيل والعدد غير موجود في العاجل ولكن مؤجلا،أن يكون الأجل معلوما[3].

3. أنواع عقد السلم

- السلم البسيط : يقوم البنك الإسلامي بتقديم رأس المال عاجلا واستلام المسلم فيه أجلا ،في موعد يتفق عليه الطرفان ؛
- السلم الموازي : وهو إعادة البيع مبكراً بعقد سلم أخر وذلك بعد توقيع العقد الأول ،فيبيع المصرف البضاعة محل التسليم الأجل لطرف ثالث بسعر يزيد على سعر شرائها ،سلما من البائع الأول متعهداً بتسليمها في تاريخ معين أيضا ، يحدد بعد تاريخ العقد الأول[4].

III. التمويل بصيغة بالاستصناع

1. **تعريف عقد الإستصناع**: فهو عقد على مبيع في الذمة وشروط عمله على الصانع ويسمى المشتري مستصنعا ،والبائع صانعا،والشيء محل العقد مستصنعا فيه والعوض يسمى ثمنا [5].

2. **شروط صيغة الإستصناع** : وتتمثل شروط التمويل بصيغة الإستصناع فيما يلي :
   - أن يكون المعقود عليه معلوما جنسه ونوعه وقدره ،ومما يجري فيه التعامل بين الناس ؛
   - يجب أن يحدد فيه الأجل ؛
   - يجوز في عقد الإستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجال محددة [6].

3. أشكال عقد الإستصناع :

- الإستصناع المباشر (الثنائي) : يقوم من يُطلب من الإستصناع ،بصنع السلعة محل العقد وتحمل المستلزمات والعمل المطلوب لتصنيعها ويكون بين طرفين الصانع والمستصنع [7].

---

[1] رحيم حسين سلطان ومحمد رشدي ،**نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثارها على اقتصاديات المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية21-22 نوفمبر 2006 ،جامعة بسكرة ،ص 12 .

[2] محمد محمود مكاوي ،مرجع سابق ،ص 63 .

[3] محمد محمود مكاوي ،مرجع سابق ، ص 259 .

[4] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل ،**إدارة المصارف الإسلامية** ،دار وائل للنشر ،ط 1 ،2010 ،ص 210 .

[5] الوادي محمود حسين وحسين محمد سمحان ،**المصارف الإسلامية** ،دار المسيرة ،للنشر و التوزيع ،الطبعة 2 ،عمان، 2008 .

[6] حيدر يونس الموسوي ،**المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثارها في السوق الأوارق المالية** ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .ط 1 ،2011 ، ص 55 .

[7] محمد محمود مكاوي ،مرجع سابق ،ص 228 .

- الإستصناع الموازي : يتم بقيام من يُطلب منه الإستصناع ،بطلب من طرف أخر يقوم بهذه المهمة ،ويوقع معه عقد إستصناع أخر جديد ،بذات المواصفات المطلوبة ،ويتقاسم الطرف الثاني (وهو الذي يطلب منه الإستصناع أولاً)،والطرف الثالث (الذي طلب منه الإستصناع ثانياً)، الأرباح التي تتحقق نتيجة عملية الإستصناع هذه ،وبالتالي فان الإستصناع في هذه الحالة يكون غير مباشر ومتعدد في أطرافه[1].

ثالث – أسلوب التمويل التكافلي

يتمثل هذا الأسلوب التمويل بالقروض الحسنة ويُقدم على أساس التبرع والإحسان ويتمثل في :

1. **القرض الحسن** : وهو عقد بين الطرفين المقرض و المقترض ،يتم بمقتضاه دفع مال مملوك من المقرض للمقترض ،على أن يقوم هذا الأخير برد مثله إلى المقترض في الزمان والمكان المتفق عليهما ،وعلى هذا الأساس أي عدم وجود العائد فان البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا في نطاق ضيق ولعدد من العملاء ،كما أن معظمه يوجه لأغراض اجتماعية .
2. **شروط القرض الحسن**

- لا يصح القرض فيما لا يُقوم بثمن أو فيما لا يحوز الانتفاع به ؛
- أن يكون المال مملوكا للمقرض ،ومقدرا موصوفا حتى يتمكن المقترض من رده ؛
- لا يجوز الزيادة على أصل القرض مهما كانت صغيرة [2].

رابعاً – أسلوب التمويل بالإجارة

وهو من الأساليب الحديثة ،وتسمى في الكتب الفقهية بمصطلح الإجارة ،أما البنوك الإسلامية فتطبقه أحياناً باسم الإيجار أو التأجير التمويلي ،وهو لا يختلف كثيراً عن الائتمان الإيجاري الذي تطبقه البنوك الأخرى،والذي يعرف بالفرنسية crèdit-bail وبالإنجليزيةleasing [3].

ويعتبر أسلوب التمويل الإجارة المنتهية بالتمليك (التمويلية)نوع من أسلوب التمويل بالإجارة هي صورة مستحدثة في صور التمويل في ضوء قواعد عقد الإجارة وفي إطار صيغة تمويلية تحقق حاجات الراغبين في اقتناء أصل رآسمالي ولا يملكون كامل الثمن فوراً وتتميز بكون المصرف الإسلامي لا يقتني الموجودات والأصول بل يشتريها استجابة لطلب مؤكد من أحد عملائه لتملك تلك الأصول عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك وعليه تلك الأصول المؤجرة لا تبقى في ملكية المصرف بعد نهاية عقد الإجارة كما هو الحال في الإجارة التشغيلية وإنما تنتقل ملكيتها إلى المستأجر .

المطلب الثاني : مشاريع البنى التحتية وإشكاليات تمويلها

سنتطرق في هذا المطلب الى تناول كل من مفهوم البنى التحتية وأهم سمات التي تتميز بها وأهميتها من الناحية الاقتصادية ومشاكل التي تعيق من حركة تمويلها على القطاعين .

[1] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل ،مرجع سابق ،ص 216 .

[2] سليمان ناصر ،**تطور لتمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية** ،مرجع سابق ، ص 137 .

[3] سليمان ناصر ،**التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية** ،الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة مناقشة محاضرة وتقلبات جامعة جيجل ،الجزائر،جوان 2005، ص 4 .

الفرع الأول : مفهوم مشاريع البنى التحتية

سنعرض في هذا الفرع إلى مفهوم مشاريع البنى التحتية من خلال تنوع المفاهيم و ابراز أهم الخصائص التي تحملها هاته المشاريع .

التعريف 01 :وقد عرف **هد سون** مشاريع البنى التحتية بأنها نظم المادية والمرافق التي توفر الخدمات العامة الأساسية،كالكهرباء والغاز و الطاقة و النقل والاتصالات و مرافق المياه ومرافق السكك الحديدة و الاراضي و الحدائق و المباني الرسمية و الترفيهية وملاعب والتخلص من النفايات [1].

التعريف 02: وقد عرف **البنك الدولي** لمشاريع البنى التحتية على أنها رأس المال المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل،والاتصالات والمياه الصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات،بهدف خدمة القطاع بشقيه العائلي وقطاع الأعمال،ثم أضيف الى هذا التعريف الخدمات الصحية و الإسكان والتعليم [2].

التعريف 03 : أما في المجال الاقتصادي فتعرف على أنها شاملة لكافة الخدمات والمرافق التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الحياة الاقتصادية والتجارية مثل:شبكة الطرقات والمياه،شبكات الصرف الصحي والكهرباء و شبكة الاتصالات،اضافة الى القوانين والتشريعات المنظمة الادارية والمالية والقانونية[3] .

لمشاريع البنى التحتية العديد من الخصائص(سمات) نذكر منها [4]:

- **الثبات**:وهي من أهم الخصائص التي يستند اليها في تقدير الدور الانتاجي لرأس المال العام مقارنة لرأس المال الخاص الذي يتميز بعدم الثبات والحركية أينما كان هناك ربح،بعكس البنى التحتية العامة التي تهدف الى تحقيق المصلحة العامة.
- **عدم قابلية التجزئة**:يعني أن تكلفة الفصل بين رؤوس الأموال العمومية ومرتفعة جداً وفي بعض الدول تستدعي الى فتح المجال أمام القطاع الخاص في إنشاءها لعدم قدرتها على استغلال بشكل كامل.
- **عدم قابلية الإحلال**:أي ارتفاع تكاليف تمويل أو إحلال هذه البنية التحتية الى استعمالات آخرى .

الفرع الثاني : أهمية مشاريع البنى التحتية

تناول هذا الفرع أهمية التي تحظى بها مشاريع البنى التحتية و مكانتها في الاقتصاد الجزائري.

تحظى خدمات مشاريع البنى التحتية بأهمية كبيرة من قبل سكان المدن في الآونة الأخيرة،ويعود السبب في ذلك لتزايد حاجة الإنسان لتلك الخدمات وخاصة بعد التطور في مستوى التحضر الذي تعيشه المجموعات البشرية وتطور التقنيات والأساليب

---

[1] Hudson, W. R., Haas, R. C. G., & Uddin(1997)،، ،Infrastructure management: integrating design, construction, maintenance, rehabilitation, and renovation,, ,New York, McGrawHill,America.p.7

[2] الأزهر عزة،سارة ميسي،و محمد الأمين،**البنى التحتية :مفاهيم وأساسيات**،مجلة المنهل الاقتصادي،01 (02)، 2018 ،الصفحات 233-242 .

[3] السعيد دراجي و محمد زواوي فرحات،**تمويل مشاريع البنى التحتية باستخدام صكوك المشاركة المتناقصة**،بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثالث لصفاقس حول المالية الاسلامية،تونس،أيام 17/16 جوان 2012،ص4.

[4] عبد قادر بابا،و فطيمة نسمن،**أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990 –2014)**،مجلة البشائر الاقتصادية،02(06)،2016 ،ص 220 .

المستخدمة في تقديمها وتوفيرها،فضلا عن اختلاف وتباين مستويات أصنافها في المكان،ونتيجة لتسارع نمو[1] المدن وتطور وارتفاع مستويات التحضر الذي جعل أمر توفرها بأشكالها وأنواعها أمرا ضرورياً و أساسياً بل أصبح توافرها من مقاييس ومعايير وسمات التحضر الذي تمر به الدول [2].

كذلك توضح دراسات البنك الدولي أن مشاريع البنى التحتية قادرة على توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة،حيث يقدر البنك الدولي أن استثمار مليار دولار في مشروعات البنى التحتية يمكن أن يولد في المتوسط 110 ألف فرصة عمل ذات صلة بتلك المشروعات في الدول المستوردة لنفط،وحوالي 26 ألف فرصة عمل في الدول النامية المصدرة لنفط وبالتالي فإن مشاريع البنى التحتية من المقومات الرئيسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية [3].

الفرع الثالث : أنواع مشاريع البنى التحتية

تناول هذا الفرع أنواع مشاريع البنى التحتية المصنفة حسب استعمال نذكر منهم :

- **مشاريع البنى التحتية الصلبة** : تجمع بين المنشأة والتجهيزات الأساسية و المباني والطرقات والشبكات الكهربائية ،و المرافق الصحية و المطارات والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال نظام الصرف الصحي وتمديد شبكة المياه .
- **مشاريع البنى التحتية المرنة** : وتجمع بين شبكة الخدمات والأنظمة السياسية وتكنولوجيا المعلومات والقوانين التي تنظم المال والاستثمار والعقوبات والتي تدفع البنية التحتية [4].

هناك أيضاً من صنف البنية التحتية لصنفين :

- **مشاريع البنى التحتية الاقتصادية أو الفيزيائية** : وتشمل خدمات المرافق المختلفة ،مثل محطات معالجة الصرف الصحي وشبكات المياه ،والصرف الصحي والسطحي .
- **مشاريع البنى التحتية الاجتماعية** : تشمل بناء المدارس والمستشفيات وخدمات الأمن والدفاع المدني والترفيه وخلافه[5] .

الفرع الرابع : معوقات (مشاكل) مشاريع البنى التحتية

هناك العديد من مشاكل لتمويل مشاريع البنى التحتية يمكننا تقسيمها الى قسمين معوقات تخص القطاع الخاص ومعوقات تخص القطاع العام [6].

---

[1] https://www.researchgate.net/publication/316883930_The_Importance_of_Infrastructure?enrichId=rgreq-c50b5a60e3e566f11822e0929aba964f-XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdlOzMxNjg4MzkzMDtBUzo0OTMyNTQ2ODU3OTQzMDVAMTQ5NDYxMjQ4OTQ4Mg%3D%3D&el=1_x_2&_esc=publicationCoverPdf

[2] الأزهر عزة،سارة ميسي،ومحمد الأمين،مرجع سبق ذكره،ص 235 .

[3] رشيد فراح وكريمة فرحي،**الشراكة بين القطاعين العام و الخاص –أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية (البنية التحتية لإمدادات المياه نموذجا)**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2018 ،ص 20 .

[4] يزيد تقرارت وأسماء عدة ونسرين كزيز ،**أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر** ،مجلة اقتصاد المال والأعمال ،3(1) ،المجلد الثالث ،العدد الأول، 2018 ،ص 106- 107 .

[5] خنوسة عديلة ،**دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية عرض تجارب دولية** ،مجلة اقتصاد شمال افريقيا ،14 (19) ،2018 ،ص 19 .
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64814

[6] السعيد دراجي ومحمد زواوي فرحات،مرجع سبق ذكره،ص 5 .

1. مشاكل تمويل البنى التحتية في القطاع الخاص

- **الاحتكار**:هو أحد أهم المشاكل الاقتصادية الناجمة عن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنى التحتية ما يفرض على دولة حماية المستهلكين من أي تجاوزات محتملة من طرف المحتكر .
- **عدم قابلية بعض البنى التحتية للتصدير**:من مشاريع البنى التحتية تلك التي تكون غير قابلة للتصدير،ما يعني أن تحدد أسعارها في السوق المحلي وتكون ايراداتها مقومة بالعملة المحلية مما يجعلها في بعض عديمة الجاذبية في نظر المستثمر الاجنبي نظراً لمخاطر سوق الصرف وخطر قابلية التحويل.
- **حجم شركات البنى التحتية**:تكون غالباً شركات البنى التحتية ذات أحجام كبيرة،تتطلب استثمارات أولية ضخمة وتكون ايراداتها ضئيلة في السنوات الأولى وتتميز بفترات استرداد طويلة،مما يصعب في تمويل مشاريع البنية التحتية وقد يقوم بعض المستثمرين بطلب ضمانات بالنسبة للإيرادات المستقبلية.
- **مشاكل سياسية**:قد تتعدى مشاكل تمويل قطاع البنى التحتية المشاكل الاقتصادية آنفة الذكر،الى آخرى سياسية حيث تجعل الدولة رهينة للشركات (الاجنبية)خاصة اذا ما استخدمت تكنولوجيا متطورة لتشغيلها،وتكون الدول المضيفة (النامية)عاجزة عن توفير اليد الفنية الملائمة لتشغيل تلك التكنولوجيا أو تكوينها .

2. مشاكل تمويل البنى التحتية في القطاع العام :

- **قلة الخبرة التخطيطية**:ويقصد بها قلة خبرة الجهاز الاداري أو السلطات المحلية في مجال التخطيط حيث تحتاج عملية توفير أي نوع من الخدمات الى خبرة تخطيطية تستند على معايير محددة تستخدمها الدول في توفير أي نوع من الخدمات،فعندما تكون السلطات المحلية لا تملك المعرفة بتلك المعايير ينعكس ذلك سلباً على تخطيط وتوفير الخدمة،فضلا عن الجهل باستخدام التقنيات الحديثة في ادارة منشآت البنية التحتية ومعالجة المشاكل التي تتعرض لها لضمان استمرار تلك الخدمة بصورة مرضية.
- **سوء الادارة**:كثير من الدول تتوفر فيها كل الامكانيات المتاحة للقيام بتمويل المشاريع،الا أن سوء الادارة يكون العامل الأساسي في عدم توفير الخدمات بأنواعها بما ينسجم وحاجيات السكان،مما يعني أن معوقات إنشاء المشاريع تتعلق بطبيعة الادارة المسؤولة عن ذلك لا بغنى وفقر الدول للموارد و الامكانيات .
- **توفير الغطاء المالي**:يحتاج قطاع البنى التحتية لرؤوس أموال ضخمة،ففي حال تبني القطاع العام لها تؤثر على الموازنة العامة ما يجبر السلطات على تخفيض نفقاتها،وينعكس ذلك على موظفي القطاع (انخفاض لدخل الفردي).

المطلب الثالث : أهمية تمويل مشاريع البنى التحتية بصيغة الإجارة

سنتناول في هذا المطلب الى التعريف الاقتصادي و الاسلامي لصيغة الاجارة وأنواعها ومميزات صيغة الإجارة تمويل مشاريع البنى التحتية .

الفرع الأول: مفاهيم حول صيغة الإجارة

تم عرض في هذا الفرع إلى مفاهيم حول صيغة الإجارة مع تحقيق مجموعة من الشروط .

1. **التعريف الاقتصادي** : معناه أن يقوم شخص أو مؤسسة باستجار أصل ثابت معدات وأدوات لا يستطيع الحصول عليها لأسباب معينة ،ويكون مقابل أقساط محددة تدفع للمؤجر مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتفق عليها لصالح المستأجر[1] .
2. **التعريف الاسلامي** : هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكها لطرف أخر مقابل عوض (ثمن)معلوم لمدة معلومة[2] .

والإجارة مشروعة بالكتاب والسنة و الاجماع ولكن في ظل تحقق مجموعة من الشروط نذكر منها :

- أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة ؛
- أن تكون المنفعة معلومة ومباحة فلا تصح الإجارة على ما هو محرم؛
- أن يكون الأجرة والمدة معلومة للطرفين وتتناسب مع عمر الأصل .

الفرع الثاني: أنواع صيغة الإجارة

- تنقسم الإجارة بالنسبة للبنوك الإسلامية إلى صنفين :

التأجير التمويلي (الإجارة المنتهية بالتمليك أو الإجار الرأسمالي) Financial lease: وهي عقد بين طرفين يلتزم فيه أحدهما بتأجير أصل معين للطرف الآخر مقابل أجرة معينة يدفعها(المستأجر)على أقساط خلال مدة محددة،لتنتقل بعدها ملكية هذا الأصل للمستأجر بعقد جديد بعد سداده لأخر قسط بينهما[3].

الشكل رقم (1.1): يوضح عملية التمويل التأجيري في البنوك الإسلامية :

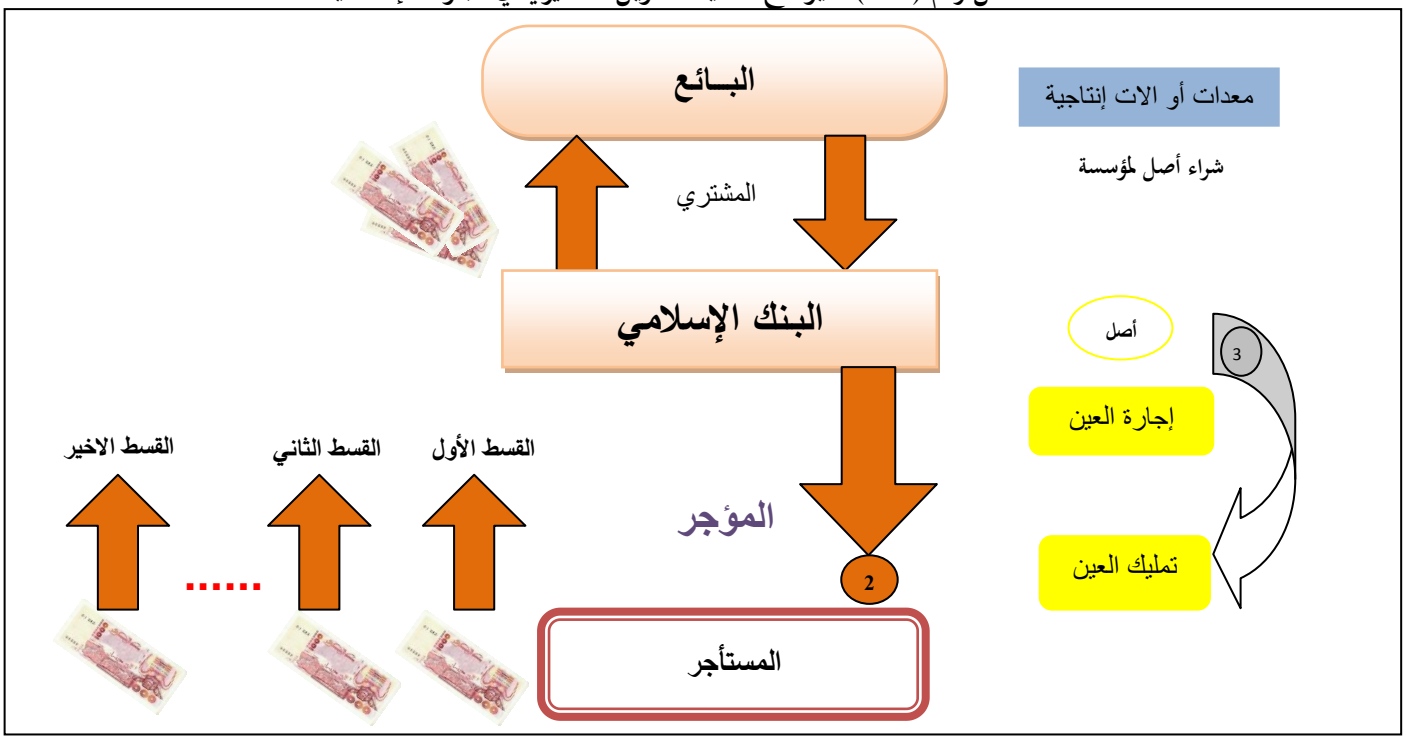

[1] سليمان ناصر وأ-الحميد بوشرمة،**متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر**،مجلة الباحث،العدد 7،سنة 2010 ،ص 309 .

[2] الوادي محمود حسين،سمحان حسين محمد ،**المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،ط 3 ،2009 ،ص 256 .

[3] دريال عبد القادر،مهدي ميلود،**المنتجات المالية المركبة في البنوك الاسلامية بين حتمية الابتكار و المصداقية الشرعية،– الإجارة المنتهية بالتمليك أنموذجاً**، منتجات وتطبيقات الابتكار و الهندسة المالية،جامعة وهران،يومي 5و6 ماي 2014.

المصدر: كمال مطهري،دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،رسالة ماجستير،جامعة وهران،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،2012 ،ص 136

- **التأجير التشغيلي Operating lease**:يعتبر هذا الأسلوب عادية،حيث يقوم البنك الإسلامي باقتناء موجودات وأصول مختلفة تتلاءم وتتماشى مع حاجيات العديد من المستخدمين.فيقوم بإجارة هذه الأعيان للجهات الراغبة في الانتفاع بها خلال مدة محددة يتم الاتفاق عليها،مع التزامه بكافة أعمال الصيانة وجميع الإصلاحات التي تلحق بهذه الأعيان،ومع انقضاء المدة تعود الأعيان المؤجرة إلى حيازة البنك الذي يعيد تأجيرها مرة أخرى سواء لنفس الجهة بعقد جديد أو يبحث عن مستخدم آخر يرغب في إيجارها[1] .

وتنقسم الإجارة التشغيلية إلى قسمين :

1. إجارة معينة :وهي الإجارة التي يكون محلها عقارا أو عينا معينة بالإشارة إليها،أو نحو ذلك مما يميزها عن غيرها .
2. إجارة موصوفة بالذمة :وهي الإجارة الواردة على منفعة موصوفة بصفات يتفق عليها مع التزامها في الذمة،كسيارة أو سفينة غير معينة لكنها موصوفة وصفا يمنع التنازع .

الشكل رقم (2.1): يوضح عملية التمويل التشغيلي في البنوك الإسلامية

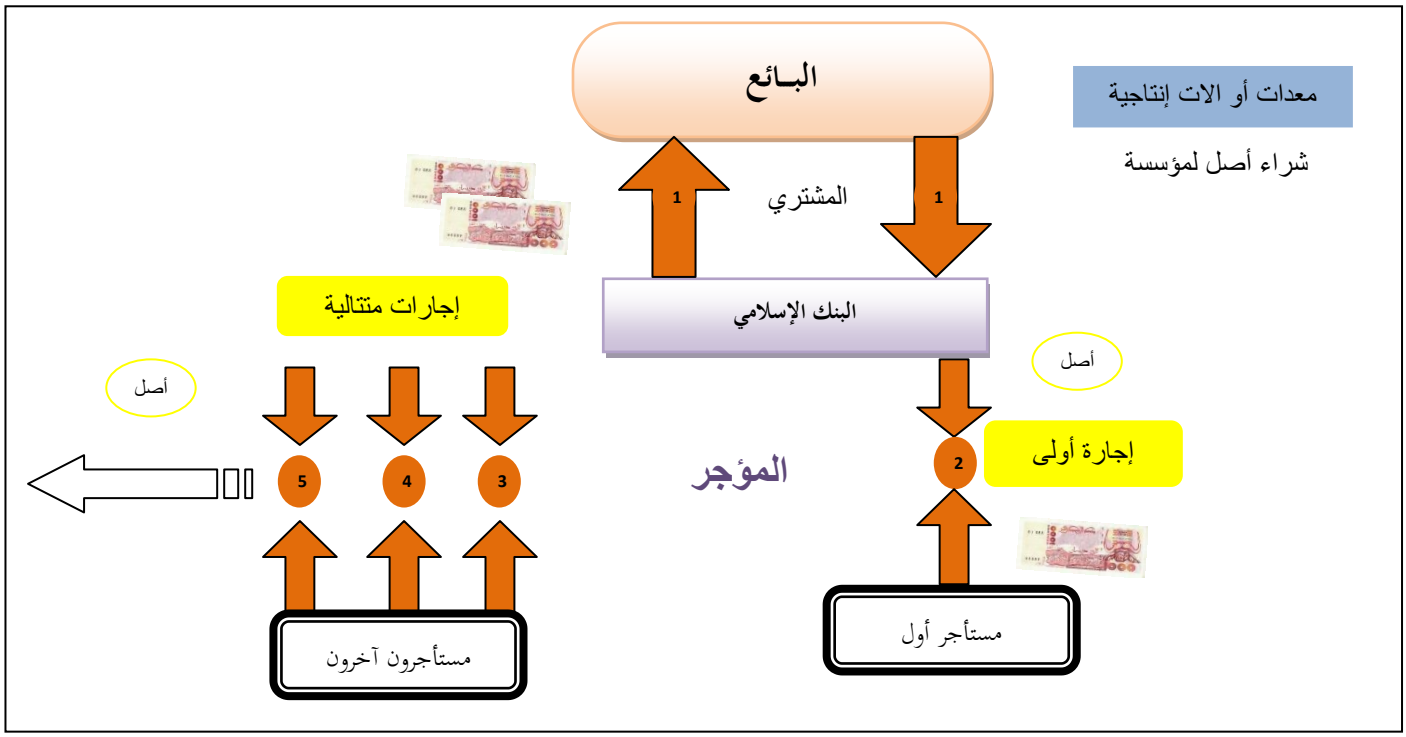

[1] سامر مظهر قنطقجي،**صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**،المجلد الثاني،مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع و الترجمة،سوريا،2015 .

المصدر: كمال مطهري،دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،رسالة ماجستير،جامعة وهران،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،2012 ،ص 135 .

الجدول رقم (1.1) :يوضح الفرق بين التأجير التمويلي و التأجير التشغيلي

عناصر المقارنة	تأجير تمويلي	تأجير تشغيلي
الملكية القانونية	المؤجر	المؤجر
الحق في الاستخدام الاقتصادي	مستأجر	مستأجر
مدة العقد	مدة طويلة تصل إلى ما يقارب العمر الافتراضي للأصل.	مدة قصيرة لا تتجاوز الفترة التي تحتاج فيها المستأجر للأصل لأداء عمل معين و عادة ما تتجدد سنويا .
مسؤولية صيانة و تأمين الاصول	المستأجر من يتحمل تكاليف الصيانة على اصلاح و كذا تكلفة التأمين خلال فترة التعاقد .	المؤجر يتحمل تكاليف الصيانة و اصلاح الأصل و تكاليف التأمين عليه خلال فترة التعاقد ما لم ينص العقد على غير ذلك.
مسؤولية تقادم الاصول	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الاصل سواء بالإهتلاك أو التقادم .	يتحمل المؤجر عدم صلاحية الاصل بالإهتلاك أو التقادم
العلاقة بين المؤجر و المستأجر	علاقة معقدة و متشابكة لذلك تحتاج إلى قانون ينظم هذه العلاقة ليحافظ على حقوق كل طرف و ذلك بسبب طول فترة التعاقد الأهمية النسبية لقيمة العقد ..	تتسم العلاقة بالسهولة و لا تثير مشاكل قانونية و ذلك لقصر فترة التأجير .
نقل الملكية في نهاية عقد الايجار	عادة ما تتضمن اتفاقية الايجار شرطاً لنقل الملكية بشكل طبيعي،و سيتم نقل الملكية القانونية للأصل إلى المستأجر مقابل رسوم رمزية،و مع ذلك قد يتفق الطرفان على أن يقوم المستأجر بإعادة الاصل إلى المؤجر دون تلقي أي فائدة مالية بواسطة المستأجر .	لا يمتلك المستأجر أي حقوق ملكية في نهاية عقد الايجار،و يعيد الاصل إلى المؤجر الذي سيبيع الاصل إلى طرف ثالث (يحتفظ بكل سعرالبيع)،أو يؤجر الاصل إلى مستأجر جديد .
اختيار مورد الاصول	مورد اصل هو مستأجر	المستأجر (ما لم يكن الاصل مملوكاً بالفعل من قبل المؤجر.
معالجة الميزانية العمومية	عادة ما يتم التعامل مع المعدات المؤجرة كأصل للمستأجر الذي سيطالب بجميع مخصصات الإهلاك المالي كما لو كان المالك القانوني للمؤجر ذمة مدينة في ميزانيته العمومية مساوية لمدفوعات رأس المال المستقبلية المستحقة على المستأجر.	عادة ما يتم التعامل مع المعدات المؤجرة كأصل للمؤجر،و الذي سيطالب بجميع بدل الإهلاك المالي حيث يتم التعامل مع عقود الايجار التشغيلي للمالك القانوني عادة على أنها بنود خارج ميزانية العمومية للمستأجرين .
معالجة حساب الربح و الخسارة	يستهلك المستأجر الأصل و يسجل عنصر الفائدة لكل سداد إيجار كمصرف، سيدخل المؤجر عنصر الفائدة المستلم من المستأجر كدخل.	يدخل المستأجر إجمالي سداد الإيجار كمصرف،و يدخل المؤجر إجمالي سداد الإيجار كدخل.
نظام إلغاء التعاقد	لا يجوز إلغاء عقد الإجارة خلال المدة المتفق عليها في العقد من الطرفين .	يجوز إلغاء عقد الإيجار من قبل المستأجر خلال المدة المتفق عليها في العقد وفي هذه الحالة يلتزم المستأجر بسداد الإيجار عن فترة استغلال الأصل مع تطبيق ما قد يكون متفق عليه.

Source : Matthew ;Others Leasing In Development Guideilnes For Emerging Economies ,IFC ADVISORY SERVICES ACCASS TO FINANCE, international finance corporation, 2009,p8

الفرع الثالث : أهمية الإجارة بالنسبة لمشاريع البنى التحتية

تستطيع الدولة تمويل مشاريع البنية التحتية عن طريق حصيلة صكوك الإجارة،لتمويل إقامة مشروعات ذات نفع عام لتحقيق مصلحة عامة،كتمويل الجسور، المطارات، الطرق، السدود، وسائر مشروعات البنى التحتية، حيث تستغل هذه المشاريع لقاء أجر محدد تدفعه لهم، ويمكن الدولة تملك هذه الأصول في نهاية العقد باستخدام صيغة الإجارة المنهية بالتمليك، ويمكن استعمال صكوك الإجارة والأعيان المؤجرة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العديد من المشاريع والنفقات الحكومية، إذ يمكن تمويل الإنشاءات العقارية، من خلال صكوك الأعيان المؤجرة، وتستفيد الدولة من توجيه حصيلة صكوك إجارة الخدمات في تمويل مشاريع مهمة في قطاعات مختلفة، كالتعليم، الصحة، النقل...الخ،كما يمكن اللجوء إلى صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية و إباحة الطريق لسير السيارات، والجسور للعابرين عليه،حيث هناك العديد من صكوك ولكن صكوك الإجارة ملائمة لتمويل مشاريع البنى التحتية المرنة [1].

[1] أسامة عبد الحليم الجورية،**صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد (رسالة ماجستير)**،معهد الدعوة الجامعي للدراسات الجامعية،بيروت،2009.

المبحث الثاني : الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

بالرغم من الحداثة النسبية لموضوع التمويل الإسلامي لمشاريع البنى التحتية، إلا هناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تطرقت إليه ، وبذلك قسم هذا المبحث للمطالب التالية.

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية (المحلية) .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية .

المطلب الثالث : الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة .

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

سوف نتناول في هذا المطلب إلى العديد من الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت موضوعي أو قريبة منه .

الدراسة الأولى :

(أ–قندوز خالد بن الوليد وأ د–رزيق كمال)بعنوان:واقع التمويل الإسلامي في الدول العربية الاجارة الاسلامية أنموذجا مجلة البديل الاقتصادي 2017 .

تناولت دراسة موضوع واقع التمويل الاسلامي في الدول العربية الاجارة الاسلامية أنموذجا من خلال الاشكالية ما مدى كفاءة صيغة الاجارة في تمويل النشاط الاقتصادي لبعض الدول العربية التي تنتهج التمويل الاسلامي كمدخل لدعم التنمية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومن الادوات المستخدمة التقارير والدراسات الصادرة التي تناولت جوانب من موضوع الورقة توصلت الدراسة الى أهم النتائج:

- أن تمويل الاسلامي يتطور بسرعة كبيرة واتسعت دائرة الاهتمام به بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وهذا في العديد من الدول العالم وخاصة في الدول العربية؛
- تقتصر عملية التمويل بالإجارة الاسلامية في الجزائر حاليا على تأجير معدات النقل الخفيف مثل السيارات والحافلات وعلى بعض المعدات الانتاجية والطبية ،أما فيما يخص الدول العربية الأخرى كالكويت وقطر تحديداً فهي تعتمد على تأجير كافة المعدات حتى الضخمة منها كالطائرات والسفن؛
- أن التمويل الاسلامي يواجه الكثير من العراقيل القانونية في دول شمال إفريقيا وخصوصاً الجزائر،من خلال اعتماد المؤسسات المالية الاسلامية كبنك البركة ومصرف السلام على العمل وفق القانون الوضعي الذي يعرقل سير العملية وفق الشريعة الاسلامية خصوصاً عملية الاجارة من حيث تملك الاصل المراد تأجيره .

الدراسة الثانية :

(الطيب لحيلح،و فضيلة بارش)العنوان:الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية دراسة بنك البركة الجزائر،مقال،حوليات جامعة الجزائر 1 ،العدد 32 ،الجرد الرابع ،ديسمبر 2018 .

تطرقت الدراسة إلى تناول موضوع الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية من خلال الإشكالية كيف يطبق بنك البركة الاسلامي الجزائري صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي و كذا المنهج الإحصائي

من خلال أدوات المستخدمة الدراسات و التقارير المالية و الادبية للبنوك و المنظمات و المجالس الدولية الناشطة في مجال الموضوع محل البحث و توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- تعتبر الإجارة المنتهية بالتمليك هي شكل من أشكال العقود الموكبة،و نوع من أنواع الإجارة،أو صورة من صورها الحديثة وهي مباحة ولكن بشروط؛
- يظهر من خلال المراحل العملية التمويلية بصيغة أو أسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي بأنها عملية تجمع بين البيع بالتقسيط المقترن بشروط نقل ملكية المبيع بعد وفاء بجميع الأقساط الإيجارية .

الدراسة الثالثة :

(د .قاضي نجاة و أ.شويري جلول)العنوان : واقع التمويل البنية التحتية في الجزائر في ظل إندماج في الإقتصاد الرقمي ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة،الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي :ضرورة الانتقال وتحديات الحماية 24/23 أفريل 2018 .

تناولت دراسة موضوع واقع التمويل البنية التحتية في الجزائر في ظل اندماج في الاقتصاد الرقمي من خلال الإشكالية ماهي مصادر تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر و البدائل المتاحة في ظل اقتصاد الرقمي واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومن أدوات المستخدمة هي المقابلة وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية :

- محدودية مصادر التمويل التقليدية والتي تعتمد على القطاع العام والمتمثل في الضرائب والقروض ؛
- إنشاء بنوك متخصصة لتمويل مشاريع البنية التحتية الالكترونية كما يمكن الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي وأهمها عقود الإجارة من خلال طرحها من البنوك الإسلامية في الجزائر .

الدراسة الرابعة :

(ط.بلقسام عمر و د.كمال فايدي)بعنوان:إمكانية نجاح تطبيق صيغة الإجارة الاسلامية كآلية شرعية لتمويل مشاريع تشغيل الشباب الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac (دراسة تطبيقية على فرع البليدة)،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية رقم المجلد 11،العدد 1 ،الصفحة 308/289 ،2020 .

تناولت دراسة موضوع إمكانية نجاح تطبيق صيغة الإجارة الاسلامية كآلية شرعية لتمويل مشاريع تشغيل الشباب الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac من خلال الاشكالية هل يمكن نجاح تطبيق صيغة الإجارة الاسلامية كآلية لتمويل مشاريع تشغيل الشباب الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من جمع المعلومات عن الإجارة الاسلامية والصندوق الوطني لتأمين البطالة واستخدام أيضاً منهج الاستنباطي محاولة تأصيلينا لبعض المفاهيم والشروط المتعلقة بالتمويل بالإجارة الاسلامية من كتب الفقه والمعاملات المالية استخدمت الدراسة من أدوات الكتب والرسائل والبحوث والجرائد والملتقيات فتوصلت الدراسة الى أهم النتائج :

- التمويل بصيغة الإجارة الاسلامية ملائم جداً لتمويل الشباب البطال أصحاب المشروعات المصغرة،كما أنه يسمح بتقليص من مشكل عزوف الشباب عن التعامل الربوي،والتوجه نحو التمويل بالصيغة الحلال،ويساهم في دعم سياسة التشغيل والتحقيق من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات للإجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي؛

- يمكن استخدام صيغة الإجارة الاسلامية في إطار جهاز التأمين عن البطالة ضمن الصيغ التمويلية الموجودة على مستواه،وذلك شريطة تحوله الى مؤسسة مالية يحق لها القيام بعملية التأجير أو بقاءها كوسيط بين الشباب البطال طالب التمويل والبنك الاسلامي يقوم باستقبال طلبات الشباب البطال وتكوينهم ومرافقتهم وتقديم التسهيلات و التحفيزات المختلفة .

الدراسة الخامسة :

(بوخريص أحمد أمين وتخربين وليد)بعنوان:دور الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية مطار الملك العزيز الدولي الجديد بجدة أنموذجا،مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي المجلد الثاني العدد الثاني السنة2021.

هدفت الدراسة الى تناول الموضوع دور الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية مطار الملك العزيز الدولي الجديد بجدة أنموذجا من خلال الاشكالية ما مدى أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من أدوات المستخدمة المقابلة توصلت الدراسة الى أهم النتائج :

- تعتبر مشروعات البنية التحتية للدول من المراحل الاولى لتطوير مجتمعاتها،اذا تساهم في الحفاظ على النجاحات والانجازات المحققة وتعمل على تحقيق الكثير من الايجابيات التي تؤثر في الخدمات في كل دولة؛
- تلعب الصكوك الاسلامية دوراً مهماً ومؤثراً في توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية خاصة في ظل التوجه الحديث نحو المالية والصيرفة الاسلامية؛
- هناك أنواع عملية عديدة من الصكوك مثل صكوك المشاركة،المضاربة،الاستصناع،وغيرها التي يمكن استخدامها في تمويل مشاريع البنية التحتية؛
- برهنت التجارب العلمية لإصدارات الصكوك الاسلامية أنها وسيلة مقيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية.

الدراسة السادسة :

(فايزة بودربالة)بعنوان:الإجارة المنتهية بالتمليك أنموذج مستحدث للتمويل البديل في المصارف الاسلامية،عرض وتحليل للصيغة المقدمة من طرف مصرف السلام،الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ،رقم المجلة 12 ،العدد 2 الصفحة 88/75 ،2021

طرقت الدراسة الى تناول الموضوع الإجارة المنتهية بالتمليك أنموذج مستحدث للتمويل البديل في المصارف الاسلامية من خلال الاشكالية ما مدى توافق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك المقدمة من طرف مصرف السلام،الجزائر مع ضوابط الشرعية التي أجمع عليها الفقهاء والمختصين واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأدواته المختلفة منها المقابلات مع إطارات في مصرف السلام لأجل الحصول على توضيحات حول حيثيات العملية وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج :

- تشكل الإجارة المنتهية بالتمليك ارتباطا وثيقا بين العملية التمويلية والنشاط الحقيقي وهو مالا يتجسد في الأساليب التمويلية التقليدية ؛
- يطبق المصرف المبدأ الأساسي للإجارة المتمثل في الفصل بين عقد الإجارة وعقد البيع الذي يبرم بشكل منفصل،بعد انتهاء عقد الإجارة .

الدراسة السابعة :

(بوعوينة صابر،و قروش عيسى)العنوان:دور صيغة التمويل بالإجارة في تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النفاذ للتمويل دراسة تحليلية لتجربة بنك السلام خلال فترة (2017 –2020)،مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد،المجلد 6،العدد 01(2022)،ص 89– 108،تاريخ النشر 2022/06/16 .

تناولت موضوع دور صيغة التمويل بالإجارة في تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النفاذ للتمويل دراسة تحليلية لتجربة بنك السلام خلال فترة (2017– 2020)،من خلال الإشكالية ما مدى مساهمة صيغة التمويل بالإجارة المقدمة من بنك السلام في تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النفاذ التمويل واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل مختلف البيانات و استخدمت أدوات ممثلة في التقارير و المراجع المتخصصة،و توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- تعد صيغة الإجارة كأحد أهم الصيغ الاستثمارية الرئيسية التي تساهم في تقديم تسهيلات الائتمانية لرجال الأعمال و أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على الآلات و المعدات المتقدمة؛
- تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أسلوب التمويل بصيغة الإجارة في دعم وزيادة كفاءتها الإنتاجية؛
- توجد عدة تحديات تعيق نمو و استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،إلا أن أبرز هذه التحديات هو صعوبة نفاذها الى مصادر التمويل .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية .

سوف نتناول في هذا المطلب إلى العديد من الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تناولت موضوعي أو قريبة منه .

الدراسة الأولى :

- **(Olena Shuplat) Title : СУЧАСНІ ТЕНДЕНЦІЇ ЛІЗИНГОВОГО ФІНАНСУВАННЯ ІНВЕСТИЦІЙНИХ ПРОЕКТІВ В УКРАЇНІ 2018 .**

تناولت الدراسة موضوع الاتجاهات الحالية للتمويل التأجيري للمشاريع الاستثمارية في أوكرانيا 2018 من خلال الإشكالية التأجيره ودوره في الدعم المالي لتنفيذ المشاريع الاستثمارية واستخدمت الدراسة المنهج إحصائي والمقارن من خلال أدوات المستخدمة المقابلات وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج الآتية :

- زيادة عدد من أدوات الدولة لفعالية التأجير في تمويل الأنشطة الاستثمارية للكيانات التجارية مع تكوين دعم قانوني لهاته اتجاهات لتفعيل التمويل التأجيري .

الدراسة الثانية :

- **(Denok Arie Nawangwu Ian) Title :Tingaungurdis Terhadap pelaksan Aanl Easing DI .Koperasi Sopr Transportasi Solo (kosti solo) .Indonesia 2019 .**

تطرقت الدراسة الى تناول موضوع المراجعة القانونية للتأجير في تعاون سائق النقل الفردي أندونيسيا 2019 من خلال الإشكالية ما هي أنظمة المراجعة القانونية للتأجير في تعاونية نقل السائقين واستخدمت الدراسة المنهج القانوني معياري وصفي ومن أدوات المستخدمة المراقبة والمقابلات وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج الآتية :

- يجب أن تتابع الجمعية التعاونية لسائق النقل الفردي (kosti solo) التطورات التكنولوجية التي يتم تطويرها حاليا في إدارة بحيث تظل جميع أنظمة وظروف تحت السيطرة ؛
- لا يحتوي نظام تمويل الإجارة أو التأجير المطلوب حاليا من قبل شعب إندونيسيا حتى الان على قانون ينظم التأجير على وجه التحديد ،لذلك يجب على الحكومة إصدار قانون ينظم التأجير أو التأجير على وجه التحديد لجعله أكثر وضوحاً وتفصيلاً فيما يتعلق النظام وأساسه .

الدراسة الثالثة :

- (**papa Samba Fall**)**Theme** :
- **LA GESTION AXÉE SUR LES RESULTATS COMME OUTIL D'AMELIORATION DE LA PERFORMANCE DANS LES PROJETS D'INFRASTRUCTURES LA GESTION AXÉE SUR LES RESULTATS COMME OUTIL D'AMELIORATION DE LA PERFORMANCE DANS LES PROJETS D'INFRASTRUCTURES PUBLIQUES : CAS DE L'AGENCE POUR LA PROMOTION DES INVESTISSEMENTS ET DES GRANDS TRAVAUX (APIX).SHICOUTIMI. 2019 .**

تناولت الدراسة الموضوع الإدارة القائمة على النتائج كأداة لتحسين الأداء في مشاريع البنية التحتية العامة حالة وكالة ترويج الاستثمارات والأعمال الرئيسية (**APIX**) في شيكوتيمي (مدينة في كندا)،من خلال الإشكالية كيف يتم تنشيط قطاع البنية التحتية في السنغال من خلال إدخال نهج إداري جديد بشكل أساسي على أبحاث الأداء ،باستخدام ممارسات الوكالة الوطنية لتعزيز الاستثمارات والأعمال الكبرى (**APIX**)واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي ومن أدوات المستخدمة الاستبيان وتوصلت الدراسة الى نتائج الآتية :

- تطبيق نموذج الإدارة القائمة على النتائج على القطاع معين من أنشطة البنية التحتية العامة في بلد نامي مثل السنغال حيث يكون ملتزم بالبحث عن الفوائد العرضية التي من المحتمل أن تحسن الأداء التنظيمي مما يؤثر على تنافسيتها في موقف البيئة .

الدراسة الرابعة :

(**Fnovitasari**,**Nc Drestalita and Smaryati**) **Title** :**The impacts of infrastructure development on economic growth** (**case study** :**DKI gakarta** ,**Banten province and west gava province**) **2020** .

هدفت الدراسة الى تناول الموضوع آثار تطوير البنية التحتية على النمو الاقتصادي دراسة الحالة DkI jakarta مقاطعة Banten من خلال الإشكالية ما هي آثار المترتبة تطوير البنية التحتية على النمو الاقتصادي واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي ومن أدوات المستخدمة في هذه الدراسة هي الانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة الى نتائج الآتية :

- أن حكومات المقاطعات والمدن والمقاطعات كالإستراتيجية لزيادة النمو الاقتصادي الإقليمي من خلال تدخل في العديد من مؤشرات البنية التحتية الاقليمية .

المطلب الثالث : الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة .

وتتمثل أبرز أوجه الاختلاف بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2.1) :يوضح الفرق بين الدراسات السابقة و الحالية

من ناحية الإختلاف / عناصر المقارنة	الدراسات السابقة	الدراسات الحالية
من حيث العنوان	مجمل دراسات تطرقت إلى تمويل مشاريع البنى التحتية بالصيغ الاسلامية متعددة ماعدا صيغة الإجارة و اقتصار دورها في تمويل هاته المشاريع .	تناولت دراستنا دور صيغة الإجارة في تمويل مشاريع البنى التحتية فقط باعتبارها صيغة تمويلية حديثة النشأة مناسبة لهذه المشاريع ،و اتصفت هذه الصيغة بالحداثة عن غيرها من الدراسات التي تناولت باقي الصيغ كما رأينا بنك إسلامي للتنمية قام بتمويل هذه المشاريع بصيغة الإجارة عكس مصرف السلام الذي كان كنموذج لم يمول أي مشروع بهذه الصيغة.
من حيث الفترة الزمنية	أن الدراسات السابقة تناولت خلال الفترة من 2017إلى غاية2022.	أن دراستنا كانت فترتها من خلال رصد تقارير السنوية لبنك إسلامي للتنمية من2018 إلى غاية 2021 . أن هذه الدراسة تكون حديثة عن سابقتها من الدراسات باعتبار أن هناك تزايد بعدد المشاريع البنى التحتية التي تتعامل بالتمويل الإسلامي لأنه حديث النشأة و الملائم لها .
من حيث الحدود المكانية	كانت دراسات متنوعة من خلال حدود المكانية منها من تناولت بنك البركة و وكالات ...الخ حول مشاريع البنى التحتية و التي تتعامل في تمويلها من البنوك الاسلامية. أما الدراسات أجنبية كانت ضئيلة نتيجة موضوع .	دراسة ميدانية لبنك الاسلامي للتنمية (isdb). مصرف السلام (كنموذج) .
من حيث المنهج	أن في دراسات السابقة استعملت العديد من المناهج و هذا راجع إلى نوعية الموضوع المتناول نذكر المنهج التاريخي و الوصفي تكون موجهة لتمويل مشاريع البنى التحتية بمتغيرات التي تربطها مختلفة.	استخدمت دراستنا المنهج الوصفي التحليلي من استعمال أدوات الآتية كالمقابلة و الملاحظة ...الخ .
عناصر المقارنة / من ناحية التشابه	• أن كلا الدراستين تناولو مشاريع البنى التحتية ودور الذي يلعبه التمويل الاسلامي بصيغه المتعددة (دراسات بالغة العربية)في تمويل هاته المشاريع و كيفية مساهمته. • أغلب الدراسات السابقة و الحالية كان تطبيقهم في البنوك. • أن كلا دراستين كانت فترتهم متقاربة خلال الدراسة .	

المصدر :من إعداد الطالبة من خلال رصد الدراسات السابقة و الحالية .

خلاصة الفصل الأول

في هذا الفصل حاولنا التعرف بالمشاريع البنية التحتية وصيغة الإجارة وقد توصلنا الى مايلي :

لا يمكن التوصل الى تعريف محدد وموحد للمشاريع البنية التحتية تحمل من خصائص ما يؤهلها لان تلعب دوراً مهما في اقتصاديات العالم عن اختلافها .

كما حاولنا في هذا الفصل عرض بعض الأساليب والصيغ الإسلامية الأكثر ملائمة لتمويل مشاريع البنية التحتية ،والتي يتيحها نظام التمويل الإسلامي لاسيما تلك المتعلقة بالمشاريع البنى التحتية ما قد يجعلها كفيلة بحل إشكالية تمويل مثل هذا النوع من المشاريع .

ومن الأساليب الإسلامية التي تطرقنا إليها ،أسلوب التمويل بالإجارة أن عقد الإجارة مناسب جداً لتمويل المشاريع البنى التحتية في الحصول على احتياجات دون إرهاق لها ،مثلما يحدث في عقد التمويل بالفوائد .

ولقد عززنا دراستنا بالتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف التي قام بها السابقين لهذا الموضوع .

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية دور صيغة الإجارة في تمويل مشاريع البنى التحتية بالبنك الإسلامي للتنمية و مصرف السلام

تمهيد:

يلعب البنك الاسلامي للتنمية كغيره من البنوك التنموية دوراً رئيسياً وهاماً في تجميع الموارد من الدول الأعضاء ومن الأسواق المالية وفي تخصيصها وتوزيعها على المشاريع والبرامج المتنوعة في قطاعات الاقتصاد المختلفة ،خاصة الإنتاجية منها،وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي للإنسان في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء .

حاولنا من خلال الفصل بالتقديم بنك الاسلامي للتنمية وأن نقوم بدراسة شاملة على واقع تمويل بنك اسلامي للتنمية للمشاريع البنى التحتية،وفي محاولة للتركيز على صيغة الإجارة كبديل تمويلي لمثل هذه المشروعات وأخذ مصرف السلام لي دراستنا وقد قسم هذا الفصل الى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : عينة وأدوات الدراسة

المبحث الثاني : نتائج الدراسة و مناقشتها

المبحث الأول: عينة و أدوات الدراسة

يعتبر هذا المبحث مدخلا إلى الدراسة الميدانية، بحيث يتم عرض مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى أدوات المستخدمة في جمع المعلومات.

المطلب الأول: متغيرات وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة

نعرض في هذا المطلب تقديما للبنك، إضافة إلى مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة.

الفرع الأول : نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

سوف نقدم حوصلة وجيزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية .

إن أغلب الدول الإسلامية تعاني من صور كثيرة للتخلف والبطالة والجهل (ثالوث الفقر)،وهي تجاهد في تطوير مؤسساتها وتنمية مجتمعاتها، وتحقيق قدر من الرفاهية والاستقرار السياسي و الاقتصادي ،وفي طريقها لتحقيق ذلك استعانت بالكثير من المؤسسات الداخلية والدولية والمنظمات الاسلامية من أجل تحقيق التنمية المتكاملة التي تساعدها على الصمود أمام متطلبات البقاء الحضاري ،ومن هذه المنظمات الرائدة في العمل الاسلامي منظمة التعاون الاسلامي ،والمؤسسات المنبثقة منها،وعلى رأسها مجموعة البنك الاسلامي للتنمية وهي أكبر المنظمات الحكومية الدولية،وعلى الرغم من الجهود المبذولة في التنمية في دول العالم الاسلامي،إلا أن معضلة الفقر تقف عائقا أمام الكثير من جهود بعض تلك الدول.

وللوقوف أمام معضلة التخلف،وما يترتب على ذلك من قلة فرص النجاح لخطط التنمية،عمد البنك الاسلامي للتنمية الى تقديم العون للمجتمعات الاسلامية في الاجانب الاجتماعي والاقتصادي،بالكثير من البرامج المختلفة،تحقيقا لرسالته الاسلامية التي تنص على حقوق المجتمعات الاسلامية في المال الاسلامي،والذي لابد من مساهمته في تنمية وتطوير هذا المجتمعات لقد كان لمشاريع التنمية المستدامة اهتمام كبير لدى القائمين على إدارة البنك الاسلامي للتنمية فقد حرصوا منذ قيام البنك على الاهتمام بالجوانب التنموية،وتطوير الانسان المسلم،وتنمية بيئته المحيطة به،ليتمكن من الاسهام في التنمية العامة لمجتمعه .

الشكل رقم (1.2) :يوضح مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

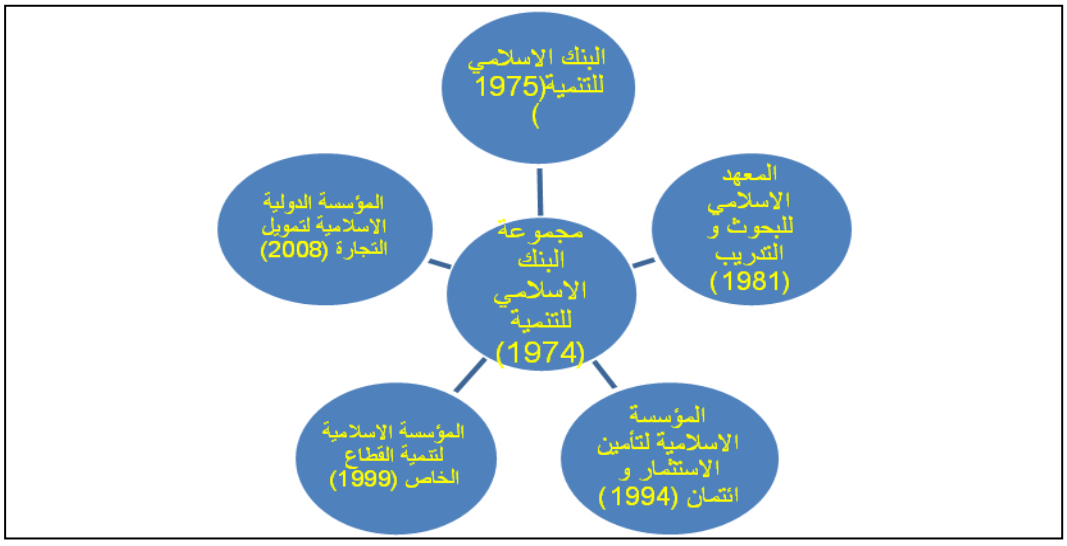

المصدر : https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/06

1. **البنك الاسلامي للتنمية** : مؤسسة مالية دولية،أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الاسلامية عقد في مدينة الرياض في شهر رجب 1395 هجري شهر يوليو 1975 م والهدف الرئيسي للبنك هو تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الاعضاء وفي المجتمعات المسلمة طبقا لأحكام الشريعة الغراء .

وهو بنك حكومات يتعامل مع الدول ولا يتعامل مع الافراد أو المؤسسات الخاصة[1].

2. **المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب** : أنشأ البنك في عام 1401 هجري،(1981)المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب مقره مدينة جدة،بهدف إجراء البحوث اللازمة لممارسة الأنشطة المالية والاقتصادية والمصرفية وفقا لمبادئ الشريعة السمحة،ولتوفير التدريب للمنشغلين في مجالات التنمية الاقتصادية في الدول الاعضاء،وقد نشر المعهد بحوثا وتقارير متخصصة،ونظم ندوات وحلقات عمل،الى جانب تنفيذ برامج التدريب وتركزت برامجه حول عدة موضوعات مهمة منها الاقتصاد الاسلامي،الزكاة تنمية القطاع الخاص،الإدارة في الاسلام.

كما حصل المعهد على جائزة أفضل معهد للبحث والتطوير في مجال الاسلامية من هيئة جوائز المالية الإسلامية العالمية سنة 2016م [2].

3. **المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات** :أنشئت هذه المؤسسة عام 1415 هجري(1994 م)لتعزيز التجارة،وتشجيع التبادل التجاري،وتعزيز فرص الاستثمار بين الدول الاعضاء،من خلال توفير الغطاء التأميني للاستثمار وائتمان صادرات تلك الدول ضد المخاطر التجارية والسياسية والقطرية،وتضم في عضويتها حتى الان (41)دولة من الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي .

تقدم المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حلولا لتخفيف المخاطر عن الجهات المصدرة من بلدانها الاعضاء،والجهات المستثمرة في هذه البلدان،كما تقدم حلولا للتأمين من مخاطر عدم السداد للجهات المصدرة من البلدان غير الاعضاء عن مبيعاتها من السلع الاساسية [3].

وقد قمت المؤسسة منذ انشائها دعما لتأمين ائتمان الصادرات بقيمة 30 مليار دولار أمريكي،ولتأمين استثمارات أجنبية بقيمة 5.8 مليار دولار أمريكي .

4. **المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص** : أنشئت هذه المؤسسة سنة 1420 هجري (1999 م)بهدف تعزيز التعاون مع القطاع الخاص،والمساهمة في تمويل مشاريعه في الدول الاعضاء.

وقد بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقية تأسيس المجموعة 51 دولة،كما تضم المؤسسة أيضا أربع مؤسسات مالية عامة .

---

[1] موقع البنك الاسلامي للتنمية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www .spa.gov.sa

[2] موقع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):www.irti.org

[3] مجمع فقه الاسلامي الدولي،المنبثق عن منظمة المؤتمر الاسلامي،في مؤتمر الثاني،بجدة،من 10 -16 ربيع الأخر1406 هجري،الموافق22-28 كانون الأول(ديسمبر)1985 م،قرار رقم(9 /2/9)،وأمريكي،ولتأمين استثمارات أجنبية بقيمة 5,8 مليار دولار أمريكي.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،خلال الفترة من26 شوال الى غاية 2 ذو القعدة 1433 هجري،الموافق 13-18 سبتمبر(أيلول)2012 قرار رقم (20/2/187)،هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية،المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية(معيار التأمين الاسلامي رقم(26)،(ص 681-710)،معيار الاتفاقات التأمينية رقم(37)،(ص 933-956)،معيار إعادة التأمين رقم(41)،(ص 1031-1065)،دار الميمان و التوزيع،الرياض،1437 هجري .

5. **المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة** : أنشئت هذه المؤسسة في غرة محرم 1429 هجري (1 يناير 2008 م)لدفع عجلة التجارة في العالم الاسلامي،وتركز المؤسسة على تشجيع التجارة بين الدول الاعضاء،وتيسير حصول رجال الاعمال على التمويل،وتزودهم بالأدوات اللازمة لبناء القدرات، ليتمكنوا من التنافس بنجاح في السوق العالمية [1].

وتضم في عضويتها 37 دولة من قارة آسيا وأفريقيا و أوروبا وللمؤسسة ذراعان هما :تمويل التجارة، وبرنامج التعاون والتعزيز التجاري والذي يشمل أربع مجالات هي:تنمية التجارة،وتيسير التجارة،وبناء القدرات،وتنمية السلع الاستراتيجية،وتشمل أنشطتها التمويلية :قطاع الطاقة (النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة)،والأسمدة ،والمواد البلاستيكية والمنسوجات،وسائل الانتاج الزراعية...الخ.

و من أنشطة المجموعة البنك الاسلامي للتنمية

- المساعدات الإنمائية لتخفيف الفقر؛
- المساعدات الفنية لبناء القدرات،وتقديم الخدمات الاستثمارية؛
- التعاون الاقتصادي والتجاري بين الاعضاء؛
- تعبئة الموارد، وتمويل التجارة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة،في القطاعين العام والخاص؛
- برامج البحوث والتدريب في مجالي الاقتصاد والصيرفة الاسلامية؛
- الإغاثة العاجلة،والمعونة الخاصة والمنح الدراسية للطلاب.

سمات (خصائص)البارزة لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية

- التزام البنك في جميع أعماله بأحكام الشريعة الاسلامية،وهو بهذا أول مؤسسة مالية دولية في هذا المجال؛
- يعتبر البنك نموذجاً يكاد يكون فريداً للتعاون بين هذا العدد الكبير 57 دولة من دول الجنوب،حيث إن الجانب الاكبر من رأس المال مدفوع من قبل دول هي ذاتها من دول الجنوب هدفت الى مساعدة غيرها من الدول الأقل نمواً؛
- تمثل الدول الأقل نمواً نحو نصف عضوية البنك، مما يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة التخفيف من حدة الفقر، بالعمل على مساعدة هذه الدول من أجل تسريع نسق نموها من ناحية، واستهداف الفئات الأكثر حرماناً من الناحية الأخرى.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في بنك الإسلامي للتنمية كعينة للدراسة.

أ. تقديم بنك إسلامي للتنمية :

أنشئ البنك الاسلامي للتنمية في العام 1393 هجري /1973 م كمؤسسة اسلامية تخدم التنمية في البلدان والمجتمعات الاسلامية وفق تعاليم الاسلام الحنيف ولقد نصت المادة الثانية من اتفاقية التأسيس،أن يقوم البنك بالأبحاث والدراسات اللأزمة

[1] الغزالي،ضوابط التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي في الفكر الاقتصادي دراسة مقارنة،ص 30 .

للمساعدة في تنظيم الفعاليات الاقتصادية والمالية والمصرفية حسب أحكام الشريعة الاسلامية السمحة في الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وفي المجتمعات الاسلامية في الدول غير الاعضاء .

يوجد المقر الرئيسي للبنك بمدينة جدة السعودية،ولديه خمسة مقرات فرعية في ماليزيا والمغرب وكازاخستان والسنغال،ويبلغ رأسماله قرابة 30 مليار دينار اسلامي (وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة وحدات حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي).

البنك الاسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية،أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الاسلامية الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذو القعدة 1939 هجري /1973 م ،وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في شهر رجب 1395 هجري / يوليو 1975 م،وبدأ أنشطته رسميا في 15 من شوال 1395 هجري /20 أكتوبر 1975.

ومن رؤيته يطمح إلى أن يكون هو الرائد في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الاعضاء و المجتمعات الاسلامية في الدول غير الاعضاء وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

ومن رسالته فإن مجموعة البنك ملتزمة بتخفيف وطأة الفقر و تنشيط التنمية البشرية والعلوم والثقافة و دعم صناعة الصيرفة الاسلامية و تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء وقد اختار البنك لرؤيته ورسالته قيما أساسية تتمثل في الآتي:

- الاداء المتميز في جميع الانشطة وفي التعامل مع العملاء و الشركاء؛
- سرعة الاستجابة في تلبية حاجات العملاء؛
- الأمانة الاخلاص و النزاهة؛
- تفويض السلطات والعمل كفريق.

البنك الاسلامي للتنمية بنك تنموي متعدد الأطراف،يعمل على تحسين حياة أولئك الذين نخدمهم من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان والمجتمعات الاسلامية في جميع أنحاء العالم،وإحداث التأثير على نطاق واسع كما يوفر العديد من الخدمات [1]:

- إننا نوفر البنية التحتية لتمكين الناس من تحقيق حياة أفضل وتحقيق إمكاناتهم كاملة؛
- يضم في عضويتها 57 بلدا عضوا في أربع قارات،ونلمس حياة 1 من كل 5 من سكان العالم؛
- نحن نعزز التعاون بين الدول الاعضاء في بيئة غير سياسية فريدة،ونركز على تحسين وضع الانسانية.

ب. الهيكل التنظيمي للبنك محل الدراسة: يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك اسلامي للتنمية .

يتكون هيكل التنظيمي لبنك الاسلامي للتنمية من [2]:

[1] https://www.isdb.org/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86

[2] /https://iciec.isdb.org/ar/who-we-are/organization/the-organisational-structure

الشكل (2.2) :يوضح الهيكل التنظيمي لبنك إسلامي للتنمية

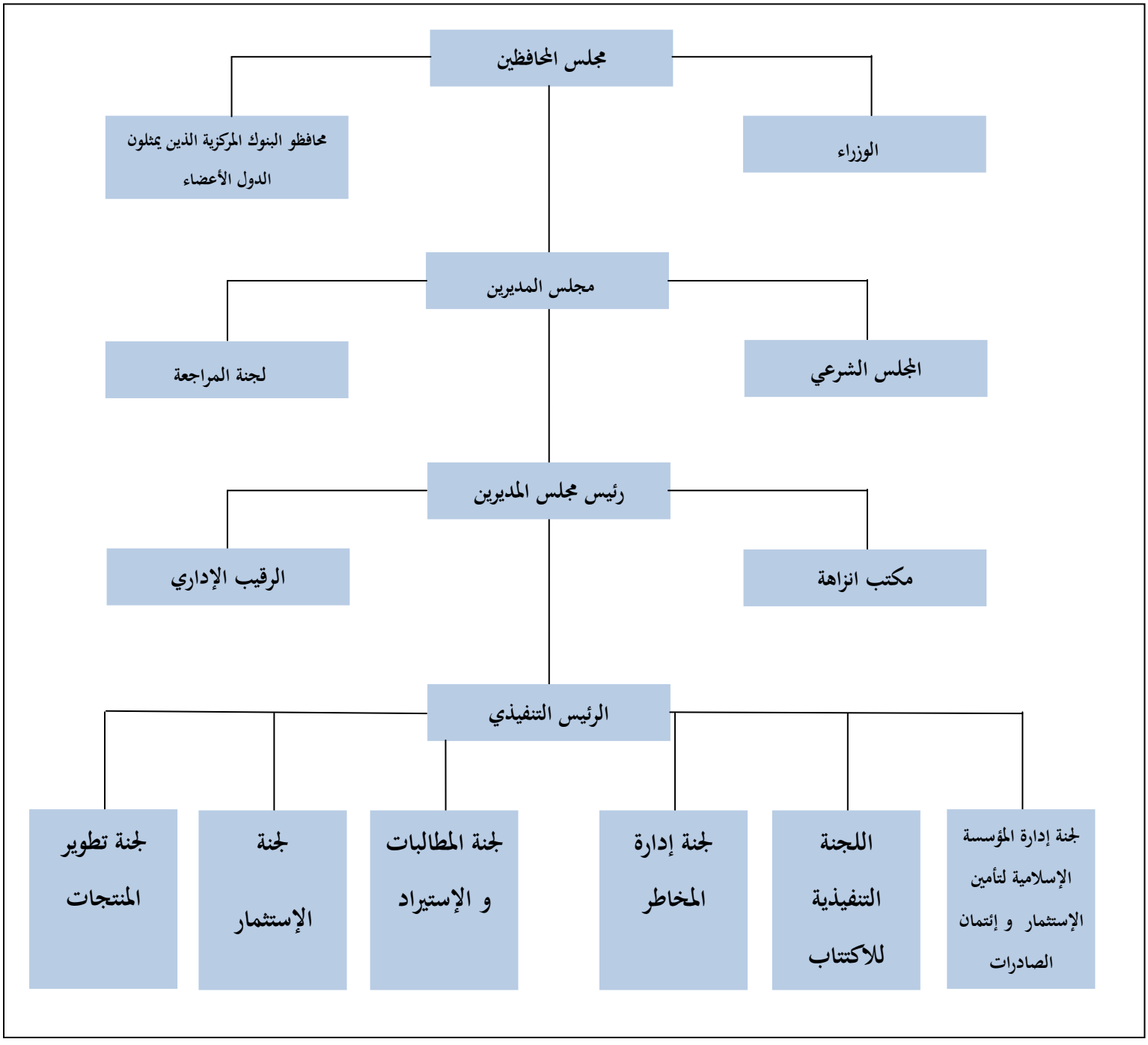

1. **مجلس المحافظين** :يتكون مجلس المحافظين من وزراء يمثلون الدول الاعضاء في مجموعة البنك الاسلامي للتنمية،وجميع السلطات الخاصة بالمؤسسة منوطة لمجلس المحافظين ومع ذلك يمكن لمجلس المحافظين تفويض بعض صلاحياته الى مجلس مديري المؤسسة .
2. **مجلس المديرين** :مجلس المديرين هو نفسه مجلس المديرين التنفيذيين الخاص بمجموعة البنك الاسلامي للتنمية،وهو مسؤول عن التوجيه العام لعمليات المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات .
3. **رئيس مجلس المديرين** :رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية هو رئيس مجلس المديرين بحكم منصبه .
4. **الرئيس التنفيذي** :وفقا لمواد الاتفاقية والقواعد واللوائح المعتمدة من مجلس المديرين وتحت الاشراف العام لرئيس مجلس المديرين ،يكون للرئيس التنفيذي للمؤسسة كامل السلطات التنفيذية لإدارة شؤون المؤسسة ويمكنه ضمن الصلاحيات التي يفوضها له مجلس المديرين ،أن يقوم باعتماد العمليات والاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة ،وان يبرم العقود المتعلقة بها ضمن للمبادئ التوجيهية والقواعد واللوائح المعتمدة من مجلس المديرين.

يقوم الرئيس التنفيذي بحضور اجتماعات مجلس المديرين دون أن يكون له الحق في التصويت في تلك الاجتماعات .

1. هناك العديد من أهداف لبنك الاسلامي للتنمية نذكر منها [1]:

- دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الاعضاء والمجتمعات الاسلامية بالدول غير الاعضاء،وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية؛
- توجه تمويلات المؤسسة نحو أنشطة متعددة ومندمجة كتطوير الدعم وتعبئة الموارد وتمويل القطاعين الخاص والعام والاستثمار، وتمويل التجارة وخدمات التأمين،والبحث والتدريب في مجال الاقتصاد الاسلامي والبنوك الاسلامية؛
- تمويل إيفاد بعثات لطلاب العديد من البلدان الاعضاء وغير الاعضاء بالبنك،و أيضا تقديم الدعم الفني لتقوية القدرات؛
- حظيت البنى التحتية بالنصيب الأكبر من التمويل ثم الزراعة والتعليم حيث ثم على سبيل المثال تحديث 07 جامعات في إندونيسيا بقيمة 174 مليون دولار،كما يولي البنك اهتماما خاصا لقطاع الصحة والمنح الدراسية بالإضافة الى المعونات الانسانية.

2. صيغ التمويل في البنك الاسلامي للتنمية

هناك العديد من الصيغ التمويل في البنك الاسلامي للتنمية وهما [2]:

1. **الإجارة** :صيغ تمويلية متوسطة أو طويلة الأمد استحدثت سنة 1397 هجري /1978 م،تقضي بأن يشتري البنك معدات وآلات،ثم يحول الى المستفيد حق استخدامها خلال مدة زمنية بعينها،يحتفظ فيها البنك بملكية هذه الأصول،نظير سداد أقساط إجارة دورية ثابتة.

[1] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/27

[2] https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJSLS/article/view/3623

2. **البيع الآجل** :استحدثت هذه الصيغة سنة 1405 هجري/1985 م،وبموجبها يشتري البنك الاصول من آلات ومعدات،ثم يبيعها بسعر أعلى للمستفيد الذي يسدد المبلغ على أقساط،وتختلف هذه الصيغة عن صيغة الإجارة بكون ملكية الأصول تنتقل الى المشتري عند التسليم .
3. **القرض** :هذه الصيغة تمويل طويل الأمد،استحدثت سنة 1396 هجري/1976 م،من أجل تمويل مشاريع التنمية،لاسيما مشاريع الزراعة والبنية التحتية وهي صيغة ميسرة بطبيعتها،وتختلف عن الصيغة التي يستخدمها غيرها من المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف،وتقدم للدول الاعضاء لتمويل المشاريع،وهي خالية من الفائدة،ويفرض عليها فقط رسم خدمة يخصص لتغطية التكلفة الفعلية لإدارة القرض،و تتراوح فترة سداد هذه القرض مابين 15 الى 25 سنة،وتشمل فترة سماح تتراوح بين 3 إلى 7 أعوام .
4. **الاستصناع** :صيغة تمويلية متوسطة الأمد،استحدثت سنة 1416 هجري /1996 م،وهي عقد صناعة أو بناء أو تجميع أو تعبئة وتغليف،يوافق الصانع(البائع)بمقتضاه على إمداد المشتري،في موعد محدد،وبسعر متفق عليه،بسلع ذات مواصفات محددة،بعد صناعتها أو بنائها،طبقا لتلك المواصفات .
5. **المساعدة الفنية** :توفير الخبرة الفنية للمساعدة في إعداد أو تنفيذ مشروع أو سياسة،أو مساعدة في تطوير المؤسسات أو الموارد البشرية،والمساعدة الفنية يمكن أن تتعلق مباشرة بمشروع،كدراسة الجدوى،أو التصاميم الهندسية التفصيلية،أو الاشراف على التنفيذ،أو المشاريع التجريبية وغيرها،أو خدمات الاستشارية كوضع السياسات،أو إعداد الخطط القطاعية، أو بناء المؤسسة وغيرها.
6. **المشاركة في رأس المال** :صيغة تمويلية استحدثت سنة 1396 هجري/1976 م،ويشارك البنك بموجبها في أسهم رأسمال مختلف الشركات،غير أنه لا ينبغي أن يتجاوز مستوى مشاركة البنك ثلث رأس المال المساهم به في المشروع .
7. **خطوط التمويل** :يقدم البنك خطوط التمويل الى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي والبنوك الاسلامية،في الدول الاعضاء،لتشجيع تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة،في القطاع الصناعي،وتصنيع الآلات الزراعية،باستثناء الصناعة الفندقية والسياحية،والإسكان والمشاريع التي تحرمها الشريعة،وتشمل خطوط التمويل هذه الآتي :

أ- خط الإجارة؛

ب- خط البيع الآجل؛

ت- خط الاستصناع؛

ث- خط المساهمة في رأس المال؛

ج- توليفة تجمع بين الخطوط الأربعة السابقة.

8. **المضاربة** :شكل من أشكال الشراكة،يشارك فيها أحد الطرفين بالمال،ويشارك الطرف الآخر بالخبرة والإدارة،ويقتسم الطرفان ما حصل بينهما من ربح بنسبة متفق عليها،لكن الخسارة لا تكون إلا على رب المال من رأسماله.

9. **المرابحة** :عقد بيع بين مشتري والبائع،يشتري البائع بمقتضاه السلع التي يحتاجها المشتري،ثم يبيعها للمشتري بسعر التكلفة،مع زيادة ربح معلوم،ويحدد كل من الربح(هامش الربح)،ومدة السداد(الذي يكون عادة على أقساط)في العقد الابتدائي .
10. **الصكوك** :سند قائم على أصول فعلية يصمم أو يهيكل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية،ويمكن تداوله في الأسواق المالية .
11. **الوقف** :مال موهوب أو صندوق خيري،يكرس لأغراض محددة،تقره الشريعة الاسلامية .

ثانيا: متغيرات الدراسة

1. **تحديد متغير الدراسة:**

- **متغير مستقل** :يتمثل في صيغة الإجارة.
- **متغير تابع** :يتمثل في مشاريع البنى التحتية .

2. **طريقة جمع المتغيرات:**

تم جمع المعلومات المطلوبة من خلال موقع البنك الإسلامي للتنمية .

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التفصيل في أدوات الدراسة المستخدمة، بداية بأدوات جمع المعلومات ثم الأساليب التي اعتمدنا عليها في تحليل النتائج.

✓ **أدوات المستخدمة في جمع المعطيات**

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي باعتباره يصف الدراسة بمعلومات ويقوم بتحليل البيانات، اعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات التالية:

– المقابلة الشخصية:

تعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع المعلومات، اعتمدنا على المقابلة الشخصية وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة على مدير بنك السلام الجزائر – ورقلة–بهدف الحصول على معلومات حول البنك وحجم المشاريع التي تما تمويلها بصيغة الإجارة .

– الملاحظة:

تم تدوين بعض الملاحظات التي تعتبر مثالا حيا يؤكد مدى صحة المعلومات، وذلك انطلاقا من محيط المؤسسة.

– برنامج الإكسل EXEL:

لترجمة المعطيات العددية في شكل جداول والتي تم ترجمتها إلى أعمدة بيانية و دوائر نسبية بهدف استخدامها في التحليل والتفسير.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم ما توصلنا إليه خلال احصائيات المتحصل عليها من بنك إسلامي للتنمية و أخذ مصرف السلام الجزائر –وكالة ورقلة – كنموذج لهذه الدراسة .

المطلب الأول: عرض نتائج المتحصل عليها في بنك إسلامي للتنمية

و يظهر التوزيع القطاعي للعمليات مدى اهتمام مجموعة البنك بالقطاعات التي لها أثر مباشر على حياة الناس والتنمية في العالم الاسلامي،حيث كان توزيع صافي الإعتمادات من موارد الرأسمالية العادية على القطاعات الاقتصادية من 2018م الى غاية 2021 م .

الاعتمادات موارد الرأسمالية العادية على القطاعات الاقتصادية 2018 م

الجدول رقم (1.2) : يوضح التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات"موارد البنك الرآسمالية "سنة 2018

القطاعات	الطاقة	النقل	الصحة	الزراعة	التعليم	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية
النسبة المئوية	31%	19%	14%	14%	13%	9,00%

الشكل رقم (3.2) :يوضح التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات"موارد البنك الرآسمالية العادية "لسنة 2018

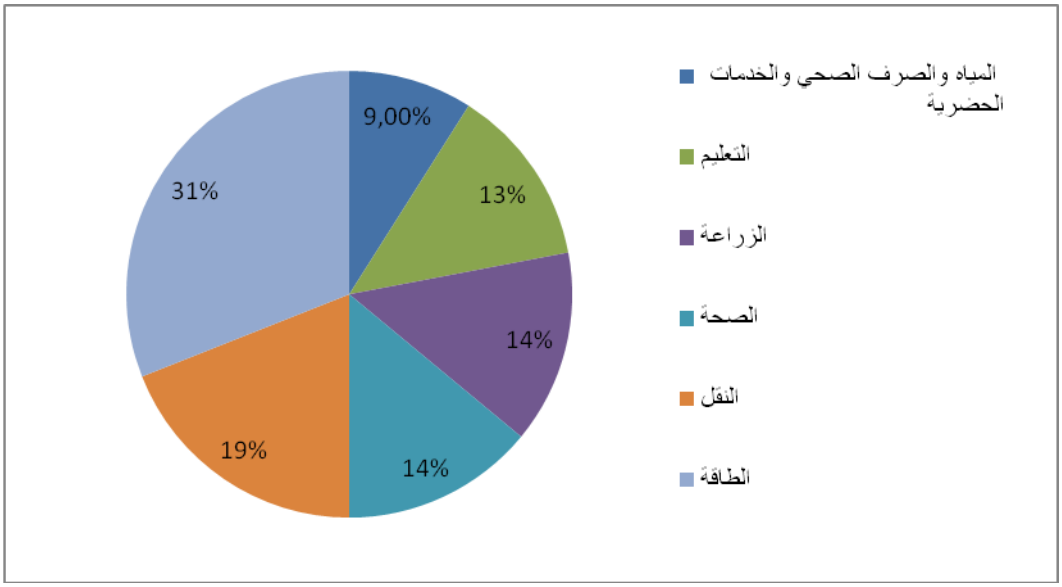

المصدر : من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2018 .

تراجعت اعتمادات "البنك"وغيره من كيانات مجموعة البنك سنة 2018 بسبب ما يقوم به من الأنشطة إصلاحية هامة ترمي الى إعداد المؤسسات لمزيد من التنفيذ الفعال و الكفؤ في السنوات المقبلة.

كما يكشف التوزيع القطاعي اعتمادات سنة 2018 من "الموارد الرأسمالية العادية"كما موضح في الجدول رقم (1.2)عن قطاع الطاقة حصل على أكبر حصة منه بنسبة 31،%أي بمبلغ 234,2 مليون دينار إسلامي(333,5 مليون دولار أمريكي)في 5 عمليات،يليه قطاع النقل بنحو 19،%أي بمبلغ 148,5 مليون دينار إسلامي(208,2 مليون دولار أمريكي)،ثم يليه قطاع الصحة بنسبة 14%،أي بمبلغ 108,7 مليون دينار إسلامي(150,5 مليون دولار أمريكي)،ثم يليه قطاع الزراعة بنحو 14%،أي بمبلغ 104,4 مليون دينار إسلامي(145,3 مليون دولار أمريكي)،ثم يليه قطاع المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية بنسبة

9%،أي بمبلغ 69,1 مليون دينار إسلامي(97,4 مليون دولار أمريكي)ما تم تمويله من مشاريع بمبلغ 38,5 مليون دينار اسلامي (56,7 مليار دولار أمريكي).

ويوضح هذا التوزيع أن مشاريع البنى التحتية الاقتصادية الضرورية نالت الأولوية،لأن هذه المشاريع والبرامج ضرورية لتهيئة الظروف المواتية للاستثمار من أجل حفز تحول الاقتصاديات من انتاجية منخفضة إلى انتاجية مرتفعة،وهو ما قد يمكن من التوسع في الأنشطة الاقتصادية الذي سيؤدي إلى إيجاد فرص العمل وتحقيق الازدهار،ومن تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر،كما أن حلول الزراعة في سلم الأولويات بعد البنى التحتية الاقتصادية الضرورية يساهم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق" بالقضاء على الجوع"،ويحقق الإنفاق على الصحة الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة "الصحة الجيدة" وهو يحظي بنفس النسبة من الاعتمادات المخصصة للزراعة،و يتوخى من مخصص التعليم تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة"التعليم الجيد"و خصص لقطاع المياه الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة"المياه النظيفة والنظافة الصحية"حصة مشتركة قدرها 9% من صافي الاعتمادات،وتشير هذه الأرقام أن اعتمادات البنك الاسلامي للتنمية المرصودة إلى حد كبير مع أهداف التنمية المستدامة سنة 2018 .

من مشاريع التي تمت تمويلها بصيغة الإجارة وبغير صيغة الإجارة أعدها بنك اسلامي للتنمية من خلال رصد تقرير 2018.

دعم الطاقة المتجددة المحطة المستقلة لإنتاج الطاقة في مشروع عبور (الأردن)2018 :

من خلال الشراكة بين قطاعين (العام و الخاص)من أجل تحقيق إنجاز هام تمثل في بلوغ مشروع العبور 2018 يرمي هذا المشروع إلى انتاج طاقة ريحية بقدر 51,75 ميغا واط وفق نظام التعريفة المدعومة في الأردن ويقوم على بناء وامتلاك وتشغيل محطة ريحية ويتوقع من الشراكة بين القطاعين أن توفر نحو 66% من احتياجات المشروع من التمويل على المدى الطويل في إطار هيكل تمويلها الاسلامي التقليدي المتمثل في الإجارة .

ويندرج مشروع عبور في عداد ما تبذله حكومة الأردن من جهود لزيادة إمدادات الطاقة المتجددة بنسبة 10% قبل سنة 2020 ،كما سيخدم الهدف المتمثل في النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في ذلك البلد،و سيساعد على تقليل الاعتماد على استيراد المواد الأولية اللازمة للمحطات الحرارية،و يشكل المشروع جزءاً من التزام "البنك الإسلامي للتنمية"بدعم تحقيق "أهداف التنمية المستدامة "المتعلقة بتوفير الطاقة النظيفة و الميسورة التكلفة لبلدانه الأعضاء،و هذا المشروع هو الثاني من نوعه في مجال الطاقة النظيفة الذي يموله "البنك الإسلامي للتنمية"في الأردن .

مشروع محطة بهولا لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز(بنغلاديش)2018 :

شارك القطاعان (العام والخاص)مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية وشركة تطوير البنى التحتية المحددة في تمويل مشروع إنشاء محطة غازية مستقلة لإنتاج الطاقة بقوة 220 ميغا واط في بنغلاديش،وستولد هذه المحطة طاقة مستفادة تقدر بنحو 1,322,000 ميغا واط ساعي في السنة وعامل حمل بنسبة 80% .وهذا أول تمويل مشترك بين البنك الاسلامي للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية وشركة تطوير البنى التحتية المحددة لمشروع شراكة القطاعين يقدم فيه البنك الاسلامي للتنمية إجارة قدرها 60 مليون دولار أمريكي تسدد خلال 18 سنة .

ويتسق هذا المشروع مع حرص البنك الاسلامي للتنمية على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة،وتشكل الطاقة أهم ركائز الخطة الخماسية السابعة (2016 -2021)لحكومة بنغلاديش،لأن ثلث هذا البلد غير موصول بالكهرباء وسيمكن هذا المشروع من توفير بنى تحتية جيدة وفعالة ومستدامة وقادرة على الصمود يكون لها تأثير إنمائي قوي في إطار مبادرة الحكومة بنغلاديش الرامية إلى زيادة القدرة علة انتاج الكهرباء بمقدار 17,984 ميغا واط قبل 2021 ،وستوفر بنغلاديش طاقة أرخص مما توفره محطات انتاج الطاقة التقليدية التي تستخدم زيت الديزل الخفيف أو العالي السرعة،وسيؤدي إلى تحسين تنافسية البلد دوراً هاماً في دعم التنمية الاقتصادية و الارتقاء بأحوال الناس،و لاسيما في تعميم الكهرباء بأسعار معقولة و عادلة كما سيعمل المشروع على النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا البلد.

مشروع الصرف الصحي في كوناكري2018 :

هذا أول مشروع البنى التحتية يموله البنك الاسلامي للتنمية في إطار صندوق العيش والمعيشة،بمبلغ قدره 54 مليون دولار أمريكي،منها حصة قدرها 16 مليون دولار أمريكي في شكل منحة وهدف العام لهذا المشروع هو تحسين ظروف العيش الاجتماعي في كوناكري بمايلي:

- حماية السكان من حوادث الفيضانات عن طريق كف لتصريف مياه الامطار.

سيؤثر المشروع تأثيراً إيجابيا على مقاطعتي "ماتوتو و راتوما"اللتين يبلغ مجموع سكانها أكثر من مليون نسمة وذلك بالحد كثيراً من انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه على سبيل مثال في سنة 2015 كان مرض ملاريا أول سبب ادى لوفيات أطفال .

تقديم الدعم لبوركينافاسو في مجال الزراعة 2018 :

من أبرز تدخلات البنك الاسلامي للتنمية استثماره الهام الرامي الى مساعدة حكومة بوركينافاسو على تطوير قطاع التنمية الزراعية والريفية،ويبلغ هذا الاستثمار 636,32 مليون دولار أمريكي .

منذ انضمام هذا البلد إلى بنك اسلامي سنة 1977 حتى الآن وقد أجرى تقييم قطاعي في ديسمبر 2018 من أجل تقديم مؤشرات عن تأثير استثمارات البنك من منظور المشاريع الجارية وتسليط الضوء على تصميم الاستثمارات المستقبلية ولذلك جرى تقييم 7 مشاريع بلغت موازنتها المشتركة 162,57 مليون دولار أمريكي،وفي الوقت الحالي تنفيذ 4 مشاريع واعتمدت 3 مشاريع هي في طور الإعداد للتنفيذ .

الاعتمادات موارد الرأسمالية العادية على القطاعات الاقتصادية 2019 :

الجدول رقم (2.2) :يوضح التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات"موارد البنك الرآسمالية العادية "لسنة 2019

القطاعات	الصحة	النقل	الطاقة	الزراعة	قطاعات آخرى	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية
النسبة المئوية	29,50%	25,80%	18,80%	10,40%	9,30%	8,30%

الشكل رقم (4.2) :يوضح التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات"موارد البنك الرآسمالية العادية "لسنة 2019

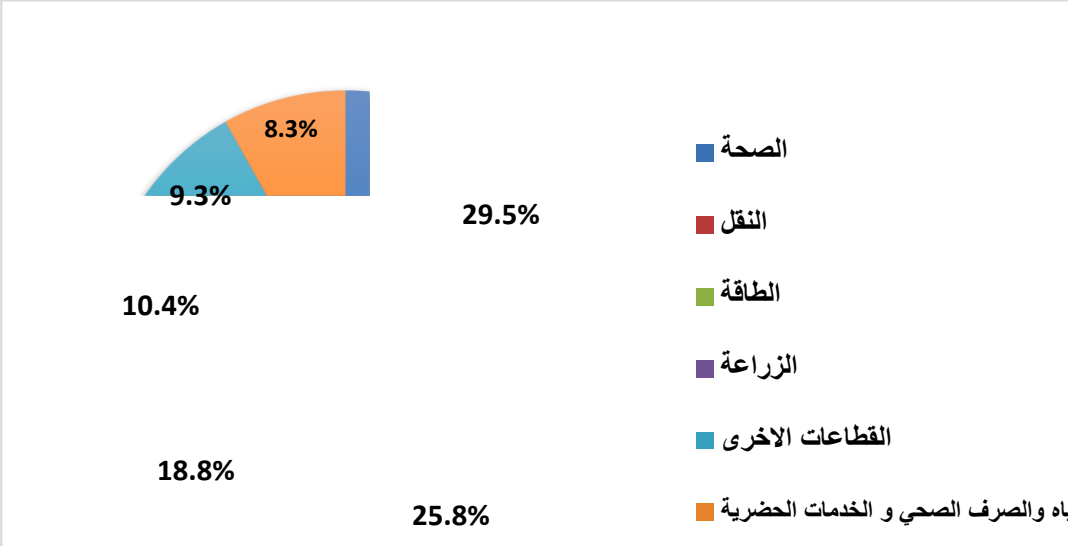

المصدر : من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2019 .

في سنة 2019 استمرت حالات الغموض التي اتسم بها الاقتصاد العالمي خلال السنة السابقة(2018)،ولاسيما التوترات التجارية وان كانت حدتها خفت في أواخر هذه السنة،وهذه العوامل مقرونة بصعوبة الأحوال المالية،وفي نهاية سنة 2019 ظهور المفاجي لمرض فيروس كورونا المستجد الذي تفشى بسرعة وصار جائحة عالمية كانت له تأثيرات خطيرة على الاقتصاد العالمي ويؤدي هذا إلى تفاقم حالات الغموض لسنة 2020 فما بعدها .

كما يكشف التوزيع القطاعي اعتمادات سنة 2019 من موارد الرأسمالية العادية كما موضح في الجدول رقم (2.2) أن قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية الاخرى حصل على نسبة 29,5 %بمبلغ (482,10 مليون دولار أمريكي)،ثم يليه قطاع النقل بنسبة 25,8 % بمبلغ(420,72 مليون دولار أمريكي)،ثم يليه قطاع الطاقة بنسبة 16,80 % بمبلغ(274,19 مليون دولار أمريكي)،ثم يأتي بعده قطاع الزراعة بنسبة 10,4 % (169,27 مليون دولار أمريكي)،ثم يليه قطاع المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية بنحو 8,3 %،ثم يليه قطاعات أخرى (تكنولوجيا ...الخ)بنحو 9,3 %.

مشاريع التي تمت تمويلها من قبل البنك الاسلامي للتنمية من خلال رصد تقرير لسنة 2019 :

مشاريع 6 محطات مستقلة للطاقة الشمسية بقدرة 50 ميغا واط تنفيذها شركة "سكاتيك"في أسوان لجمهورية مصر العربية بمبلغ قدره 446 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2019 .

الغرض من هذه المشاريع هو دعم جهود الرامية إلى زيادة قدرة توليد الكهرباء،وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج البلد من الطاقة،وهذه المشاريع جزء من حديقة بنبان الشمسية التي تبلغ قدرتها 1,8 ميغا واط،وهي أحد أكبر الحدائق الشمسية في العالم،وقد اعتمد البنك الاسلامي للتنمية مبلغا اجماليا قدره 80 مليون دولار أمريكي لتمويل 6 مشاريع محطات مستقلة للطاقة الشمسية بقدرة 50 ميغا واط،وهذه المشاريع نسبتها 13 % من برنامج تعريفة الإمداد بالطاقة الشمسية .

مشروع مستشفى مانيسا للتدريب والبحث الجمهورية التركية 2019 .

قد مول البنك الاسلامي للتنمية مشروع مستشفى مانيسا للتدريب والبحث وأدار التمويل بصفته مدير التمويل الرئيس المفوض لأول مرة في تركيا في سبيل دعم تطلع الحكومة إلى تحسين فرص حصول على خدمات صحية أعلى جودة،وفي هذا الصدد، كان مصدر نحو 80 % من التمويل المدار هو المؤسسات المالية الاسلامية،وهو ما ضمن موافقة هذه المعاملة للشريعة الاسلامية .

وقد اعتمد البنك الاسلامي للتنمية مشاركة قدرها 95 مليون يورو وفر منها صندوق الأوبك للتنمية الدولية 35 مليون يورو في إطار الشريحة "ب"في تمويل البنك الاسلامي للتنمية تسدد خلال مدة اجمالية من 18 سنة،كما مول صندوق الأوبك للتنمية عدة مشاريع البنى التحتية في سنة 2019 نذكر من هاته المشاريع :

- مشروع كوبا لصرف الصحي وتصريف مياه الامطار في غرب هافان،يرمي هذا المشروع إلى حد من التلوث البيئي وتحسين المؤشرات الصحية،يستفيد منها بنحو 73000 شخص بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي .
- مشروع موزامبيق لنقل الطاقة في تيمان،يرمي هذا المشروع إلى تركيب نظام الطاقة بمبلغ 37 مليون دولار أمريكي .
- مشروع سيراليون لدعم قطاع التعليم،يرمي هذا المشروع إلى بناء وإعادة تأهيل أربع مدارس ثانوية عامة بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي .

برنامج الطاقة المتجددة في تركيا 2019 .

استهدف برنامج الطاقة المتجددة تمكين الحكومة التركية من تحقيق أمن الطاقة والتحكم في انبعاث الغازات المسببة للانحباس الحراري .

انخفاض في قيمة موجودات المشاريع و تمويلات المرابحة:كما في 31 ديسمبر 2019 بلغ موجودات المشاريع و تمويلات المرابحة للبنك مبلغ 15,002 مليون دينار إسلامي(2018م:بلغت 13,918 مليون دينار إسلامي)و مبلغ 346 مليون دينار إسلامي (2018 م: 336 مليون دينار إسلامي على التوالي)،مقابل مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ 304 مليون دينار إسلامي)و مبلغ 2 مليون دينار إسلامي (2018 م: بلغت 32 مليون دينار إسلامي على التوالي ،ثم إدراجها في نهاية السنة).

اعتمادات موارد الرأسمالية العادية لقطاعات الاقتصادية لسنة 2020

الجدول رقم (3.2) :يوضح التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات"موارد البنك الرأسمالية العادية "لسنة 2020

القطاعات	الطاقة	النقل	قطاعات آخرى	المياه و الصرف الصحي و الخدمات الحضرية	الزراعة	الصحة	التعليم
النسبة المئوية	25 ,6%	22,5%	12,8%	12,6%	12%	7,8%	6,8%

الشكل رقم (5.2) :يوضح التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات"موارد البنك الرأسمالية العادية "لسنة 2020

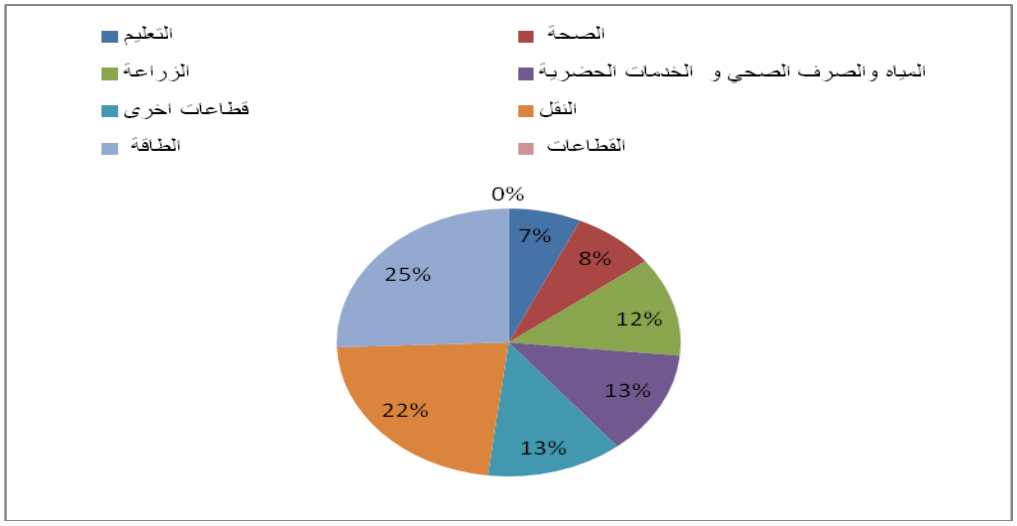

المصدر :من اعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي 2020 .

شهد الاقتصاد العالمي فوضى اقتصادية و مالية غير مسبوقة أثارها جائحة كوفيد 19 خلال عام 2020 وقد أثرت الجائحة عمليا على كل قطاعات الاقتصاد العالمي وأنظمة المالية،كما أشارت التنبؤات إلى أن الاقتصاد العالمي سجل نمواً سالبا بنسبة -4,9% في عام 2020 مفضيا إلى حال أسواء من تلك التي زامنت الازمة المالية العالمية في 2008 وفقا لتنبؤات صندوق النقد الدولي .

كما يكشف التوزيع القطاعي اعتمادات سنة 2020 من الموارد الرأسمالية العادية كما موضح في الجدول رقم (3.2) عن قطاع الطاقة الذي حصل على أكبر حصة منه بنسبة 25,6 % هذا يلاءم مع الهدف العام الممثل في الحد من الفقر الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة،ثم يليه قطاع النقل بنحو 22,5% يشهد هذا القطاع نمواً سريعاً في الطلب نتيجة ارتفاع الدخل والمبادلات التجارية والتوسع الحضري،ثم يليه قطاعات الأخرى بنسبة 12,8%،ثم يليه قطاع المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية بنسبة 12%،ثم يليه قطاع الصحة بنحو 7,8%من أجل المساهمة في تحقيق الغايات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة الهدف 1 والهدف (القضاء على الفق)،الهدف 2(القضاء التام على الجوع)،الهدف 4(التعليم الجيد)،الهدف 5(المساواة بين الجنسين)،الهدف 6(المياه النظيفة والنظافة الصحية)،بالتركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الصحة ودعم الصحة في جميع السياسات وهذه الاهداف موافقة للأهداف الاستراتيجية العرضية الحالية للبنك الاسلامي للتنمية،ثم يليه قطاع التعليم الذي حصل على أقل نسبة 6,8% اذ يغير عامل أساسي من عوامل التنمية البشرية ولا يزال الكثير من المشاكل مطروحا مع ما تحقق من مكاسب وأن العالم لا يسير في الطريق الصحيح نحو الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والتأثير أكبر هو تأثير فيروس كورونا 19 .

مشاريع التي تمت تمويلها من قبل البنك الاسلامي للتنمية لسنة 2020

مشروع التعليم عبر الانترنت :

لقد كان لكوفيد 19 أثر غير مسبوق على المؤسسات والأفراد و الاقتصاديات والمجتمعات،و كان على مقدمي برامج التعلم والتعليم الاستجابة للمشهد المتسارع التطور،وفي الوقت نفسه أفضت جائحة كوفيد 19 إلى تدافع العمال والطلب والعاملين في مجال التمويل الاسلامي نحو التعلم و تلقي التدريب عن بعد خصوصاً عقب فرض إجراءات الإغلاق في مختلف أنحاء العالم،و في غمار التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد 19 أبدى المعهد الكثير من الحيوية و النشاط خلال العام للاستمرار في تقديم برامجه التعليمية،ويعكف

المعهد على تطوير بيئته الحاضنة التعليمية للاستجابة للتحديات و الاحتياجات الراهنة و المستقبلية للدول الأعضاء بمجموعة البنك الاسلامي للتنمية من خلال اقامة دورات ومنصات :

- الدورات المكثفة المفتوحة على الانترنت على منصة(إي دي إكس)منذ إطلاق برامج لهذه منصة سجل فيها أكثر من 15700 متعلم من 151 دولة،و كان معدل التسجيل في الدورات عبر الانترنت هائلا مقارنة بالتسجيل في برامج التدريب التقليدية؛
- الدورات المشتركة في تمويل التجارة من أجل دعم التعلم و تنمية قدرات الأفراد في مجالات مختلفة academy Icc ؛
- تنويع منصات التعليم الرقمي moodle .

اعتمادات موارد الرأسمالية العادية لقطاعات الاقتصادية لسنة 2021

الجدول رقم (4.2) :يوضح التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات"موارد البنك الرأسمالية العادية "لسنة 2021

القطاعات	النقل	الزراعة والتنمية الريفية	المياه و الصرف الصحي و الخدمات الحضرية	التعليم	الطاقة	الصحة	قطاعات آخرى
النسبة المئوية	36 ,4%	14,7%	13,8%	11,9%	11,4%	8,6%	3,2%

الشكل رقم (6.2) :يوضح التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات"موارد البنك الرأسمالية العادية "لسنة 2021

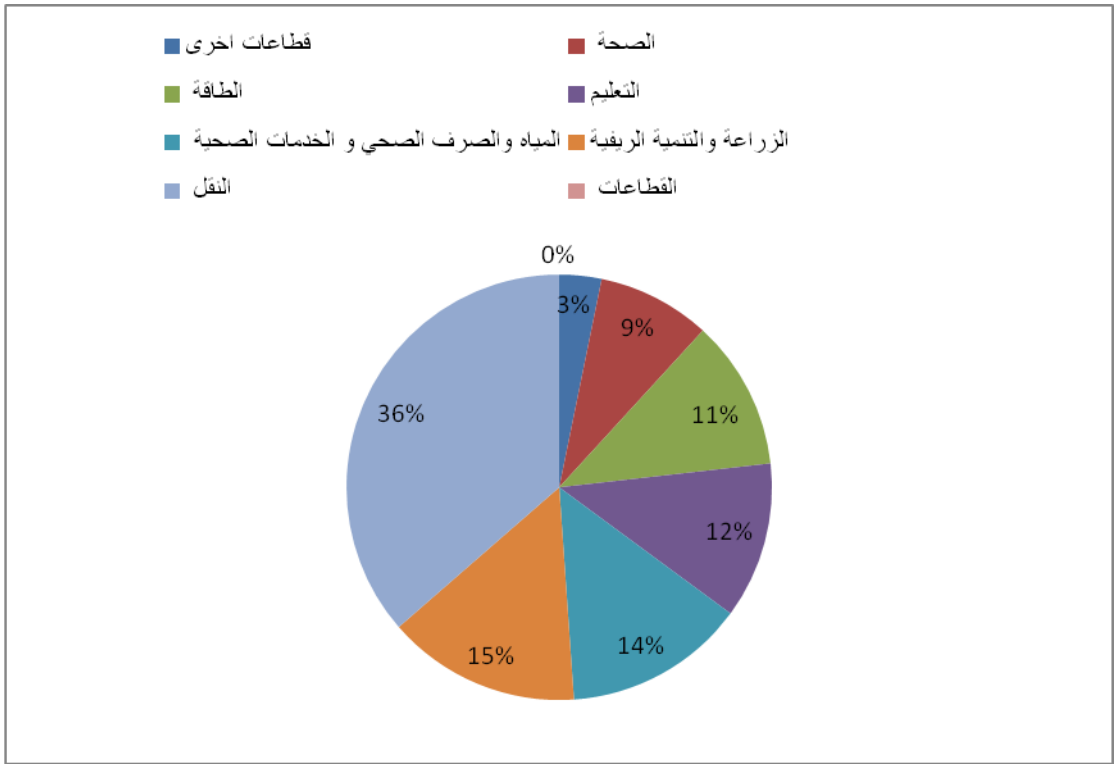

المصدر: من اعداد الطالبة،بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2021 .

كما يكشف التوزيع القطاعي اعتمادات الموارد الرأسمالية العادية من خلال رصد التقرير السنوي لبنك الاسلامي للتنمية 2021 هذا ما يوضحه الجدول رقم(4.2).

عند قطاع النقل الذي حصل على أكبر حصة بنسبة 36,4% أي بمبلغ(724,9 مليون دولار أمريكي)،ثم يليه قطاع الزراعة والتنمية الريفية بنسبة 14,7 % أي بمبلغ(292,2 مليون دولار أمريكي مقسم الى قسمين هما : 80 مليون دولار أمريكي لأنظمة الري في أوغندا و 150,52 مليون دولار أمريكي لمنطقة خاصة بالتحويل الزراعي الصناعي في نيجيريا)،يليه قطاع المياه و الصرف الصحي و الخدمات الحضارية بنسبة 13,8% أي بمبلغ (275,9 مليون دولار أمريكي لتمويل هاته المشاريع)،ثم يليه قطاع التعليم بنسبة 11,9% أي بمبلغ (237,3 مليون دولار أمريكي لتمويل هاته المشاريع)،بعد ذلك يأتي قطاع الطاقة بنحو 11,4% أي بمبلغ (227 مليون دولار أمريكي لتمويل هاته المشاريع)، ثم يليه قطاع الصحة بنسبة 8,6% أي بمبلغ (173,3 مليون دولار أمريكي)،وفي أخر حصيلة تأتي قطاعات أخرى بنحو 3,2% أي بمبلغ (11,25 مليون دولار أمريكي لتمويلها).

خلال سنة 2021 ساهم البنك الاسلامي للتنمية في تقدم نحو طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأساسية التالية بعض الأمثلة :

- الهدف الأول(القضاء على الفقر): توفير فرص عمل الأكثر من 2175000 شخص, وتوفير التدريب لنحو 70000 شخص؛
- الهدف الثاني (القضاء التام على الجوع): بناء سعة تخزينية للأغذية تفوق 50000 طن ؛
- الهدف الثالث (الصحة الجيدة): توفير برامج توعية في مجال الصحة و الصرف الصحي يستفيد منها نحو 32 مليون شخص؛
- الهدف الرابع (التعليم الجيد): توفير 265 مدرسة جديدة يستفيد منها نحو 180000 طالب في مختلف المستويات التعليمية ؛
- الهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية): تزويد أكثر من 4 مليون منزل بمياه صالحة للشرب وربط 800000 منزل أخر بأنظمة صرف الصحي محسنة ؛
- الهدف السابع (طاقة نظيفة و بأسعار معقولة) : توليد ما يعادل 1,012 ميغا واط من الكهرباء من مصادر متجددة ؛

الهدف التاسع (الصناعة و الابتكار والبنى التحتية): دعم نقل الأشخاص و البضائع ومن ثم المساهمة في النمو الاقتصادي.

مشاريع التي تمت تمويلها من قبل البنك الاسلامي للتنمية لسنة 2021 :

- استحدث البنك اطار للتمويل المستدام من أجل النفاذ الى فضاء أسواق رؤوس الأموال المرتبطة بالبيئة و الاستدامة كان قد أصدر الموجب التمويلي المستدام، صكوك خضراء و صكوك استدامة من أجل حشر أكثر من 5 مليارات المشاريع التنمية الاجتماعية و المشاريع المتعلقة بالمناخ ولاسيما في قطاع الصحة، وفي مارس 2021 أصدر صكوك الثانية المتعلقة بالاستدامة، وهو ايضا أكبر اصدار في مجال الصكوك حتى الآن بمبلغ قدرة 2.5 مليون دولار أمريكي .
- ساعد البنك الاسلامي للتنمية و الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة حكومتي (السنغال و التوغو) على جميع البيانات في الوقت المناسب في وقت التكنولوجيا ناس للأقمار الصناعية وتحليلات خدمات الأمازون ويب، وهو مكنهما من رصد و تتبع البيانات البيئة المتعلقة بالزراعة وتدابير المياه .

مما سبق ذكره قمنا بتقديم استنتاج بسيط حول التوزيع الصافي الاعتمادات من الموارد الرأسمالية العادية على القطاعات الاقتصادية من خلال رصدنا لتقارير السنوية لبنك الاسلامي للتنمية من 2018 إلى غاية 2021 .

وتبين لنا أن استخدام صيغة الإجارة في تمويل مشاريع البنى التحتية في قطاعات محددة أو بالأخص تمول قطاع الطاقة وهذا مما رينا ه في تقرير السنوي 2018 بعد ذلك يأتي قطاعات اخرى كقطاع المياه و الصرف الصحي و قطاع الصحة وقطاع الزراعة وقطاع النقل والتعليم ، مثال(كما قام البنك الاسلامي للتنمية من خلال رصد تقرير سنوي 2016 بتمويل 39 مشروع بصيغة الإجارة و 13 مشروع بصيغة الاستصناع ومشروعان بصيغة المساهمة في رأس المال و 3 مشاريع بصيغة المرابحة حيث بلغت مساهمة البنك في تمويل هذه المشروعات 520 مليون دولار أمريكي ونظراً لأهمية البنى التحتية على عكس سنة 2018 مول مشروعان بصيغة الإجارة و مشروع بصيغة المرابحة مع انخفاض في قيمة موجودات المشاريع و تمويلات المرابحة خلال سنة 2019) .

كما أن البنك الاسلامي للتنمية يمول المشاريع فكذلك يبذل جهوداً كبيرة كي يصبح حافزاً وشريكا استراتيجيا يعمل على نهوض بتطوير البنى التحتية في دولة الأعضاء،ولذلك عكف على تطبيق عدد من صيغ التمويل الاسلامي وطور عدد من أدوات التمويل المشروعات وتمويل التجارة .

- بنهاية عام 2018 حقق البنك الاسلامي للتنمية عدة انجازات في القطاعات الاقتصادية الاساسية للبلدان الاعضاء على النحو الاتي مثلث البنى التحتية المكرسة لتطوير توليد النقل الكهرباء،المياه والصرف الصحي و الخدمات الحضرية ،و الطاقة، التعليم،و الصحة،قطاعات الاخرى و النصيب الأكبر من صافي اعتمادات موارد البنك الرأسمالية العادية هو قطاع الطاقة بنحو 31 %.
- بنهاية عام 2019 حقق البنك الاسلامي للتنمية عدة انجازات في القطاعات الاقتصادية الاساسية للبلدان الاعضاء على النحو الاتي مثلث البنى التحتية المكرسة لتطوير توليد النقل الكهرباء،المياه والصرف الصحي و الخدمات الحضرية ،و الطاقة، التعليم،و الصحة،قطاعات الاخرى و النصيب الأكبر من صافي اعتمادات موارد البنك الرأسمالية العادية هو قطاع الصحة بنحو 29,5%.
- بنهاية عام 2020 حقق البنك الاسلامي للتنمية عدة انجازات في القطاعات الاقتصادية الاساسية للبلدان الاعضاء على النحو الاتي مثلث البنى التحتية المكرسة لتطوير توليد النقل الكهرباء،المياه والصرف الصحي و الخدمات الحضرية ،و الطاقة، التعليم،و الصحة،قطاعات الاخرى و النصيب الأكبر من صافي اعتمادات موارد البنك الرأسمالية العادية هو قطاع الطاقة بنحو 25,6%.
- بنهاية عام 2021 حقق البنك الاسلامي للتنمية عدة انجازات في القطاعات الاقتصادية الاساسية للبلدان الاعضاء على النحو الاتي مثلث البنى التحتية المكرسة لتطوير توليد النقل الكهرباء،المياه والصرف الصحي و الخدمات الحضرية ،و الطاقة، التعليم،و الصحة،قطاعات الاخرى و النصيب الأكبر من صافي اعتمادات موارد البنك الرأسمالية العادية هو قطاع النقل بنحو 36,4%.

المطلب الثاني :عرض نتائج المتحصل عليها من مصرف السلام

سوف نتطرق في هذا المطلب الى لمحة حول مصرف السلام الجزائر –وكالة ورقلة–وأهم مشاريع التي تمت تمويلها من قبل تلك البنك.

الفرع الأول: تقديم مصرف السلام – الجزائر

سنقدم حوصلة وجيزة حول بنك السلام – الجزائر تتمثل فيما يلي:

1. **التأسيس والتعريف بالبنك:** مصرف السلام– الجزائر بنك شامل يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، إن مصرف السلام–الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية تتماشى في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

تتشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام–الجزائر– من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية، النظم الاقتصادية، القانونية، المصرفية والمعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف، إن الهيئة الشرعية لمصرف السلام–الجزائر مستقلة عن الإدارة العامة للمصرف كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها المصرف، وهي المسئولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، والقيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنيب الأرباح للمصرف ويساعدها في ذلك المدقق الشرعي للمصرف السيد «علي مُحَّد بورويبة» الذي يقوم برفع تقارير دورية للهيئة عن نشاط المصرف.

2. **مهمة وهدف البنك:** اعتمد البنك على أرفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء؛
3. **الرؤية المستقبلية للبنك:** يسعى البنك إلى الريادة في مجال الصيرفة الإسلامية الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية وبتقديم خدمات ومنتجات بنكية مبتكرة ومعتمدة من قبل هيئة الشرعية للمصرف؛
4. **خصائص البنك:** من بعض ميزات البنك الالتزام، التميز والتواصل؛
5. **منتجات وخدمات البنك:** يقترح مصرف السلام – الجزائر مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها لعملائه؛
6. **عمليات التمويل:** مصرف السلام – الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية من بينها:
   - المشاركة ؛
   - الإجارة؛
   - الاستصناع؛

- البيع بالتقسيط؛
- المضاربة؛
- المرابحة؛
- السلم؛
- البيع الآجل ...الخ .

7. **التجارة الخارجية:**

- وسائل الدفع على مستوى الدولي: العمليات المستندية،
- التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

8. **الاستثمار والادخار:**

- اكتتاب سندات الاستثمار؛
- فتح دفتر الاستثمار " أمنيتي "؛
- فتح حسابات الاستثمار.

9. **الخدمات**

- خدمات تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛
- خدمات تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛
- خدمة الإيميل سويفت " سويفتي "؛
- بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة "؛
- خدمات الدفع الدولية " السلام فيزا "؛
- خدمة الدفع عبر الانترنت " E- Amina "؛
- خزانات الأمانات " أمان "؛
- ماكينات الدفع الآلي؛

ماكينات الصراف الآلي...الخ.[1]

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في بنك السلام الجزائر واخترنا وكالة ورقلة كنموذج للدراسة.

أ. **تقديم بنك السلام وكالة ورقلة:** وكالة ورقلة هي واحدة من وكالات الفرعية لبنك السلام الجزائري بمنطقة الجنوب الشرقي تأسست 01– 03– 2018 ومقرها بحي الشرفة طريق الوطني رقم 49 ورقلة؛ بالإضافة إلى ذلك يهدف البنك محل الدراسة

[1] http://www.alsalamalgeria.com

إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل **أهدافه** فيما يلي:

1. رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق اعلي نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء؛
2. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، لاسيما القطاعات البعيدة عن أماكن الاستفادة من تسهيلات المصرفية التقليدية؛
3. تحقيق الربح الحلال من خلال المعاملات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛
4. تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي الغير ربوي من اجل دفع عجلة التنمية؛
5. محافظة على السمعة الحسنة وتحسين الخدمات المقدمة من طرف البنك؛
6. تطوير أشكال التعاون مع البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات وتطوير آفاق الاستثمار وتقديم التطوير اللازم للمشروعات المتفق على جدارتها الاقتصادية والاجتماعية؛
7. تطوير سوق رأس المال الإسلامي والمساهمة في التوعية بأهمية التعامل وفق المبادئ الإسلامية.

ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع مجموعة من الخطط لتفادي الوقوع في المخاطر وهي كالاتي:

1. تدقيق وتطوير نظام تسير البنوك؛
2. التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المردودية ومتابعة النتائج؛
3. تغطية السوق المحلية وتوسيع مجال الاستثمارات وتنويع تشكيلة المنتجات؛
4. تدعيم الأموال الخاصة بالبنك.

ب. الهيكل التنظيمي للبنك محل الدراسة: يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك السلام وكالة ورقلة

الشكل رقم (7.2) : الهيكل التنظيمي لبنك السلام وكالة "ورقلة"

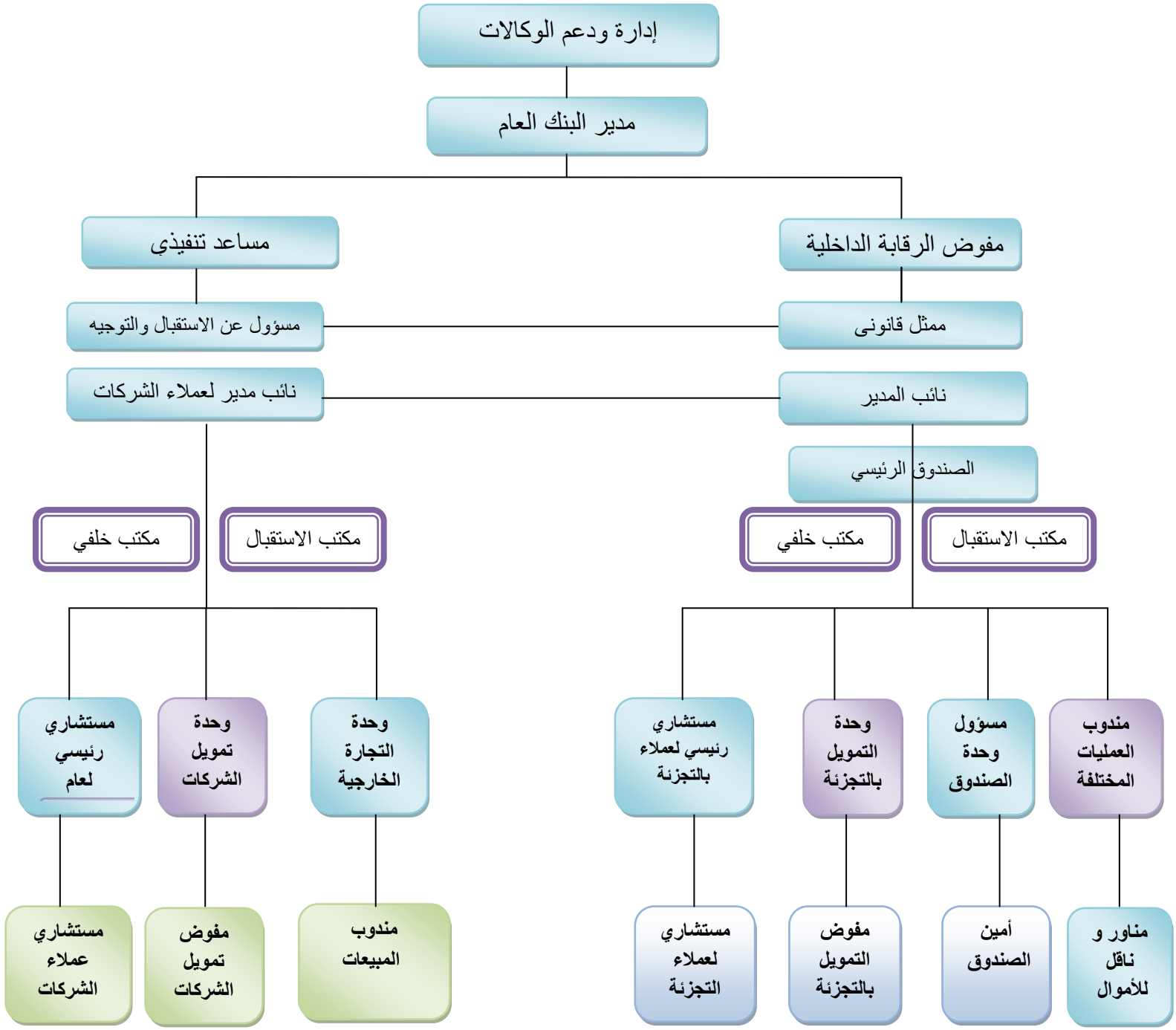

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك السلام وكالة – ورقلة

الفرع الثالث :المشاريع التي تم تمويلها من قبل مصرف السلام

قام المصرف السلام بتمويل عدة مشاريع متنوعة و تقييم نشاط التمويل التأجيري من خلال رصدنا لتقارير السنوية من 2018 إلى غاية 2021 .

أهم ما جاء به تقرير 2018

خلال سنة 2018 تم دراسة وتصنيف 635 طلب تمويل،منها طلبات جديدة وطلبات مجددة أو سقوف معاد النظر فيها،تتمحور كلها في تمويلات قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل بما فيها طلبات التمويل الإيجاري عدد الملفات 495 شركة مصنفة كالتالي .

الجدول رقم (5.2) :يوضح عدد الشركات الممولة في قطاع النشاط لمصرف السلام

عدد الشركات	قطاع النشاط
257	قطاع تجارة
140	قطاع صناعة
51	قطاع البناء و العقارات
48	قطاع خدمات أخرى

سجل نشاط الاعتماد الإيجاري خلال السنة 2018 تطور معتبرا حيث عرفت التسهيلات الممنوحة بصيغة الاعتماد الإيجاري نسبة نمو تقدر ب 30% إذا بلغت 110 مليون دولار (مايعادل 13 مليار دج) مقابل 84 مليون دولار (ما يعادل 13 مليار دج)سنة 2017 ،بينما عرفت قيمة التسهيلات المفعلة استقرار نسبيا بقيمة 57,7 مليون دولار (ما يعادل 6,8 مليار دج).

ويمكن تصنيف العتاد موضوع التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك حسب مجال استغلالها :

الجدول رقم(6.2) :يوضح التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك حسب مجال استغلالها .

العتاد الممول بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك	نسبة التمويل
العتاد الصناعي	% 37
المركبات السياحية و النفعية	%27
معدات الأشغال العمومية	% 11
العقار	%11
الشحنات و المقطورات	%8
غيرها	%5
العتاد الطبي	% 1

التمويلات الممنوحة :وصل حجم التمويلات الممنوحة الى 103 مليار دج ما يعكس معدل نمو مقدر ب 49 مقارنة بسنة 2017 ،و يعود ذلك بالأساس إلى توسع قاعدة المتعاملين وتنويع المنتجات فروع جديدة إيجار منتهية بالتمليك 15 %.

في إطار مواكبة المصرف،قامت خلية التطوير بإنجاز مشروع الانتقال من النسخة السابعة لنظام المعلومات 24% إلى نسخته السابعة عشر و تعتبر بذلك من البنوك القليلة في العالم التي اعتمدت هذه النسخة وفي نفس الإطار تم تجديد البنية التحتية بشكل كامل باستعمال آخر اصدار من معالجات IBM في بيئة افتراضية بشكل كلي Virtual plat form.

أهم ما جاء به تقرير سنوي 2019

الجدول رقم (7.2) : يوضح توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019 :

تمويلات المؤسسات حسب القطاعات	نسبة التمويل
قطاع التجارة	%51
قطاع التصنيع	%15
قطاع التأجير العقارات و الخدمات التجارية	%13
قطاع البناء	%8
قطاعات آخرى	%4
قطاع الصناعة الاستراتيجية	%3
قطاع الزراعة و الصيد	%3
قطاع الصحة و العمل الاجتماعي	%1
قطاع النقل و الاتصالات	%1
قطاع المطاعم و الفندقة	%1

الشكل رقم (2–8):يوضح توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019 .

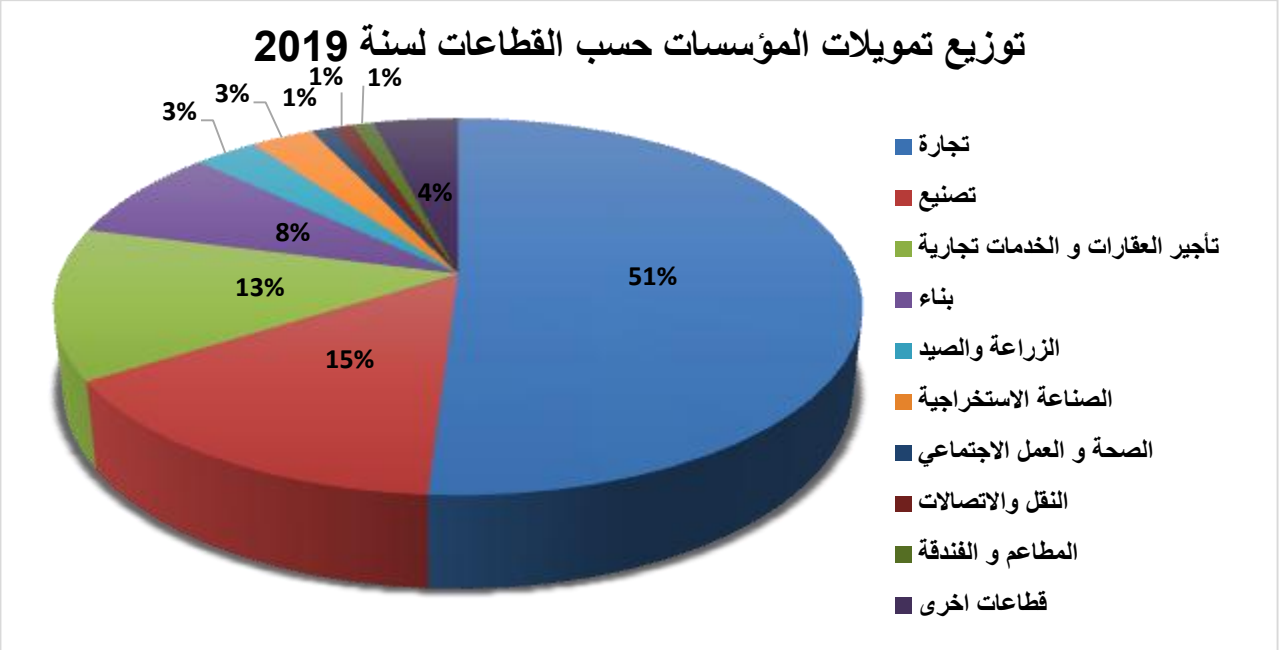

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال رصدنا لتقرير السنوي لمصرف السلام –الجزائر–

من خلال النتائج المتحصل عليها من التقرير السنوي 2019 لمصرف السلام وحسب توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات التي تما تمويلها بواسطة هذا المصرف عند قطاع التجارة حصل على أكبر حصة منه بنسبة 51% ،ثم يليه قطاع التصنيع بنحو 15% ،ثم يأتي قطاع تأجير العقارات والخدمات التجارية بنسبة 13% ،ثم يليه قطاع بناء بنسبة 8 % ،ثم يليه قطاعات آخرى بنحو 4%

،ثم يليه قطاع الزراعة والصيد وكذلك قطاع الصناعة الاستراتيجية اللذان يمتلكان نفس النسبة ب 3% ،ثم يأتي بعد ذلك القطاعات الثلاث (قطاع الصحة و العمل الاجتماعي،قطاع النقل و الاتصالات،قطاع المطاعم و الفندقة)لديهم نفس النسبة ب 1% .

و من هنا نستنتج أن مصرف السلام نسبة تمويله لمشاريع البنى التحتية بنسبة ضئيلة أو شبه منعدمة ب 1% .

حقق التمويل بالإجارة نتائج جد مرضية من ناحية التمويل الإيجاري كما سجل رصيد تمويلات الإجارة نسبة نمو تقدر ب 25% مقارنة بسنة 2018 .

الشكل رقم (9.2) :يوضح رصيد تمويلات الإجارة بمليون (دج) وبمليون (دولار) خلال سنتي 2018 و2019 .

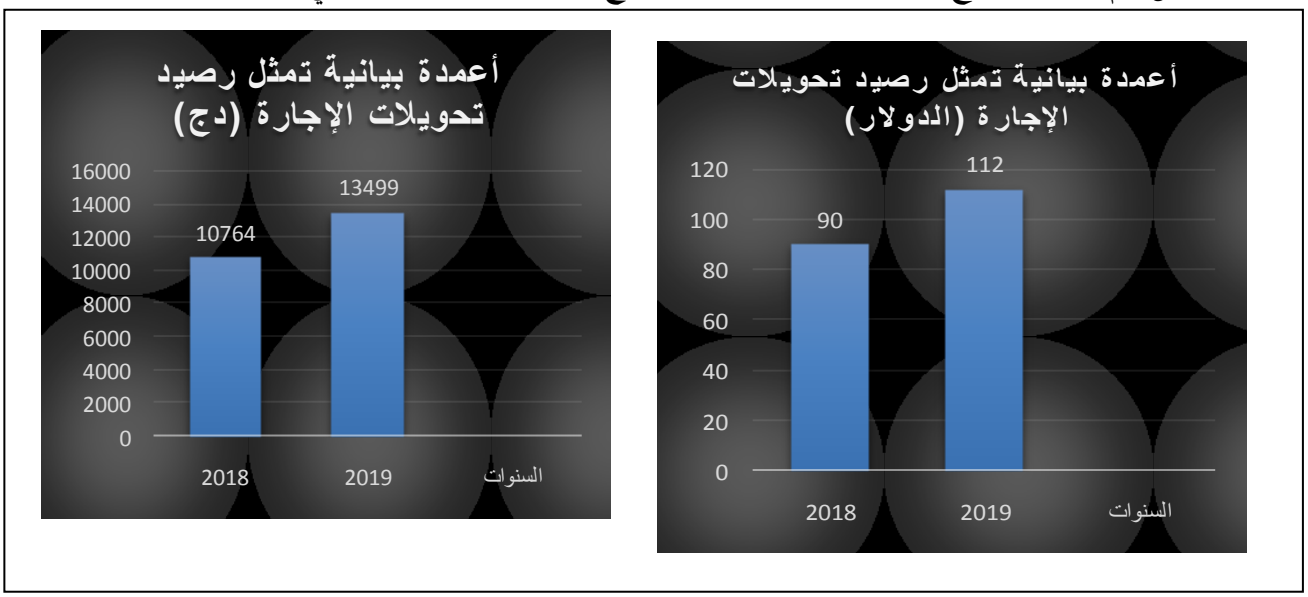

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال رصدنا لتقرير السنوي لمصرف السلام –الجزائر–

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-8) أن رصيد تحويلات الإجارة (دج) خلال سنة 2018 كان يساوي 10764 دج مقارنة برصيد تحويلات الإجارة (الدولار) الذي كان يساوي 90 دولار،أما في سنة 2019 كان رصيد تحويلات الإجارة يساوي 13499 دج مقارنة برصيد تحويلات الإجارة كان يساوي 112 دولار .

ومن هذا التحليل المقدم أن الفرق بين سنتي من تمويلات تحويلات الإجارة (دج) كان يساوي 2735 دج ،أما بالنسبة رصيد تحويلات الإجارة (الدولار) كان فرق حوالي 22 دولار وبالتالي تكون مكلفة ب دينار جزائري عكس الدولار وهذا ما اتضح من خلال الفرق .

وقد بلغ عدد ملفات تسهيلات الاعتماد الإيجاري المقرر خلال سنة 2019 بلغ 496 ملفا،قدر مبلغ التمويلات المطلوبة 108 مليون دولار (13 مليار دج)وبلغت قيمة التسهيلات الممنوحة ب 37 مليون دولار(4,4 مليار دج)،أي ما يعادل نسبة 34%و بخصوص تطور قيمة التمويلات الممنوحة فقد اعتمد المصرف على سياسة انتقائية اتجاه المشاريع و الاستثمارات لا سيما الجديدة منها .

الشكل رقم (10.2) :يوضح تطور نشاط الإجارة (دج) خلال سنتي 2018 و2019 .

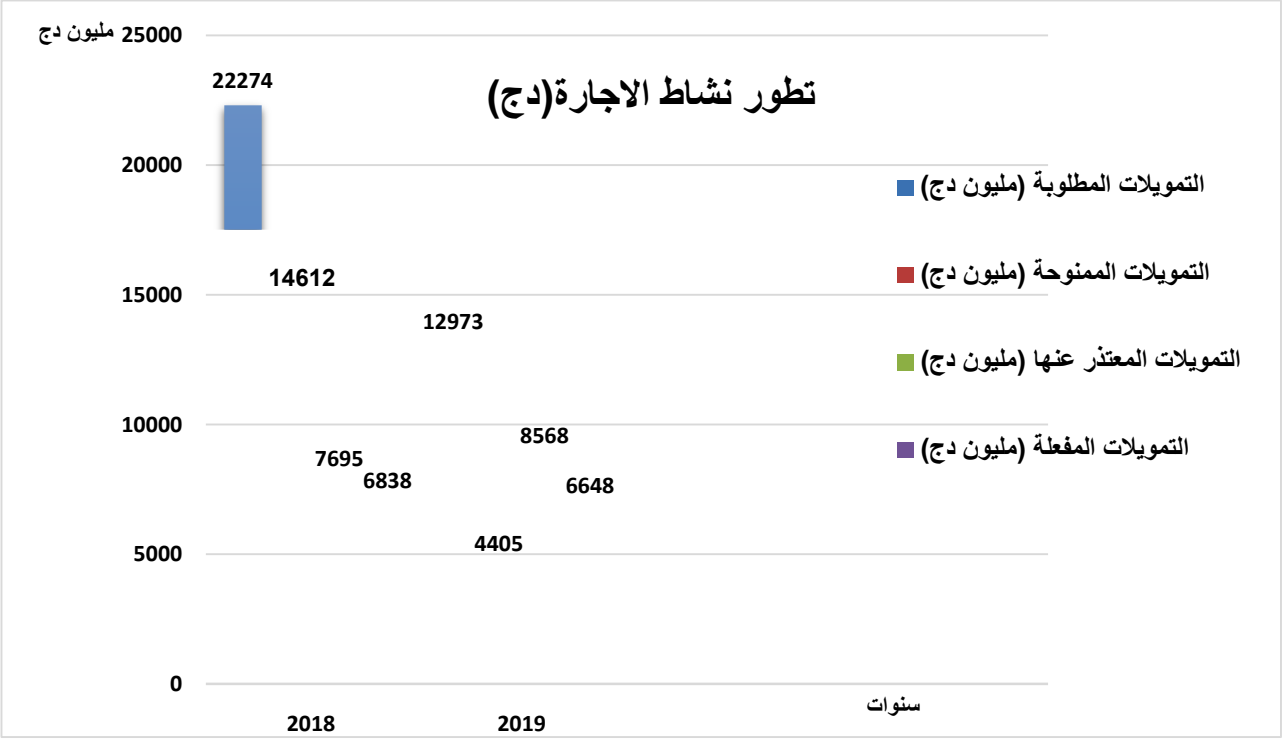

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال رصدنا لتقرير السنوي لمصرف السلام –الجزائر–

نلاحظ من خلال الشكل (2-9) لتطور نشاط الإجارة (دج) خلال سنتي أن التمويلات المطلوبة لسنة 2018 كانت أكبر من سنة 2019 ،تمويلات الممنوحة في سنة 2018 كذلك كانت أكبر من سنة 2019 ،أم التمويلات المعتذر عنها كانت في سنة 2018 أقل من سنة 2019 وهذا ما يوضحه الشكل ، أما التمويلات المفعلة في سنة 2018 كانت أكبر من سنة 2019 .

أهم ما جاء به التقرير السنوي 2020

عرف حجم التمويلات الممنوحة للمتعاملين خلال سنة 2020 ارتفاعاً ملحوظاً نسبته 26%مقارنة بسنة 2019 ،رغم انخفاض عدد الملفات بنسبة 3%حيث تم التركيز على نوعية الملفات .

تمكن النشاط التمويل الإيجاري من تحقيق أرقام مبعثرة بالرغم من الظروف الصحية و الاقتصادية التي خيمت على ساحة الوطنية و العالمية بلغت قيمة الملفات المعروضة على لجنة التمويلات بالإجارة 17,6 مليار دج ،تم الموافقة على ما يمثل نسبة 65% من اجمالي التمويلات المطلوبة فيما تقرر الاعتذار أو إعادة النظر في ما يعادل 28%من التسهيلات المطلوبة قدر مجموع التمويل الإيجاري سنة 2020 بقيمة 133 مليون دولار (ما يعادل 17,6 مليار دج)بمعدل نمو 36% مقارنة لسنة الفارطة بقيمة 67 مليون دولار (ما يقارب 9 مليار دج)مقابل 33 مليون دولار (ما يعادل 4,4 مليار دج)مسجلة في سنة 2019،(اي نسبة نمو تقدر ب 103%).

أما بالنسبة للبنية التحتية فقد تم إعادة تجديد كامل البنية التحتية لنظم المعلومات من خلال إعادة تهيئة المركز المعلوماتي الرئيسي للمصرف DATACENTER ،وتم اقتناء معدات ذات جودة عالية مع تنصيب نظام مراقبة آلي للإخطار و التنبيه في حالة

حدوث خطر،وتم وضع أجهزة افتراضية باستعمال البرامج Vmware لتمكين المصرف من سد كل الاحتياجات التقنية المبرمجة أو حتى التي لا يمكن التنبؤ بها بطريقة ديناميكية،فيمكن توسيع،تعديل أو تحسين الحواسيب الافتراضية عند الطلب و بطريقة مرنة .

أهم ما جاء به التقرير السنوي 2021

تمكن نشاط التمويل الإيجاري سنة 2021 من نتائج متميزة بالرغم من الظروف الصحية و الاقتصادية التي خيمت على الساحة الوطنية و العالمية وتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 خلال السنتين الفارطتين حيث بلغت قيمة الملفات المعروضة على لجنة التمويلات بالإجارة 133 مليون دولار (ما يقارب 18,7 مليار دج).

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلد وحالة الإغلاق التي عانت منها جميع الأنشطة و المجالات التجارية إلا ان مصرف السلام ومن خلال خلية الإعتماد التجاري قد عمد إلى ترسيخ و تعزيز مكانته بتقديم تسهيلات مصرفية لشركات الكبرى و الشركات الصغيرة و المتوسطة بلغ مجموع التمويلات الممنوحة بصيغة الإجارة سنة 2021 ضعف أرقام السنة الفارطة بقيمة 119 مليون دولار (ما يعادل 17 مليار دج)،مقابل 64 مليون دولار (ما يعادل 9 مليار دج)مسجلة في سنة 2020 أي بنسبة نمو تقدر ب88% مما يسمح لمصرف السلام باحتلال المرتبة الأولى على الساحة المصرفية وذلك بفضل تميز نوعية الخدمات المقدمة من حيث التواصل مع العملاء،متابعة الملفات وكذا آجال دراسة الملفات القياسية و الحرص على ولاء المتعاملين .

يجدر الإشارة بأن مبلغ التمويلات المفعلة سنة 2021 بلغ قيمة 8 مليار دج (أي مايعادل 57 مليون دولار)،محققاً بذلك ثاني أفضل نتيجة لتمويلات المفعلة بصيغة الإجارة على الساحة المصرفية الوطنية .

ومن أهم المشاريع المنجزة في البنية التحتية2021

حرصت ادارة البيئة التحتية لنظم المعلومات على توفير بنية تحتية متينة مستقلة وآمنة متوافقة مع جميع الأنظمة و البرامج الالكترونية للمصرف لأنها حجز الأساسي حيث قامت ادارة البيئة التحتية لنظم المعلومات بتحويل جميع الخوادم الفيزيائية و الافتراضية من مركز البيانات القديم الى مركز البيانات الجديد الذي يتوفر على شبكة محلية ذات تدفق عال (4 جيغا بايت) و أجهزة حماية عالمية مثبتة في جميع طبقات البنية التحتية التي تضمن حماية بيانات المصرف من الهجمات السيبراتية وثم تبيت في مركز البيانات الجديد كذلك أجهزة افتراضية باستعمال البرامج vmware لتمكين المصرف من سد كل الاحتياجات التقنية المبرمجة أو حتى التي لا يمكن التنبؤ بها بطريقة ديناميكية فيمكن توسيع تعديل أو تحسين الخوادم الافتراضية عند الطلب وبطريقة مرنة .

كما قام فريق نظم المعلومات بتحويل خوادم النظام البنكي من مركز البيانات لاحتياجي بالبليدة الى مركز البيانات الرئيسي بدالي ابراهيم وتحديث نظامه التشغيلي لتحسين أدائه وتفادي أخطار الثغرات الأمنية مع اعادة تثبيت شاملة للبيئة الاحتياطية و التجريبية.

وفي مجال أمن نظم المعلومات سخرت ادارة البنية التحتية لنظم المعلومات الوسائل المادية , البشرية و التنظيمية اللازمة للحفاظ على أمن المعلومات و ذلك بالتكفل بالتوصيات الداخلية و الخارجية لحماية المصرف ضد الجرائم الالكترونية حيث وفي هذا الصدد قمنا بتثبيت جهاز ذو مرجعية عالمية لحماية التطبيقات الويب .

المطلب الثالث :الفرق ما بين البنكيين (بنك اسلامي للتنمية و مصرف السلام) من ناحية التمويلات ونسبها

سوف نقدم في هذا المطلب الاخير من دراستنا الى الفرق بين البنكين من ناحية التمويلات ونسبها خلال عرض عناصر الاختلاف و التشابه بينهم .

الجدول رقم (8.2) : يوضح أهم الفروق بين الدراسة الميدانية لدى البنكيين من ناحية التمويلات ونسبها

عناصر المقارنة(من ناحية الاختلاف)	بنك اسلامي للتنمية	مصرف السلام
المشاريع الممولة	يقدم البنك اسلامي للتنمية العديد من التمويلات لمشاريع البنى التحتية كقطاع النقل و الصحة و الطاقة ... الخ كما أعطى ألوية لهما .	يقدم مصرف السلام العديد من التمويلات المؤسسات حسب القطاعات لكن أعطى ألوية لبعض القطاعات عكس ما جاء بيه بنك اسلامي للتنمية في صدارة يأتي قطاع التجارة و التصنيع و قطاع تأجير العقارات و الخدمات التجارية مع اهمال باقي القطاعات كقطاع الصناعة و الزراعة و الصحة والنقل ... الخ . كذلك تمويل البنى التحتية المتعلقة بنظم المعلومات .
نسب المئوية للتمويل مثلا (اعتمادنا على بيانات التقرير السنوي 2019)	• قطاع الصحة حصل على نسبة 29,50% • قطاع النقل حصل على نسبة 25,80% • قطاع الطاقة حصل على نسبة18,80% • قطاع الزراعة حصل على نسبة 10,40% • قطاعات آخرى حصل على نسبة 9,30%	• قطاع التجارة حصل على نسبة 51% • قطاع التصنيع حصل على نسبة 15% • قطاعات آخرى تحصل على نسبة 4% • قطاع الصناعة والزراعة لهما نفس النسبة 3% • قطاع الصحة و النقل و الفندقة كانت لديهم نفس النسبة 1%

عناصر المقارنة م(من ناحية التشابه)		
الحدود الزمانية	**من 2018 م إلى غاية 2021 م**	**من 2018 م إلى غاية 2021 م**
صيغ التمويل المعتمدة	يعتمد بنك اسلامي في عمليات تمويل عن طريق عدة صيغ تمويلية نذكر منها (صيغة المشاركة، الإجارة، الاستصناع، البيع بالتقسيط، المضاربة، المرابحة، السلم، البيع بالأجل ... الخ). ومن أكثر الصيغ التمويلية لمشاريعه صيغة الإجارة هذا ما تم عرضه من خلال التقارير .	يعتمد مصرف السلام في عمليات تمويل عن طريق عدة صيغ تمويلية نذكر منها (صيغة المشاركة، الإجارة، الاستصناع، البيع بالتقسيط، المضاربة، المرابحة، السلم، البيع بالأجل ... الخ).

المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات المتحصلة عليها من خلال رصد التقارير السنوية .

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل كلما يخص النتائج المتوصل إليها في دراسة الحالة التي قمنا بها على مستوى بنك اسلامي للتنمية و التي كانت البداية بتقديم البنك،ثم عرض عينة و أدوات الدراسة بحيث تمثلت أدوات الدراسة في المقابلة و الملاحظة وتمت الاستعانة بأسلوب دراسة حالة و الأدوات التحليلية كبرنامج EXEL للوصول إلى مدى مساهمة البنك إسلامي للتنمية في تفعيل و تحفيز نشاط التمويل مشاريع البنى التحتية ،ثم تطرقنا إلى تحليل و مناقشة النتائج المتوصل إليها بناء على ماتم تدوينه خلال فترة التربص أخذنا مصرف السلام لدراستنا من مخرجات المقابلات مع مدير البنك و الملاحظات كذلك بحيث تبين لنا :

أن مصرف السلام قام بتمويل مشاريع البنى التحتية لكن بنسب صغيرة جداً و هذا راجع ربما إلى تكاليف ؛

أن كلا بنكين يوفران عدة أنواع من التمويلات تتلاءم مع مشاريع البنى التحتية مرفقة بصيغ تمويلية معتمدة من هيئة الشرعية للبنك،أن النتائج التحليلية للدراسة تشير إلى تطور حجم التمويلات هذه المشاريع خلال رصدنا لتقارير السنوية كلا البنكين .

الخاتمة

الخاتمة :

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية البحث المتمثلة فيما مدى مساهمة البنك الإسلامي للتنمية و مصرف السلام في تمويل مشاريع البنى التحتيةمن خلال صيغة الإجارة ؟وذلك بجمع البيانات التي تعتمد عليها لمعرفة مدى العلاقة بين المتغيرات المدروسة،حيث تعرضنا إلى عدة مفاهيم أساسية تتعلق بكل من التمويل الإسلامي و أهدافه،و صيغة المطبقة في البنوك الاسلامية،وثم التركيز على الدور التمويلي لصيغة الإجارة، و من القضايا التي توحدت حولها أراء الاقتصاديين اليوم دور مشاريع البنى التحتية في دفع عجلة التنمية لمختلف الاقتصاديات، و نظراً لما تحققه هذه المشاريع من مساهمات في التنمية الاقتصادية لأي دولة ولهذا فلا يمكن لأي بلد من بلدان العالم الاستغناء عن هذه المرافق العامة التي تعتبر من ضروريات الاقتصاد، مثل إقامة محطات توليد القوى الكهربائية،ومشاريع الأشغال العامة التي تشتمل تشييد و بناء الطرق،الجسور،السدود،بجانب مشاريع النقل التي تتضمن بناء مطارات و الموانئ ... الخ،وعرض أهم الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع .

لكن بالنظر إلى واقع تلك المشاريع نجدها أنها تعاني من عدة عقبات و مشاكل على رأس تلك العقبات التمويل و الادارة و الحواجز المصطنعة أمام التجارة الخارجية ،و لذلك حاولت العديد من الدول و الهيئات الاهتمام بتلك المشاريع لاو إيجاد حلول لها من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار أكثر في مشاريعها عبر حوافز مالية و إدارية،إضافة إلى ذلك ترك الحرية النسبية للقطاع الخاص في تحديد مستوى التعريفات،تقنيات الصيانة،التشغيل،التوزيع و النقل و غيرها،اذا لا يمكن له أن يستثمر و يشغل مشاريع البنى التحتية اذا بقي تدخل القطاع العام في أعماله على ما هو عليه،هذا وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج باختبار الفرضيات المتمثلة فيما يلي :

1. اختبار الفرضية الأولى :تتميز صيغة الإجارة في بنك الإسلامي للتنمية عن غيرها من صيغ أن خصائص لصلة الإجارة كونها ليست ربوية كما تجذب الكثير من المستثمرين،كما تعتبر من أساليب التمويل الإسلامي ذات الأهمية الكبرى فهي صيغة فاعلة و تعد الإجارة من الأساليب التي استحدثت في البنوك الإسلامية و التي تم تكييفها شرعيا مع عمليات التمويل في هذه البنوك،كما تساهم هذه الصيغة مع باقي الصيغ في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما مولت العديد من المشاريع البنى التحتية ،و عليه يثبت صحة الفرضية الأولى؛
2. اختبار الفرضية الثانية :لا يمكن القول أن بنك الاسلامي للتنمية استعمل كل أساليب التمويلية متنوعة في تمويل مشاريع البنى التحتية،بل اعتمد على أسلوبين تمويليين متنوعين لتمويل هاته المشاريع وهذا ما رأينه من خلال رصدنا لتقارير السنوية لبنك اسلامي للتنمية ،و هذا ينفي الفرضية الثانية ؛
3. اختبار الفرضية الثالثة :تتمتع صيغة الإجارة بأحجام تمويلية مرتفعة وذلك من خلال ارتفاع المستمر لحجم التمويل المشاريع البنى التحتية حيث بلغت في سنة(2018) 0,8 مليار دينار اسلامي أي ما يعادل 1,1 مليار دولار أمريكي لتمويل 27 عملية،حيث خصص لقطاع الطاقة 31% و النقل 19% من إجمالي تلك المشاريع وهو ما يعنى ضمنا أن البنى التحتية الضرورية التي شكل أساسي التحول الاقتصادي حصلت على 50% إجمالي اعتمادات المشاريع ، أما في سنة 2019 بلغت قيمة مشاريع 1,63 مليار دولار أمريكي و هو ما يمثل نسبة 28,6 %،أما في سنة 2020 بلغت قيمة هذه مشاريع 1,210 دينار اسلامي أي ما يعادل 1,676 دولار أمريكي،أما في سنة 2021 بلغت قيمة هذه مشاريع 6,3 مليار دينار

اسلامي أي ما يعادل 8,8 مليار دولار أمريكي مع بقى 35 مشروعاً لبنك خلال النظر،و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

4. اختبار فرضية الثالثة :التطور الملموس في عدد أو أحجام المشاريع البنى التحتية التي مولها بنك اسلامي للتنمية بين صيغتي الإجارة و المرابحة،و باعتبار أن مشروعان ممولة بصيغة الإجارة من خلال رصد تقرير سنوي 2018 بينما مشاريع البنى التحتية الممولة بصيغة المرابحة قد بلغت مشروع واحد فقط لنفس تقرير سنوي 2018 ،هذا يبين الدور الذي تلعبه صيغة الإجارة في مشاريع البنى التحتية حيث تعتبر الصيغة المناسبة والملائمة لتمويل هاته المشاريع كونها حديثة،وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة ؛

5. اختبار فرضية الرابعة :قدم مصرف السلام العديد من التمويلات في مجال البنى التحتية لكن بنسب ضئيلة لان مصارف الخاصة لا تقوم بتمويل تلك المشاريع بل تقوم بتمويلها المصارف العمومية لهذا تكون النسبة ضئيلة أو شبه معدومة مقارنة بباقي المشاريع آخرى (أما بالنسبة لدور صيغة الإجارة هنا لم تمول أي مشروع بها)،وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة النظرية :

1. تعتبر البنى التحتية مشاريع ضخمة و لاشك أن تمويلها كذلك،أي أن لهذه الأخيرة متطلبات مالية كبيرة مادية و بشرية،ويعتبر البحث عن مصادر تمويلها إشكالية تطرح نفسها ؛
2. المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ؛
3. اعتماد مشاريع البنى التحتية على التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك،للاستفادة من الاعفاء الضريبي و هذا ما يعتبر ميزة لصيغة الإجارة لتمويل مشاريع البنى التحتية الذي أدى لزيادة إقبال هذه المشاريع بالتمويل بهذه الصيغة ؛
4. يعتبر التمويل بالإجارة ذا مخاطر أقل بسبب بقاء ملكية الأصل للمؤسسة المؤجرة و هو ما ينفي الحاجة إلى ضمانات إضافية ؛
5. تتميز الإجارة بالمرونة حيث يتم ربط دفعات الايجار بتوقيت التدفقات النقدية التي يحققها استخدام الأصل .

النتائج الدراسة التطبيقية:

1. يحاول مصرف السلام الجزائر تنويع صيغ تمويل من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء الجدد, لكن رغم هذا بقيت أغلب تمويلاته تتمحور في الجانب الاستغلالي لأنها قصيرة الأجل ؛
2. رغم ضعف مصرف السلام الجزائري في تمويل مشاريع البنى التحتية لقلة مساهمته في تحويل هذه القطاعات الا انها تبقى مثمرة ولها افاق واعدة خاصة في ظل تزايد الوعي و الاهتمام بالتمويل الاسلامي في وسط المجتمع الجزائري ليس فقط من ناحية شرعية وانما من ناحية اقتصادية كذلك ؛
3. التطور الكبير في حجم التمويل بمشاريع البنى التحتية في بنك اسلامي للتنمية خلال رصدنا لتقارير السنوية من 2018 الى غاية 2021 وهذا في ظل استحداث صيغ تمويلية جديدة على مستوى البنك تمثلت أساسا في الاجارة وكذا ارتفاع في تمويلات قطاعات أما بالنسبة لمصرف السلام الذي كانت نسبة تمويله لمشاريع البنى التحتية منخفضة أو شبه معدومة (مصرف السلام وكالة ورقلة لا تقوم بتمويل هذه المشاريع بل بتمويل مؤسسات ...الخ)؛

4. تعتبر الإجارة كحل للتمويل الإسلامي بعد انتهاء عملية البناء؛
5. أن مصرف السلام لا يقوم بتمويل مشاريع البنى التحتية ولا يقدم الدعم لها وهذا ما تبين من خلال رصدنا لتقارير.

التوصيات

على أساس النتائج المتوصل إليها سابقا في الدراسة نقدم بعض الاقتراحات حول البنوك الإسلامية التي من شأنها أن تساهم في تجاوز بعض الصعوبات التي تواجهها في تمويل مشاريع البنى التحتية لدى بنك السلام الجزائر بورقلة:

- **توصيات عملية**

1. يجب إعطاء المزيد من المسؤولية للوكالات والولايات في نشر التقارير خاصة بها مما يساعد الطلبة في إجراء دراستهم الميدانية على مستوى الوكالات والولايات بدل من اللجوء والتنقل إلى المقر المركزي؛
2. لابد من تكثيف الندوات العلمية والملتقيات التي تبحث في تجارب البنوك الإسلامية حول تمويل مشاريع البنى التحتية والاستفادة منها لحل مشاكل وصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية خاصة على مستوى الفروع والوكالات؛
3. العمل على توسيع وكالات البنك على أكبر نطاق ممكن على مستوى الوطني؛
4. ضرورة تولي البنوك الإسلامية الاهتمام بالتمويل مشاريع البنى التحتية، كونه يسمح باستثمار الأموال في مجالات قليلة المخاطر ولأنه تمويل قصير الأجل من جهة، ويؤكد الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية ودعمها للتنمية الاقتصادية من جهة أخرى فلا بد من إعطاءه الاهتمام الكبير لمثل هذه الأنواع من التمويلات.

- **توصيات تطبيقية**

1. يجب على مصرف السلام الجزائري أن يمنح تسهيلات من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية لان نسبة التمويل ضعيفة جداً؛
2. رغم الجزائر عضو و مشاركة في رأسمال البنك إسلامي للتنمية حيث لا يقدم هذا البنك التمويل لذلك الطلب من الحكومة من إستفادة من عدة البرامج و تمويلات كباقي الدول التي إستفادة منه من خلال دراستي لم أرى دولة الجزائر ضمن الدول بالنسبة لدراستي كانت إيجابية أما بالنسبة لبلدي فهي سلبية ؛
3. من ضرورة بنك السلام التوسيع في تشكيلة التمويلات لباقي الصيغ آخرى لكي تصبح أكثر مساهمة بشكل فعال في تمويل العديد من المشاريع البنى التحتية ؛
4. توصية بدراسة موضوع وحدة الحساب الخاصة(الدينار الاسلامي)بالبنك الاسلامي للتنمية من الناحية الشرعية و القانونية و الاقتصادية و التطبيقية،حيث إنني لم أجد في حدود ما أطلعت عليه من خلال رصد التقارير السنوية ؛
5. إجراءات والتأكد من صحة البيانات والتقارير؛
6. ادخال المؤسسات المالية الإسلامية كشريك في المشاريع الكبيرة للبنى التحتية؛
7. العمل على دعم مشاريع البنى التحتية من خلال التمويل الإسلامي لما يحققه من مزايا.

آفاق الدراسة:

يبقى موضوع البنوك الإسلامية والتمويل في مشاريع البنى التحتية مجالا واسعا للدراسة، وهناك جوانب لم تلملم بأي حال من الأحوال بكل جوانب الدراسة، يمكن أن تكون أبحاث أخرى في المستقبل، نقترح منها ما يلي:

- دور التمويل بصيغة الإجارة في نمو قطاع النقل و الاتصالات؛
- دور البنوك الاسلامية في إنماء قطاع الصحة في الجزائر ؛
- مخاطر عقود الإجارة المنتهية بالتمليك وسبل معالجتها.

قائمة المصادر

و

المراجع

المراجع والمصادر باللغة العربية

✓ **الكتب:**

1. أكبر محي الدين الجباري،**التمويل الدولي الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك**،2009 ؛
2. منذر قحف،**مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي**،مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 1991 ؛
3. مُحَمَّد محمود العجلوني،**البنوك الاسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،2004/01/04 ؛
4. محمود عبد الكريم ارشد،**المدخل الشامل على معاملات و عمليات المصارف الاسلامية**،دار النفائس للنشر و التوزيع 2014/01/01 ؛
5. حسين مُحَمَّد السمحان و موسى عمر،**محاسبة المصارف الاسلامية**،ط 1 ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان،2009 ؛
6. سامر قنطقجي،**صناعة التمويل في المصارف الاسلامية**،ط 2 ،دار أبي الفداء العالمية لنشر و التوزيع و الترجمة،سوريا 2015 ؛
7. خباية عبد الله،**الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية،البنوك التجارية،السياسات النقدية)**،ط 1 ،مؤسسة الشباب الجامعية،الاسكندرية –مصر- 2018 ؛
8. مُحَمَّد محمود المكاوي،**أسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة و السيطرة**،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،ط 1 ،2009/01/01 ؛
9. فادي مُحَمَّد الرفاعي،**المصارف الاسلامية**،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت-لبنان-2003/10/01 .
10. عايد فضل الشعراوي،**المصارف الاسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية**،الدار الجامعية للطباعة و النشر،ط 2 ،بيروت-لبنان- 2007 ؛
11. سليمان ناصر،**تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الاسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك**،نشر جمعية التراث،ط1 ،غرداية –الجزائر- 2002؛
12. حربى مُحَمَّد عريقات و سعيد جمعة عقل،**إدارة المصارف الاسلامية**،دار وائل للنشر،ط1 ،2010 ؛
13. الوادي محمود حسين و حسين مُحَمَّد سمحان،**المصارف الاسلامية**،دار المسيرة للنشر و التوزيع،ط 2 ،عمان،2008 ؛
14. حيدر يونس الموسوي،**المصارف الاسلامية أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية**،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،ط1 ،2011 ؛
15. رشيد فراح و كريمة فرحي،**الشراكة بين القطاعين العام والخاص–أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية و إنشاء مشاريع البنى التحتية (البنية التحتية لإمدادات المياه نموذجاً)**،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان،2018 ؛

16.الوادي محمود حسين و سمحان حسين مُحَّد،**المصارف الاسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العلمية**،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،ط3 ،2009 ؛

17.د.سامر مظهر قنطقجي،**صناعة التمويل في المصارف و المؤسسات المالية الاسلامية**،المجلد الثاني،مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة،سوريا،2015 ؛

✓ **البحوث الجامعية الغير منشورة:**

18.دكتور عبد الحميد مُحَّد فرحان،**التمويل للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل،مصارف الاسلامية**،(رسالة ماجستير)2003؛

19.عبد الباري مشعل،**آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي**،المملكة العربية السعودية،(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه)،بدون تاريخ النشر؛

20.خالدي خديجة،**عدالة و كفاءة البنوك الاسلامية تحليل نظري و رياضي**،(رسالة دكتوراه)كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر- 2008 ؛

21.أسامة عبد الحليم الجورية،**صكوك الاستثمار و دورها التنموي في الاقتصاد**،(رسالة ماجستير)، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الجامعية،بيروت،2009 .

22.كمال مطهري،**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،(رسالة ماجستير)،جامعة وهران،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،2012 .

✓ **المقالات المنشورة:**

23.منذر قحف،**معالجة العجز في الميزانية العامة**،مجلة بحوث اقتصادية اسلامية،الجمعية الدولية للإقتصاد الاسلامي ،مج1 العدد1995،1 ؛

24.مُحَّد فهيم خان،**اقتصاديات مقارنة لبعض وسائل الاسلامي**،مجلة دراسات اقتصادية اسلامية،مج1،العدد1،ديسمبر 1994 ؛

25.خنوسة عديلة،**دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية عرض تجارب دولية**،مجلة اقتصاد شمال افريقيا(14) العدد19 ،2018 ؛

26.د.سليمان ناصر و أ عبد الحميد بوشرمة ،**متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر**،مجلة الباحث،العدد7 ،2010 ؛

27.عبد قادر بابا و فطيمة نسمن،**أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية 1990-2014)**،مجلة البشائر الاقتصادية(2)،العدد 6، 2016 ؛

28.يزيد تقرارت و أسماء عدة و نسرين كزيز،**أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر**،مجلة اقتصاد المال و الأعمال(3) 1 المجلد الثالث،العدد1 ،2018؛

29.حسين مُحَّد سمحان،**معايير التمويل و الاستثمار في المصارف الاسلامية**،مجلة الدراسات المالية المصرفية،العدد2 ،1996 ؛

30.زوبير عياش و سميرة مناصرة،**التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مجلة علوم اقتصادية العدد 3، 2016 ؛

31.أحمد جابر بدران،**مبادئ و ضوابط و معايير التمويل الاسلامي**،مجلة المسلم المعاصر،لبنان ،العدد 156 ، 2015/09/28 ؛

32.حسين عبد المطلب،**تفعيل دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات ص و م**،مجلة دراسات اسلامية،العدد 8 ،مارس2010 ؛

33.الأزهر عزة و سارة ميسي و مُحَّد الأمين،**البنى التحتية:مفاهيم و أساسيات**،مجلة المنهل الاقتصادي(1)،العدد 2 ،2018 ؛

✓ **وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات و الأيام الدراسية):**

34.مُحَّد محمود عبد الله يوسف،مصادر تمويل الاستثمارات البلدية في مجلات التخطيط العمراني و الحركة و النقل ومدى تطور هذه الاستثمارات في مصر،**مؤتمر التخطيط العمراني وقضايا الحركة و النقل و المرور في الدول العربية المعهد لإنماء المدن**،سوريا،حماة،2005 ؛

35.ابراهيم خليل عليان،التمويل الاسلامي،**مؤتمر بيت المقدس الاسلامي الدولي الخامس فلسطين**،2008 ؛

36.رحيم حسين سلطان و مُحَّد رشدي،نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،**الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وآثارها على اقتصاديات المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية** ،21-22 نوفمبر 2006 ؛

37.سليمان ناصر،التمويل قصير الأجل و تطبيقاته في البنوك الاسلامية، **الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة مناقشة محاضرة وتقلبات جامعة جيجل الجزائر، جوان 2005**

38.السعيد دراجي ومُحَّد زواوي فرحات، تمويل مشاريع البنى التحتية باستخدام صكوك المشاركة المتناقصة،**بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثالث لفاقس حول المالية الاسلامية تونس**, أيام 16-17 جوان 2012؛

39.دريال عبد القادر،مهدي ميلود، المنتجات المالية المركبة في البنوك الاسلامية بين حتمية الابتكار و المصداقية الشرعية،الاجازة المنتهية بالتمليك أنموذجا،منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية جامعة وهران،يومي 5 و 6 ماي 2014 .

✓ **منشورات المؤسسة:**

40. جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (الأطروحة، المذكرة،المقال، التقرير) وفق طريقة IMRAD**، طبعة 4، 2015.

✓ **الموسوعات:**

41. **موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي**، المجلد الأول، الجزء الأول، العدد الأول.

✓ **المقابلات الشفهية:**

42. محي الدين بن هلال، قسم التمويلات، بنك السلام الجزائر وكالة – ورقلة، نظريات أدبية حول البنك وخدماته وآليات عمله، بالإضافة إلى إجراءات عملية التمويل المشاريع البنى التحتية ، 2023/04/11، مقابلة شخصية.

✓ **المواقع الالكترونية**

43. http://www.alsalamalgeria.com

44.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64814

45.https://www.researchgate.net/publication/316883930

46.https://www.isdb.org/

47.https://iciec.isdb.org

✓ **المراجع باللغة الأجنبية:**

48. Hudson, W. R., Haas, R. C. G., & Uddin(1997)،، ،Infrastructure management: integrating design, construction, maintenance, rehabilitation, and renovation,, ,New York, McGrawHill,America.

49 Matthew ;Others Leasing In Development Guideilnes For Emerging Economies ,IFCADVISORY SERVICES ACCASS TO FINANCE, international finance corporati2009.

الملاحق

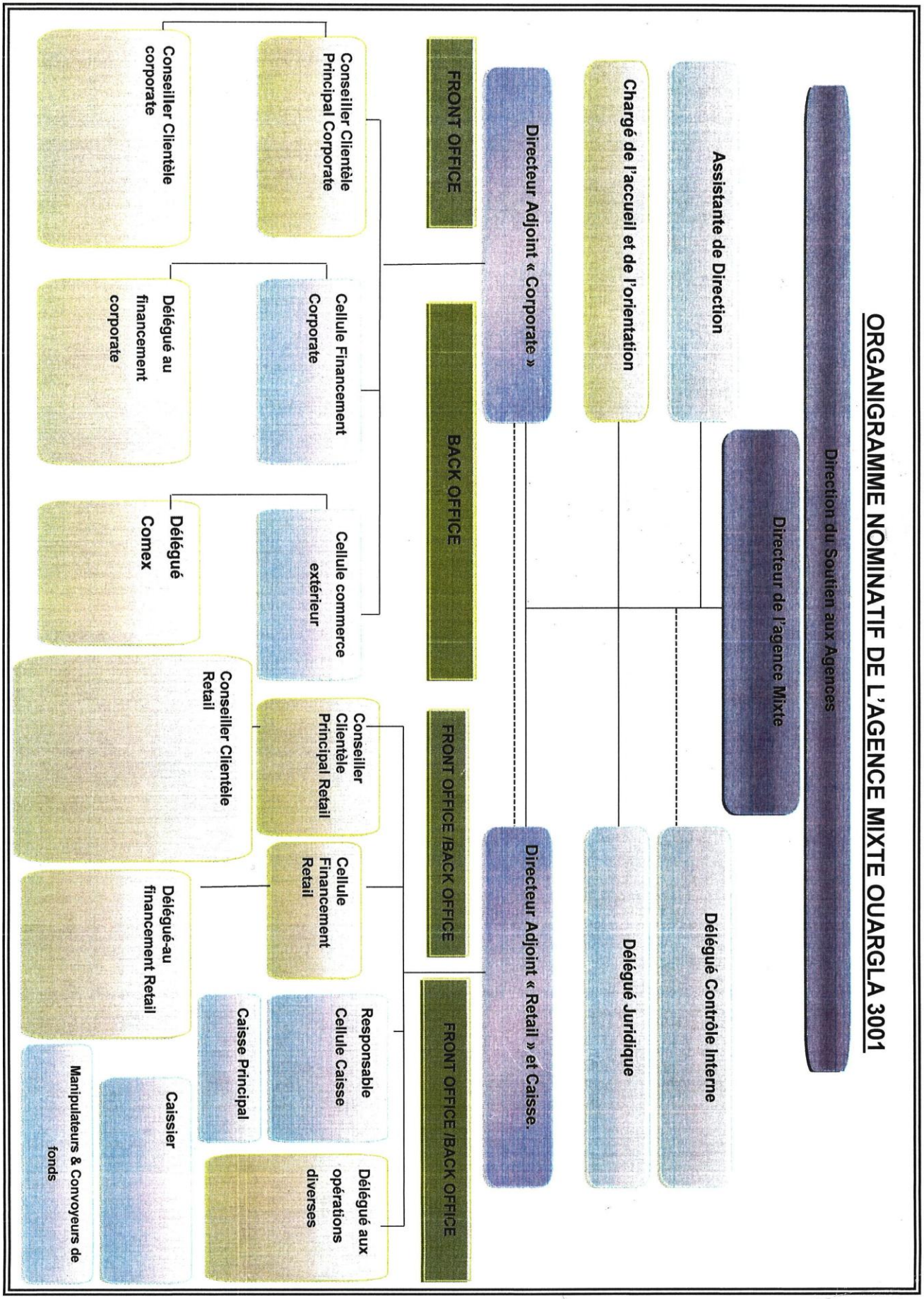
ORGANIGRAMME NOMINATIF DE L'AGENCE MIXTE OUARGLA 3001
Direction du Soutien aux Agences
Directeur de l'agence Mixte
Assistante de Direction
Chargé de l'accueil et de l'orientation
Délégué Contrôle Interne
Délégué Juridique
Directeur Adjoint « Corporate »
Directeur Adjoint « Retail » et Caisse.
FRONT OFFICE
BACK OFFICE
FRONT OFFICE /BACK OFFICE
FRONT OFFICE /BACK OFFICE
Conseiller Clientèle Principal Corporate
Conseiller Clientèle corporate
Cellule Financement Corporate
Délégué au financement corporate
Cellule commerce extérieur
Délégué Comex
Conseiller Clientèle Principal Retail
Conseiller Clientèle Retail
Cellule Financement Retail
Délégué-au financement Retail
Responsable Cellule Caisse
Caisse Principal
Délégué aux opérations diverses
Caissier
Manipulateurs & Convoyeurs de fonds

الفهرس	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ
إشكالية الدراسة	أ
فرضيات الدراسة	أ
مبررات إختيار الموضوع	ب
أهمية الدراسة و أهدافها	ب
حدود الدراسة	ج
منهج الدراسة و الأدوات المستعملة	ج
مرجعية الدراسة	ج
صعوبات الدراسة	ج
هيكل الدراسة	ج
الفصل الأول: الدراسات النظرية و التطبيقية لصيغة الإجارة و تمويل مشاريع البنى التحتية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل نظري لصيغة الإجارة و تمويل مشاريع البنى التحتية	3
المطلب الأول: أساسيات حول أسلوب التمويل بالإجارة	3
الفرع الأول: مدخل حول التمويل الإسلامي	3
الفرع الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي	5
الفرع الثالث: أساليب التمويل الإسلامي	6
المطلب الثاني: المشاريع البنى التحتية وإشكاليات تمويلها	10
الفرع الأول: مفهوم مشاريع البنى التحتية	11
الفرع الثاني: أهمية المشاريع البنى التحتية في الاقتصاد الجزائري	11

الفرع الثالث: أنواع المشاريع البنى التحتية	12
الفرع الرابع: معوقات(مشاكل)مشاريع البنى التحتية	12
المطلب الثالث: أهمية تمويل مشاريع البنى التحتية بصيغة الإجارة	13
الفرع الأول: مفاهيم حول صيغة الإجارة	13
الفرع الثاني: أنواع صيغة الإجارة مع ابراز الفرق بينهم	14
الفرع الثالث: أهمية الإجارة بالنسبة لمشاريع البنى التحتية	17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول صيغة الإجارة ومشاريع البنى التحتية	18
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية(محلية)	18
المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	21
المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل الاول	26
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية دور صيغة الإجارة في تمويل مشاريع البنى التحتية بالبنك الإسلامي للتنمية ومصرف السلام	
تمهيد	28
المبحث الأول: عينة و أدوات الدراسة	29
المطلب الأول: متغيرات وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة	29
الفرع الأول: نبذة عن مجموعة لبنك إسلامي للتنمية	29
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة(بنك إسلامي للتنمية)	31
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	36
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	37
المطلب الأول: عرض و مناقشة نتائج المتحصل عليها من بنك إسلامي للتنمية	37
المطلب الثاني: عرض و مناقشة نتائج المتحصل عليها من بنك السلام كنموذج	45
الفرع الأول: تقديم بنك السلام–الجزائر–	45
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	47
الفرع الثالث: عرض و مناقشة النتائج (المشاريع البنى التحتية التي تم تمويلها من قبل مصرف السلام)	49
المطلب الثالث: الفرق ما بين البنكين (بنك إسلامي للتنمية و مصرف السلام)من ناحية التمويلات و نسبها	54
خلاصة الفصل	55
خاتمة	57
التوصيات	58

المراجع والمصادر	61
الملاحق	66
الفهرس	